



جامعة د/ مولاي الطاهر - سعيدة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



الموضوع:

أثر الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي على السياسات الدفاعية بمنطقة المغرب العربي

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات مغربية

إشراف الأستاذة:

- حلوي خيرة

إعداد الطالبة:

- سليمان خديجة

لجنة المناقشة:

رئيساً	شاربي محمد	الأستاذ
مشرفاً ومقرراً	حلوي خيرة	الأستاذة
عضواً مناقشاً	بلحاج الهواري	الأستاذ

الموسم الجامعي:

(1435-1436هـ)

(2014-2015م)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ فَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ
وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿٧﴾ غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾

صدق الله العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يُنَا لَا نَزِعَ قُلُوبُنَا
بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا
وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً
إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ

الآية (08) سورة آل عمران

كلمة شكر

أشكر الله عزّ وجلّ على توفيقني للإتمام هذا العمل البحثي، وأبرأ شكري من منطلق أنه من شكر الناس، شكر الله عزّ وجلّ لهذا:

أتقرّم بالشكر الجزيل، والعرفان بالجميل لأستاذتي المشرفة السيرة "حلوي خيرة" لقبولها استكمال مهمة الإشراف على هذه المذكرة رغم كلّ ارتباطاتها، وعلى الرّغم، والمساندة التي قرّمتها لي في الظروف الشخصية التي صاوتت إنجاز هذه المذكرة فشكراً جزيلاً لأستاذتي المحترمة وجزاك الله كلّ خير، وجعلك منبراً للعلم.

كما لا أنسى شكر الأستاذ الفاضل والمُشرف الأول على هذا العمل الأستاذ بن زايد أمّحر على كلّ التوجيهات والإرشادات المنهجية، فجعله الله منارة للعلم

كما لا يفوتني أن أشكر كلّاً من الأستاذين (الفاضلين) "شاربي محمر"، "بلحاج الهوارى" لقبولهما مناقشة هذا العمل البحثي، وشكري الخاص للأستاذ الفاضل "شاربي محمر" على توجيهاته المنهجية القيّمة التي أمرنا بها في مقياس منهجية إعداده والبحوث والمذكرات العلمية.

أتوجه بالشكر الجزيل لكلّ أساتذة العلوم السياسية جامعة سعيّرة، خاصة الأستاذين (الفاضلين) "زيران جمال"، "شيريفي محمر أمين"، للتوجيهات القيّمة التي قرّماها لنا للإتمام هذا العمل.

أشكر السير العريف الأول "ميموني" على المساعدة القيّمة، والشكر الجزيل للأخ "رابح" المُشرف على مؤسسة الأرشيف بسعيّرة.

أشكر كلّّ الأساتذة المتخصّصين في العلوم السياسية والعلاقات الرولية، على المساعدة القيّمة، التي لم يدخلو علينا بها وأخصّ بالذكر أساتذة جامعات: (الجزائر، الشلف، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، ورقلة، وهران عبر مواقع البريد الإلكتروني فشكراً جزيلاً.

أشكر كلّ أساتذة العلوم القانونية جامعة سعيّرة، خاصة الأستاذ "ساسى محمر فيصل" على المساعدة التي أمرنا بها، كما أتوجه بالشكر الجزيل للسير والسيرة ميري (المكتبتين) المركزية والفرعية سعيّرة على التسهيلات المقرّمة.

أشكر كلّ زملاء والزميلات تخصص ورّاسات مغاربية الرفعة الأولى ماستر جامعة سعيّرة، أشكر كلّ صديقاتي اللاتي ساعدنني في كتابة المذكرة الأخت خرفية، خريجة، فضيلة، نسيم، كما أشكر أخي الفاضل "عثمان" على طباعة وإخراج المذكرة.

وأخيراً لا تسعني هذه الورقة لأشكر كلّ من ساهم في مريدّ العون لي لإنجاز المذكرة لذلك أشكر كلّ من قرّم لي المساعدة سواء من قريب أو من بعيد

خريجة سليمانى

فشكراً جزيلاً

الإهداء

إلى بلدر المليون ونصف المليون شهيد بلدي: الجزائر
إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله
إلى أُمِّي أطال الله عمرها
إلى جدتي شفاها الله
إلى كل العائلة الكريمة
إلى كل من آمن بفكرة و جسرها على أرض الواقع

خريجة سليمان

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة: تأصيل مفاهيمي وضبط منهجي

المبحث الأول: مدخل نظري لدراسة مفهوم الإستراتيجية

المطلب الأول: تحديد مفهوم الإستراتيجية

المطلب الثاني: الإستراتيجية وبعض المفاهيم المشابهة

المطلب الثالث: خصائص وضع الإستراتيجية

المبحث الثاني: مدخل نظري لدراسة مفهوم الأحلاف العسكرية

المطلب الأول: تحديد مفهوم الحلف

المطلب الثاني: الأحلاف وتوازن القوى

المطلب الثالث: العلاقة بين الأحلاف العسكرية والسياسة الخارجية

المبحث الثالث: المقاربة المفاهيمية للأمن، الدفاع والسياسة الدفاعية

المطلب الأول: تحديد مفهوم الأمن

المطلب الثاني: تحديد مفهوم الدفاع وعلاقته بالأمن

المطلب الثالث: تحديد مفهوم السياسة الدفاعية

الفصل الثاني: تطور استراتيجيات حلف شمال الأطلسي

المبحث الأول: حلف الناتو: ظروف النشأة، هيكله ووظائفه

المطلب الأول: نشأة حلف شمال الأطلسي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لحلف شمال الأطلسي

المطلب الثالث: وظائف ومبادئ حلف الناتو

المبحث الثاني: أثر نهاية الحرب الباردة على إستراتيجية الحلف الأطلسي

المطلب الأول: طبيعة التحولات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: انعكاسات البيئة الدولية على إستراتيجيات (الناتو)

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للناتو ووظائفه الجديدة

المبحث الثالث: دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحلف الأطلسي

المطلب الأول: توجيه الولايات المتحدة الأمريكية للحلف الأطلسي

المطلب الثاني: إستراتيجية توسيع حلف شمال الأطلسي

المطلب الثالث: برنامج الشراكة من أجل السلام

الفصل الثالث: الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي تجاه منطقة المغرب العربي

المبحث الأول: المغرب العربي الواقع والتحديات

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية للمغرب العربي

المطلب الثاني: الوضع الأمني بالمغرب العربي واهتمامات الدول الكبرى

بالمناطقة

المطلب الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب

الباردة

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الأطلسية الموجهة نحو دول المغرب العربي

المطلب الأول: الترتيبات الأمنية الأطلسية في المتوسط

المطلب الثاني: الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي

المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر ومحاربة الإرهاب في المتوسط

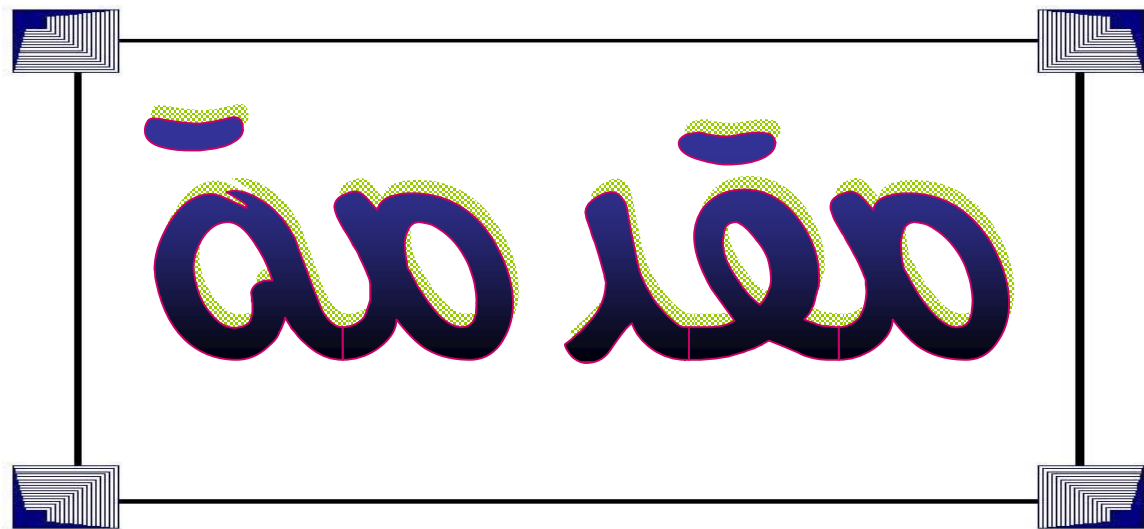
المبحث الثالث: انعكاسات الإستراتيجية الأطلسية على دول المغرب العربي

المطلب الأول: آثار استراتيجيات الناتو على الدول المغاربية

المطلب الثاني: نتائج تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا

المطلب الثالث: آليات التصدي لاستراتيجيات "الناتو"

خاتمة



أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة جملة من المعطيات، والمتغيرات الجديدة التي برزت بشكل واضح في تغيير ترتيب عناصر القوة الدولية، إلى جانب تغيير هيكل النظام الدولي مما أدى إلى تغيير طبيعة التفاعلات الدولية، ومحدداتها ومنظومة قيمها وتتعرض النظم الإقليمية - في الفترة الراهنة- لعملية تغيير مكثفة هدفها استيعاب المتغيرات الطارئة والتكيف مع الحقائق الدولية الجديدة وهذا من أجل الدخول في النظام العالمي، والحصول على مرتبة تمكنه من أن يكون طرفاً فاعلاً ومسؤولاً فيه.

وإذا كانت السياسات الإقليمية في مرحلة الحرب الباردة جزءاً من المواجهة بين التيارين الشيوعي والليبرالي، فإن الوضع الراهن المتميز بالأحادية القطبية يبرز دور الدوافع الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية إضافة إلى الدوافع الإيديولوجية والعسكرية فضلاً عن ذلك تبقى المنظومة الغربية تستعمل كل الوسائل المتاحة لإحكام سيطرتها على العالم وتوجيه باقي الدول باتجاه ما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

لهذا فقد طرحت الكثير من التساؤلات حول استمرارية بقاء الحلف الأطلسي خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة، ونهاية الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وفي هذا الإطار عملت القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير وتكييف هذه المنظومة العسكرية وفق ما يتلائم والظروف الجديدة.

1- أهمية الدراسة:

تشكل التكتلات الإقليمية في عالم ما بعد الحرب الباردة قوة إستراتيجية تسعى للسيطرة على مناطق النفوذ، و فرض سيادتها بكل الطرق وعلى حدّ وجهة نظر هانز مورغانو (Hains Morgan Thau) على أن: "السياسة الدولية ليست إلا صراعاً من أجل القوة وهذا الصراع موجود منذ القدم مهما اختلف الزمان أو المكان"، وعلى هذا الأساس فدراسة موضوع إستراتيجية الحلف الأطلسي تجاه منطقة المغرب العربي ومدى تأثيره على سياساته الدفاعية يرجع إلى:

- الأهمية العلمية: لهذا الموضوع أهمية علمية تكمن في كون هذه الدراسة تعنى بتحديد الدور، والوظائف التي تبناها حلف شمال الأطلسي، عقب نهاية الحرب

الباردة خاصة الاستراتيجيات التي تبناها تجاه منطقة المغرب العربي في إطار مشاريع جديدة تتماشى والمتغيرات الجديدة.

- الأهمية العملية: تتجلى في تسليط الضوء على حجم الأخطار التي تسببها التكتلات العسكرية على المنطقة المغربية، علماً أن حلف الناتو عمل على تكثيف أدواره في المنطقة وشملت هذه الأدوار مختلف المجالات خاصة في ظل غياب تكتلات مغربية قادرة على التصدي لهذه الاستراتيجيات الغربية.

2- دوافع (مبررات) اختيار الموضوع:

أ. دوافع ذاتية:

- فإنها لا تخرج عن نطاق ميل شخصي نحو هذا الموضوع ذو البعد الإستراتيجي في حقل العلاقات الدولية.

- محاولة الكشف عن أسباب بقاء الحلف الأطلسي كتجربة رائدة في العالم.

- معرفة حجم الأخطار التي تشكلها التكتلات العالمية في وقت كثرت فيه التهديدات الأمنية.

- بحكم الانتماء إلى إحدى دول المغرب العربي وهي "الجزائر" كان لزاماً علينا التطرق إلى هذه التهديدات الخارجية والمتجسدة في حلف شمال الأطلسي.

ب. دوافع موضوعية:

- يعتبر موضوع الأحلاف العسكرية أحد اهتمامات الباحثين والدارسين للعلاقات الدولية والذي تستخدمه الدول الكبرى لتعزيز أمنها وبسط نفوذها.

- الكشف عن الدول المستفيدة والموجهة للحلف الأطلسي لتحقيق أهدافها والتوغل داخل البلدان المغربية لضمان مصالحها وفي مقدمتها "الطاقة".

- الاهتمام العالمي المتزايد بمنطقة المغرب العربي باعتبارها همزة وصل بين القارات.

- أن أغلب الدراسات تطرقت إلى تأثيرات الحلف الأطلسي على المستوى العربي بشكل عام دون تخصص في منطقة المغرب العربي.

3- أهداف الدراسة:

- يمكن إبراز أهداف الدراسة من حيث تعالج موضوعا هاما، وهو الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو والآثار المترتبة عنها في منطقة المغرب العربي. لهذا فإن الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة تتجسد:
- باعتبارنا أول دفعة ماستر تخصص الدراسات المغاربية على مستوى جامعة سعيدة والتي تعنى بدراسة الأوضاع الأمنية والتنمية بمنطقة المغرب العربي.
 - محاولة الباحث الكشف عن الإستراتيجيات الأمنية التي انتهجها الحلف الأطلسي تجاه منطقة المغرب العربي بالتحديد.
 - على هذا الأساس تسعى هذه الدراسة إلى وضعها أمام أصحاب القرار في مجال الشؤون المغاربية حتى نتفادى الأخطار المستقبلية.
 - العمل على كشف الحقائق التي تترتب عن تغلغل الحلف الأطلسي داخل الدول المغاربية بحجة القضاء على التهديدات الأمنية في المتوسط.

4- أدبيات الدراسة:

- فيما يتعلق بأدبيات الدراسة فقد كانت هناك بعض الدراسات العلمية والأكاديمية التي تناولت موضوع الحلف الأطلسي و سياسات تجاه منطقة المغرب العربي مثل:
- أ. كتاب (الحلف الأطلسي من الحرب الباردة... إلى حروب الهيمنة) للكاتب عبد القادر رزيق المخادمي، وهي دراسة حديثة (2014)، تعنى بالتعريف بالحلف الأطلسي من خلال إبراز مهامه في ظل التطورات الحالية بالإضافة إلى مشاريعه الموجهة نحو الضفة الأخرى.
- ب. كتاب (الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008)، للكاتب لخميسي شيببي، وهي كذلك دراسة حديثة (2010)، تتضمن توضيح المهام والهيكلية والمشاريع مثل مشروع الشراكة من أجل السلام.
- إضافة إلى مجموعة من المقالات العلمية والمكتبيات التي تناولت شرح السياسة الدفاعية ومن هذه المكتبيات: مقالات ضمن الملتقى الدولي "سياسات الدفاع الوطني بين

الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية" المنظم بجامعة ورقلة لسنة (2014)، والتي حاولت في مجملها تحديد مفهوم السياسة الدفاعية، إلى جانب إبراز التهديدات التي تواجهها منطقة المغرب العربي.

5- إشكالية الدراسة:

أ. الإشكالية المركزية: تنطلق هذه الدراسة في مثل هذه المواضيع إلى صحة الرأي القاطع أنه: " لا توجد ثوابت في العلاقات الدولية، بل هناك مصالح دائمة"، وفي عصر العولمة حتمت الجغرافيا على منطقة المغرب العربي أن تكون همزة وصل بين عوالم مختلفة عربي/إسلامي/إفريقي/أوروبي ومتوسطي، وبذلك فهي نقطة التقاء حضارية بما يجعلها خط مواجهة أو تصادم.

وفي هذا الإطار تواجه الدول المغاربية تحديات داخلية وأخرى خارجية والملاحظ انه لا توجد دولة في حالة أمن مطلق... فالأمن في جميع الأحوال هو أمر نسبي لأنه حالة مركبة تتطلب كل العناصر لتفادي التهديد سواء كان مصدره داخلي أو خارجي، فالدولة أو مجموعة من الدول في منظومة إقليمية سياسية كانت أم عسكرية إنما تجعل في أولويات سياستها العامة متطلبات الأمن عبر مجموعة من الوسائل المتاحة بتوجيه سياستها الدفاعية نحو ما يحقق أمنها واستقرارها داخليا وخارجيا ففي نفس الإطار قام الحلف الأطلسي بتوجيه استراتيجياته نحو دول المغرب العربي.

ومن ثمة فالإشكالية الرئيسية للدراسة هي: إلى أي مدى ساهم حلف شمال

الأطلسي في التأثير على السياسات الدفاعية بمنطقة المغرب العربي؟

ب. التساؤلات الفرعية:

- ما هو مفهوم الإستراتيجية و هل هناك علاقة بين مصطلح الأمن والدفاع؟
- كيف تطور الحلف الأطلسي وما هي التغيرات التي طرأت عليه بعد الحرب الباردة؟
- ما هي البرامج التي وجهها الحلف الأطلسي تجاه المنطقة المغاربية؟
- كيف أثرت الاستراتيجيات الأطلسية في السياسات الدفاعية بمنطقة المغرب العربي؟

6- فرضيات الدراسة:

- ومن أجل تبسيط هذه الإشكالية والإجابة عليها، فقد تطلب ذلك وضع منطلقات افتراضية تضع في الحسبان ما يلي:
- أ. الفرضية الأولى: يتأثر تحديد وإعداد السياسة الدفاعية لدولة ما بطبيعة الأهداف الإستراتيجية المهددة لأمنها الوطني.
- ب. الفرضية الثانية: حلف شمال الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو أداة تمّ تكيفها مع الأوضاع الجديدة لتحقيق سياسة التوسع.
- ج. الفرضية الثالثة: طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية فسحت المجال أمام اختراق حلف الناتو لسياساتها الدفاعية.

7- حدود الإشكالية (مجالاتها):

يتناول موضوع البحث الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في منطقة المغرب العربي ككل (الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس، موريتانيا)، والتي تمثل المتغير الأساسي في الدراسة، إلى جانب وجود تنافس أوروبي أمريكي على هذه المنطقة باعتبارها من المستعمرات الأوروبية التي تحاول استرجاعها بوسائل جديدة، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الإطار الجغرافي والزمني على الشكل التالي:

أ. المجال الزمني: تركز الدراسة على الفترة الزمنية التي أعقبت الحرب الباردة أين طرح تساؤل حول ما هي مبررات استمرار بقاء الحلف الأطلسي؟ بعد القضاء على التهديد الذي أسس من أجل التصدي له ودراسة الحلف عقب تلك المرحلة، من خلال شرح الأوضاع الأمنية، الاقتصادية لدول المغرب العربي في فترة التسعينيات والمشاريع التي وجهها الحلف الأطلسي الحوار المتوسطي (1994) وصولاً إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 أين تبنى الحلف إستراتيجية جديدة وهي محاربة الإرهاب.

ب. المجال المكاني: تركز الدراسة في جزء كبير منها على المنطقة المغاربية ككل مثل ليبيا، الجزائر كون هاتين الدولتين تشكلان الأساس في العلاقات مع دول المتوسط في الضفة الأخرى بحكم ارتباطهما بموروث تاريخي مشترك وبقربهما

من البحر المتوسط، والتدخل الأطلسي كان مباشرا في ليبيا بعد الأحداث التي عرفتھا سنة (2011)، والجزائر في إطار تعاونھا الأمني من أجل مكافحة الإرهاب أما المغرب وتونس فقد مثلت طرفا في المبادرة التي عرفت باسم "الشراكة من أجل السلام".

8- الإطار النظري:

وبغرض تحليل الموضوع، تم إتباع النظريات التالية:

أ. النظرية الواقعية: تنطلق هذه النظرية من فرضية أنّ الدول تسعى دائما لتعزيز قوتها، بحيث أنها إذا لم تبحث عن القوة في سبيل غايتها، فإنها سوف تبحث عنها لأسباب تتعلق بالحفاظ على الذات، وأنه إذا لم تقم الدولة، بذلك في الوقت الذي تقوم به دول أخرى فإنه يكون محكوم عليها بالمعاناة والإكراه والدمار⁽¹⁾.

وقد اعتمدت الدراسة على هذه النظرية كون أن القوى الخارجية (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الحلف الأطلسي)، من خلال طرح برامج تعاونية مع البلدان المغاربية "الحوار المتوسطي"، "الشراكة من أجل السلام" تحقيق مصالحها، ما دام أن المصلحة أهم عامل تحدثت عنه المدرسة الواقعية .

ب. نظرية النظم: ارتبطت نظرية النظم في علم السياسة بأعمال "ديفيد إيستون"، فهو الذي أعطى لها ملامحها العامة، ومحدداتها الأساسية، حيث رأى أن التفاعلات السياسية في المجتمع تشكل نظام سلوك، يمكن فصله تحليليا عن بقية الأنظمة، ومن ثم يكون من السهل الفصل بين المتغيرات الأساسية داخل النظام، ومتغيرات البيئة المحيطة والتي تؤثر فيه⁽²⁾. ويعتبر "مورتن كابلان" أحد أشهر رواد هذا الاتجاه حيث يعتقد أنّ هذه النظرية تسمح بتكامل المعلومات المستقاة في مختلف الميادين العلمية، والتوصل لاستنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم، وانتقالها من شكل لآخر، ويهتم أصحاب هذه النظرية بكل

(1) - سعد توفيق حتّى، مبادئ العلاقات الدولية (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2000)، ص.211.

² - نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة- النموذج المعرفي، النظرية، المنهج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2002)، ص. 262

التفاعلات التي تحدث في المجال الدولي، كما يعتبرون أن الفاعلين الدوليين يتجاوزون الدول، ويشملون المنظمات الدولية والإقليمية⁽¹⁾.

وحسب الأدبيات السياسية، فإن مصطلح النظام يصف إحدى الحالات التالية:

- إطار نظري لتدوين المعلومات المتعلقة بظاهرة سياسية.
- نسق متكامل من العلاقات المستندة لمجموعة مفترضة من المتغيرات السياسية.
- نسق من المعلومات بين المتغيرات السياسية في النظام الدولي.
- نسق المتغيرات المتفاعلة فيما بينها⁽²⁾.

وقد اعتمدت الدراسة على هذه النظرية بناء على أن استخدامها الذي تعدى حدود الدولة الواحدة، ليشمل مجالات أخرى في دراسة العلاقات الدولية، وفي هذا البحث الذي تناول لعلاقات الدول المغربية مع الحلف الأطلسي في إطار مبدأ التعاون من أجل تحقيق الأمن لكن وفق أسس وخطط سطرها حلف الناتو.

ج. نظرية التحالفات الدولية: يرى أنصار هذه النظرية أن مصدر النزاعات الدولية يرجع إلى سياسات التحالفات بين الدول فهذه الأحلاف أدت إلى حربين عالميتين في القرن العشرين، فالصراع الدولي ينتج عن التحالفات المتنافسة ذات الطابع الأمني والعسكري سواء قامت هذه الأحلاف على أساس المصلحة القومية أو على أساس الأيديولوجية، كما أن استمرار هذه الأحلاف يستدعي التدخل في شؤون بعض الدول التي هي عضو في الحلف ولها صلة جوار مع دول تنتمي إلى حلف آخر⁽³⁾.

9- مناهج الدراسة:

لأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث من دونها والتي يتطلبها الضبط الدقيق لخطة الدراسة، فإن طبيعة الموضوع قد استدعت الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على

¹ - عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، ط.4، 1988)، ص.16.

² - جيمس دوروتي وروبارت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1975)، ص. 109.

³ - عبد العالي عبد القادر، نظرية العلاقات الدولية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص: دراسات مغربية، الجزائر: جامعة سعيدة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الموسم الجامعي (2014-2015)، ص.55.

استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من نتائج علمية دقيقة للدراسة فتَمّ
توظيف:

أ. المنهج الوصفي (Descriptive Method): الذي يمكّن من جمع المعلومات
والمعطيات القادرة على الوصف الدقيق، الحصول على حقائق ذات علاقات بشيء
ما (مؤسسة، إدارة أو مجتمع معين) كما تستخدم هذه الدراسات للتنبؤ بالمستقبل
فضلا عن إيضاحها للتغيرات والتحوّلات الماضية⁽¹⁾، وقد استعمل هذا المنهج
بغرض وصف منطقة المغرب العربي وصفاً دقيقاً لتحليل الموضوع تحليلاً
أكاديمياً.

ب. منهج دراسة حالة (Case Study): يقوم منهج دراسة حالة بالتعمّق في دراسة وحدة
واحدة سواء كانت هذه الوحدة منظمة إدارية أو نظام اجتماعي أو دولة... الخ، وذلك
بقصد الإحاطة بهذه الحالة والعوامل المؤثرة فيها وإدراك أبعادها وفهم العلاقات
السببية والوظيفية بين مكوناتها⁽²⁾، وباستخدام هذا النوع من المناهج العلمية تقوم
الدراسة بتوظيف المنهج لدراسة بعض الحالات من دول المنطقة المغاربية مثل
دراسة حالة ليبيا.

ج. المنهج التاريخي (The Historical Approach): تبرز أهمية هذا المنهج من خلال
حقيقة معروفة ومهمة وهي أن الأنشطة والاتجاهات المعاصرة سياسية كانت
اقتصادية/اجتماعية/علمية، لا يمكن أن تُفهم بشكل واضح دون التعرف على
أصولها وجذورها وتسلسل حدوثها وتطورها عبر المراحل التاريخية المختلفة
القديمة منها والحديثة⁽³⁾.

والغرض من توظيف هذا المنهج في الدراسة هو استقراء ماضي الحلف
العسكري "الناتو"، بالإضافة إلى عرض تفصيلي للتغيرات التي شهدتها عقب فترة
الحرب الباردة، وفي هذا الصدد يقول بولين يونج: "إننا في البحث الاجتماعي نتعقب
التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، وربط الحاضر بالماضي، ونفهم

¹ - عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات (عمان: دار اليازوري العلمية، ط.1،
1999)، ص.103.

² - عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص.111.

³ - أحمد عبد المنعم حسين، أصول البحث العلمي، ج1 (مصر: المكتبة الأكاديمية، ط.1، 1996)، ص.116.

القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر، بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية⁽¹⁾.

10- الإقترابات:

تعتمد الدراسة على الإقترابات التالية:

أ. الإقتراب المؤسسي: تمّ اعتماد هذا الإقتراب في هذه الدراسة لأنه يعتمد على الاهتمام بالفواعل ودراسة مؤسساته من خلال دراسة البنية المؤسسية والهيكلية لحلف الناتو، والوظائف المنوطة بكل مؤسسة.

ب. الإقتراب الوظيفي: يركز هذا الإقتراب على البنية، النظام والوظيفة، حيث تشير البنية إلى الأنشطة القابلة للملاحظة والتي تشكل النظام السياسي، أمّا النظام فيشير إلى كلّ التفاعلات التي تؤثر في الاستخدام أو التهديد باستخدام الإكراه الشرعي، وتعني الوظيفة سلوك أو عملية تصدر عن الفواعل⁽²⁾، وقد تمّ توظيف هذا الإقتراب في الدراسة من خلال دراسة وظائف حلف شمال الأطلسي القديمة والجديدة.

11- الإطار الإيتيمولوجي:

يقول الفيلسوف "فولتير": "إذا أردت أن أفهمك فلا بدّ من توضيح مصطلحاتك"، ومنه فستتطلق هذه الدراسة في تحديد مفهوم المغرب العربي باعتبار الفصل الأول يتضمن توضيح كل المفاهيم.

وعليه فتعد تسمية "المغرب العربي" أو "المغرب الكبير" هي المغرب باختصار: المغرب العربي وهو مصطلح لغوي قصد به الكتاب العرب وغيرهم: الاتجاه الأصلي الذي يحدده مغرب الشمس. أما اصطلاحاً: فيقصد به الأقاليم الواقعة غرب مصر التي تشمل القارة الإفريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي، ولعله اصطلاح فرضته ظروف الفتح الإسلامي، وبالرغم من وجود العديد من التسميات

¹ - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقتراب الأدوات (الجزائر: ب/دين، ب.ب.ط. 1997)، ص.56.

² - محمد شلبي، مرجع سابق، ص.96.

للمنطقة التي قد تعتمد على الموضوعية، والتعليل إلا أن المغرب العربي يؤلف إستراتيجية متميزة⁽¹⁾.

12- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل بحثي من صعوبات، وبالنسبة لهذه الدراسة فقد شكّل عامل الزمن تحديًا صعبًا في استكمال هذا البحث العلمي، إلى جانب قلة المراجع المتخصصة بموضوع الدراسة، وصعوبة الحصول عليها.

13- هيكلية (تقسيم) الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة، تمّ الاعتماد على خطة بسيطة تتألف من ثلاثة فصول، حيث أنّ **الفصل الأول** يتضمن الإطار النظري والمفاهيمي لبعض المفاهيم الواردة في البحث كالإستراتيجية الأحلاف، الأمن، الدفاع والعلاقة بين هذه المفاهيم، أما **الفصل الثاني** فيتطرق إلى المراحل التي مرّ بها الحلف الأطلسي خاصة فترة الحرب الباردة والمرحلة التي كانت بعدها، من خلال دراسة التغيّر الذي طرأ على الهيكل التنظيمي للحلف الأطلسي، و**الفصل الثالث** يعالج التهديدات التي يتعرض لها المغرب العربي إضافة إلى أهم المشاريع الموجهة نحو المنطقة المغاربية كالحوار المتوسطي وأحداث 11 سبتمبر 2001، والتي شكلت نقطة تغيير بالنسبة للسياسة الدولية أين وجد تهديد جديد وهو محاربة الإرهاب الدولي إضافة إلى دراسة الانعكاسات المترتبة عن التدخل الأطلسي في ليبيا.

¹ - جمعة أحمد السويسي، المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي (2004-2005)، ص.21.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة تأصيل مفاهيمي ومفاهيم منهجية



تمثل المفاهيم ركناً أساسياً في تفسير الظواهر إطاراً تُبنى عليه الدراسات الأكاديمية من خلال تعريف المصطلحات التي تُبني عليها البحوث العلمية ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لمفاهيم متعددة كالإستراتيجية والأحلاف وصولاً إلى السياسات الدفاعية التي تشكل أساساً في بحثنا وسوف نتطرق لكل مفهوم على حدى، فالإستراتيجية تمثل المنطلق الأساسي ثم الأمن والدفاع وصولاً إلى العلاقة بين هذه المفاهيم وفيما يلي سيتم تحديد مفهوم الإستراتيجية.

المبحث الأول: مدخل نظري لدراسة مفهوم الإستراتيجية

يعد مفهوم الإستراتيجية من أكثر المفاهيم الشائعة والمتداولة والتي تحاول كغيرها من العلوم الإجابة على فرضية أساسية وهي فهم وإدراك ظاهرة معينة فتحاول بذلك تكوين علم شامل يقود الصراعات، وفي هذا السياق ستتطرق هذه الدراسة من خلال هذا المبحث إلى توضيح عام للمفهوم.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الإستراتيجية (*The Strategy*)

تتعدد مفاهيم "الإستراتيجية" وهي تشمل البرامج والخطط التي تتبناها دولة أو منظمة للوصول إلى أهدافها، وفيما يلي نضع مجموعة من التعريفات الخاصة بالمفهوم: وأولها تعريف الموسوعة السياسية الإستراتيجية هي: "فن وعلم ووضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد (في مختلف أشكال الثروة) لتحقيق الأهداف الكبرى"⁽¹⁾.

كما يمكن فهم الإستراتيجية بطريقة أفضل على أنها "فن"، و"علم" تطوير واستخدام القوى السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، السيكلوجية، والعسكرية للدولة المعنية بصورة منسجمة مع توجيهات السياسة المعتمدة، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف معنية تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الأخرى⁽²⁾.

ويعود أصل الإستراتيجية وفق التحليل الكلاسيكي إلى وجود مصطلح "الإستراتيجية" في مختلف اللغات الأوروبية أو الإغريقية أو اللاتينية ففي الألمانية نجد (*Strategiya*)، وفي الروسية (*Strategie*) وينقسم المصطلح إلى جزئين هما: (*Stratos*)، ومعناه الجيش أو الجيوش في حالة حرب، أي الجيوش التي تعسكر في

¹ - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، 1983)، ص.169.

² - هاري آر- ياغر، الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن العشرين، تر: رابح محرز وآخرون (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2011)، ص.16.

منطقة ما (*Agein*) ونعني به الدفع إلى الأمام، وكلمة (*Stategia*)، أيضا اشتقت منها كلمة (*Strategmo*)، ومعناها في اللاتينية الحيلة أو الوسيلة في الحرب⁽¹⁾.

كما أن كلمة الإستراتيجية ظهرت في البداية، كمصطلح عسكري والأصل فيها الكلمة الإغريقية (*Strate Guis*)، ومعناها بالعربية قائد، وتطور استخدامها لتعني قيادة القوات أو فن الجنرالات، وكان لكل عصر مفهوم للإستراتيجية، ويقصد بها عموما "بحث المسائل المتعلقة بالأهداف"⁽²⁾، من خلال هذا الطرح تظهر الدراسة أنّ الإستراتيجية هي "علم"، و"فن" تستخدمه الدول أو المنظمات أو الأشخاص للوصول إلى تحقيق أهدافها ومصالحها.

كما أنّ الإستراتيجية تخضع للتوجه السياسي، ولكن يمكن تجنب سياسة موضحة وداعمة، على سبيل المثال فإن قرار مجلس الأمن القومي (الأمريكي) رقم (*NSC68*) كان وثيقة سياسية تمّ إعدادها عام (1950)، لهذا يقول كثيرون إنّ تلك الوثيقة تشكل إستراتيجية عليا للولايات المتحدة الأمريكية لخوض الحرب الباردة، وهي تتضمن جميع سمات الإستراتيجية الواردة في النظرية، ولهذا شكلت هذه الإستراتيجية أكبر سياسة موجهة لزمّن الحرب الباردة على الرغم من التعديلات التي قام بها الرؤساء المتعاقبون على هرم السلطة الأمريكية⁽³⁾.

ومنه يمكن القول أنّ الإستراتيجية هي تبني خطط واضحة للوصول إلى الأهداف التي تخدم السياسة بصفة خاصة، لأن كل دولة تسعى للوصول إلى أهدافها السياسية وفي المثال السابق نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لفرض هيمنتها على العالم من خلال تبني استراتيجيات واضحة ومحدّدة.

¹ - نسيمية طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية (الجزائر): جامعة الحاج لخضر باتنة، الموسم الجامعي 2009-2010)، ص.20.

² - خليل حسين وحسين عبيد، الإستراتيجية: التفكير والتخطيط الاستراتيجي إستراتيجيات الأمن القومي الحروب وإستراتيجية الاقتراب غير المباشر (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.1، 2013)، ص.15.

³ - هاري آر- يار، مرجع سابق، ص.26.

كما تقدّم الإستراتيجية مخططاً، لإلغاء الفجوة بين المعطيات الواقعية اليوم والمستقبل المنشود، ويتضمن هذا المشروع الحسابات المنضبطة للأهداف في حدود مقبولة للمخاطرة للحصول على نتائج مستقبلية أفضل، كحلّ لما يمكن أن تكون عليه إن تركت الأمور للمصادفة أو في أيدي الآخرين، ويتضمن تحليل العلاقة بين كيفية توظيف الموارد لبلوغ النتائج المرجوة في بيئة إستراتيجية معينة عبر مدّة زمنية محددة⁽¹⁾.

ومنّه يلاحظ أنّ الإستراتيجية تحدد النتائج المتوقعة من وضعها من خلال دراسة الإمكانيات المتاحة للوصول إلى الأهداف، كما تسعى إلى حماية مصلحة معينة أو المصالح العامة للدولة وتعزيز هذه المصالح ضمن البيئة الإستراتيجية بطريقة منسجمة مع التوجيهات المذكورة في السياسة، مع الأخذ في عين الاعتبار وجود أطراف أخرى وظروف ومصادفات لهذا يتوجب على الخبير الاستراتيجي فهم مستوى الإستراتيجية التي يعمل على إعدادها، وطبيعة البيئة الإستراتيجية في المستوى الذي يعمل به فيما يخصّ العوامل الداخلية، والخارجية⁽²⁾، وفي هذا السياق فإنّه من أولويات الخبير الاستراتيجي فهم بيئته الداخلية، والخارجية وتحديد إمكانياته المتاحة للوصول إلى الأهداف.

إنّ الهدف النهائي لجميع الاستراتيجيات هو إحداث تأثيرات محدّدة في البيئة الدولية، حيث تساهم هذه التأثيرات في خدمة وحماية مصالح الدولة، والقيادة الوطنية تستخدم إستراتيجية محدّدة لتوجيه التفاعل مع الدول الأطراف الأخرى الخارجية منها والمحلية، وتدرس الاحتمالات المستقبلية المتوقعة بهدف خدمة رفاهة الدولة⁽³⁾، ومنه نلاحظ أنّ الإستراتيجية تشمل كل الخطط، والسياسات التي تتبناها الفواعل سواء دولة مؤسسة، منظمة... الخ، لتحقيق الأهداف المرجوة.

¹ - أناتولي أوتكيف، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، تر: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ط.1، 2003)، ص.29، متوفر على الموقع الإلكتروني:

[www.ibtesama.com/vb]، تاريخ التصفح: 14-06-2015، التوقيت: 15:41.

² - سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.1، 2008)، ص.120.

³ - المرجع نفسه، ص.105.

المطلب الثاني: الإستراتيجية وبعض المفاهيم المشابهة

من خلال التعريفات التي تمّ التطرق لها والتي تضع توضيحاً لمفهوم الإستراتيجية، فقد تمّ التوصل إلى أنها فن وعلم، كما أنها تتشابه مع بعض المفاهيم وتتعارض مع البعض الآخر، وفيما يلي سيتمّ توضيح المفهوم وعلاقته مع مفاهيم مشابهة:

1- الإستراتيجية والسياسة:

تخدم الإستراتيجية هدف السياسة وتتضمن المرونة، والقدرة على التكيف وتضع الحدود من أجل التخطيط السليم، وتتخلص الإستراتيجية في أعلى مستوياتها بأنّ الدولة القومية لها مصالح وهي ترعى هذه المصالح بأفضل ما لديها من قدرات خلال استخدامها لأدوات القوة، والسياسة تعبر عن انعكاسات هذه المصالح في البيئة الإستراتيجية.

تواجه الدولة خلال رعاية مصالحها خصوماً وأطرافاً أخرى، غير أنها لا تستثني العوامل المفاجئة أو غير المتوقعة⁽¹⁾، ولهذا يلاحظ وجود ترابط بين السياسة والإستراتيجية في حقل العلاقات الدولية مع وجود عوامل قد لا يخطط لحدوثها فعنصر المفاجأة وارد في كلّ الحالات.

2- التخطيط:

هو عملية منظمة لحل المشكلات مع مخرجات محددة بوضوح، من حيث الغايات والطرائق والوسائل ويسعى التخطيط إلى خلق طمأنينة من خلال تحليل جميع المتغيرات ذات الصلة الموجودة في البيئة المحيطة وتحديد علاقات السبب والنتيجة بين هذه المتغيرات ومعالجة كل منها، من خلال توضيح غايات الخطة وطرائقها ووسائلها أو من خلال الإعلان عن العواقب والطوارئ المتعلقة بالخطة ويمكن للتخطيط أن يكون قصير أو بعيد الأمد⁽²⁾.

¹ - رجائي سلامة الجرابعة، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الشرق الأوسط، (2011-2012)، ص.16.

² - هاري آر- ياغر، مرجع سابق، ص.27.

ويعرّف التخطيط (*Planning*) أيضا بأنه: "أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات ابتداءً من الشركة أو المؤسسات أو الإقليم أو الدولة وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد لتحقيق الأهداف المرجوة، وتتم عملية التخطيط بثلاثة مراحل هي:

أ. مرحلة تحديد الأهداف المنشودة.

ب. مرحلة اختيار أسلوب استغلال الموارد المتاحة.

ج. مرحلة التنفيذ⁽¹⁾، ومن هنا فالتخطيط يشمل أبعادا إستراتيجية للوصول إلى الأهداف المسطرة والمدرسة مسبقا كما نلاحظ ذلك الترابط بين الإستراتيجية وعملية التخطيط.

3- الإستراتيجية العسكرية:

- يبني جوهر الإستراتيجية العسكرية على وضوح الرؤية الإستراتيجية في التقييم الاستراتيجي للمتغيرات الداخلية والخارجية، وفي ذلك اختلفت الآراء حول مفهوم وتعريف دقيق لهذا المصطلح ومن بين هذه التعريفات ما يلي:

- كلاوزفيتز يعرفها: "فن استخدام المعارك بصفتها وسيلة للوصول إلى هدف الحرب"، مولكته: "إجراء الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب"، فيلد مارشال مونتمغري: "هي فن إدارة الحرب".
 ليدل هارت: "هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة"، وفي تعريف معاصر: "علم وفن، تخطيط أفضل استخدام للقوات المسلحة للدولة لتحقيق الأهداف والمصالح الإستراتيجية، إما بالردع بالاستخدام الفعلي للقوة المتاحة"⁽²⁾.

ومنه فالإستراتيجية مصطلح عسكري تمّ نقله إلى المجالات الأخرى التي تتبنى واحدة من الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف في مجالات تخصصها.

¹ - محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط.1، 2011)، ص.21.

² - خليل حسين وحسين عبيد، مرجع سابق، ص.24.

4- الأمن القومي والتفكير الاستراتيجي (National Security and Stratégie : Thinking)

يجمع المفكرون الإستراتيجيون على أنّ الأمن القومي يجب أن يحتل مكانته في التفكير الاستراتيجي السياسي والعسكري، لهذا جعلت الدول من أمنها القومي هدفاً استراتيجياً أعلى، لأن التحديات التي تواجه الأمم تختلف باختلاف العصور والمحطات التاريخية فتتأثر بالحوادث، والمتغيرات والاختلافات في كل الفترات (1).

وفي هذا الإطار نجد أن الدول تتبنى استراتيجيات محدّدة لحماية أمنها القومي وعلى سبيل المثال قامت بعض الدول بتبني استراتيجيات لمواجهة التحديات الجديدة كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الاتجار بالمخدرات وغيرها وكل ذلك يهدف إلى حماية أمنها القومي.

المطلب الثالث: خصائص وضع الإستراتيجية.

هناك عدة مميزات للإستراتيجية والتي تجعلها مختلفة عن المصطلحات الأخرى وفيما يلي تضع الدراسة الخصائص المتعلقة بها:

1- خصائص الإستراتيجية:

- تتميز الإستراتيجية بأنها استباقية، توقعية، ولكنها ليست تنبؤية تسعى إلى رعاية المصالح الوطنية وحمايتها مستقبلاً.
- الإستراتيجية خاضعة للسياسة والهدف السياسي يهيمن على جميع مستويات الإستراتيجية، والسياسة تضمن أن تكون الإستراتيجية مكرّسة لمتابعة أهداف مناسبة وبطريقة مقبولة.
- الإستراتيجية تكون دائماً مرتبطة بسياق الأحداث ومتأثرة بطبيعة البيئة وعلى الإستراتيجية والسياسة أن تضع توازناً مناسباً بين الأهداف المنشودة.

¹ - أنور ماجد عشقي، الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة، مداخلة مقدمة ضمن الندوة العلمية بعنوان: التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، الرياض: أيام 21-23 مارس 2005، ص.22.

- الإستراتيجية تعتمد على منظور كلي، وهي تتطلب التحليل الشامل⁽¹⁾.
- تخلق الإستراتيجية مازقا أمنيا أمام الخبير الإستراتيجي والأطراف الأخرى وأية إستراتيجية تعرف أو تطبق تهدد الوضع الراهن، وتخلق مخاطر على التوازن السائد في البيئة الإستراتيجية .
- تركز الإستراتيجية على تحديد ما يجب انجازه مستقبلا.
- الإستراتيجية مشروع إنساني في الأصل، وهي أكثر من مجرد تحليل فكري للعوامل الموضوعية.
- التصادم جزء أساسي من الإستراتيجية ويحدد كيفية عملها.
- تركز الإستراتيجية على الأغراض الجوهرية والأسباب الأصلية.
- تعمل الإستراتيجية وفق تراتبية هرمية كما أنها تخضع للسياسة.
- توجد الإستراتيجية في علاقة تكافلية مع الوقت ويتوجب عليها الانسجام مع مجرى التاريخ.
- الإستراتيجية عملية تراكمية كما أنها تتميز بكفاءة أقل أهمية من الفاعلية في الإستراتيجية.
- توفر الإستراتيجية علاقة صحيحة أو توازنا بين الأهداف المنشودة.
- أخيرا فإن المخاطرة جزء متأصل فيها لأنها تخضع لخاصية التوجس في البيئة الإستراتيجية⁽²⁾.

2- شروط وضع الإستراتيجية:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التحديد الدقيق للهدف الاستراتيجي المطلوب تحقيقه، والذي يمكن أن يكون وحدة متكاملة، أو عدة أهداف فرعية تلتقي عند الهدف الأعلى المرسوم من قبل السياسة العامة التي تسعى الإستراتيجية لتنفيذها.

¹ - هاري آر - ياغر، مرجع سابق، ص.204.

² - قاسم مقل سعيد، البعد الأمني في إستراتيجية دول الخليج العربي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية تخصص: علاقات الدولية، (الجزائر: جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام الموسم الجامعي 2003-2004)، ص.44.

- جمع كافة المعلومات الصحيحة، والمتعلقة بالهدف وظرفه لتحليلها ومعرفة طبيعتها والإعداد لمواجهتها.
 - المعرفة التامة بالوسائل المتوفرة أو الواجب توفرها كونها عنصرا أساسيا لوضع إستراتيجية العمل وإجراء الاختبار عليها، وعلى تقنيات تحقيقها علميا.
 - المعرفة الشاملة بالطاقة البشرية المتوفرة، وكيفية تأهيلها لتكون قادرة على إدراك العمل، فالعمل الإستراتيجي يتطلب العنصر البشري الكفاء للتصرف في مختلف الظروف والحالات.
 - تصور الأعمال الواجب تنفيذها في سبيل تحقيق الأهداف للوقوف على التفاعلات والنتائج المرتقبة.
 - إيجاد العلاقة التفاعلية بين مخططي الإستراتيجية، ومنفذيها والانصهار فيما بينهم وتوحيد الحوافز والرؤية المستقبلية.
 - تحديد الموازنة الخاصة بإستراتيجية العمل المتضمنة نفقات التجهيزات والمصاريف الإدارية.
 - وضع خطة زمنية مرحلية لتحقيق الهدف الأساسي أو الأهداف الفرعية.
 - وضع وسائل التقييم المستمر للإنجازات المحققة للتقدم نحو الهدف.
 - التأكد الميداني من تنفيذ الانجازات وقياسها ومدى توافقها مع الأهداف⁽¹⁾.
- ومن هذه الأهداف والشروط يستخلص وجود عوامل مساعدة حتى تكون الإستراتيجية في موضعها الذي وجدت من أجله، وهي في الغالب منسجمة مع متطلبات السياسة، إلى جانب دراستها للإمكانيات المتاحة فلا يمكن تحقيق ذلك دون النظر إلى الموارد المتاحة والمتوفرة، إلى جانب الأخذ في الحسبان عامل الوقت المحدد حيث تراعي ذلك حتى لا تضطرّ إلى تحمل العواقب.

¹ - محمد ياسر الأيوبي: النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع أمني (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط.1، 2008)، ص-ص. 170-171.

المبحث الثاني: مدخل نظري لدراسة مفهوم الأحلاف العسكرية

تقوم الدُول بالتعاون أو التعاقد فيما بينها وفق شروط معينة فقد يأخذ هذا التعاون أشكالاً مختلفة، وذلك حسب طبيعة المصالح المشتركة فقد تكون طبيعة التعاقد تشمل تعاوناً دولياً في مجالات اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية وغيرها، ومن بين هذه الأشكال نجد بروز ظاهرة الأحلاف التي ظهرت في فترات معينة وظروف ساهمت في تشكلها ومن خلال هذا المبحث سنحاول التفصيل في معرفتها والأنواع التي تتضمنها.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الحلف

يعرف الحلف لغوياً في (معجم الوسيط: الجزء الأول): "هو المعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق"، أما في (الجزء التاسع) فيعني التعهد ويكون بين القوم وقد حالفه أي عاهده، ويقول ابن الأثير: "أصل الحلف هو العاقدة أو المعاهدة"⁽¹⁾.
أما اصطلاحاً، فيعرف الحلف بأنه: "معاهدة تبرم بين دولتين أو أكثر من أجل صد عدوان يقع على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة من دولة معينة أو دولة غير معينة، وهذا هو الحلف العسكري الدفاعي الشائع، أما الحلف العسكري الهجومي الذي يكون عادة حلفاً سرياً، فإنه تعاقد بين دولتين أو أكثر للهجوم على دولة معينة"⁽²⁾.
والحلف أيضاً (*Coalition ; Coalition*) اتفاق أو تفاهم ظرفي بين دول أحزاب، أشخاص... الخ، من أجل القيام بعمل مشترك، وهو اتفاق شكلي بين عدّة دول بقصد دفع دولة على الرضوخ، أو تجمع عسكري أو سياسي لعدّة أمم ضدّ عدو مشترك

¹ - عماد جاد، الحلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة مغايرة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ط.1، 1988)، ص.27.

² - بطرس بطرس غالي، الإستراتيجية والسياسة الدولية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط.1، 1978)، ص.64.

ويُسم تاريخ أوروبا بتحالفات عديدة مثلاً التحالف الانجليزي - الألماني- النمساوي ضد نابليون الأول عام (1814)⁽¹⁾.

وقد تعددت التعريفات الخاصة بالحلف فيعرف قاموس العلوم السياسية الحلف على النحو التالي: "الحلف في القانون الدولي والعلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعينون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب وسياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي من حيث المبدأ تعمم مبدأ التحالف حتى تجعله عالمياً بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة..."⁽²⁾.

واعتبرت الأحلاف في وقت من الأوقات وسيلة ضرورية لتوازن القوى تعمل في نظم الدول المتعاقدة على حد تعبير أبرز المفكرين السياسيين، حيث يعرف هولستي الأحلاف: "بأنها اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر للتعاون في قضايا تخص الأمن القومي"⁽³⁾، والملاحظ مما ورد في هذه التعريفات أن الأحلاف تمثل أهم النشاطات التي شهدتها السياسة الدولية، فهي أداة فعالة لتحقيق الأهداف السياسية وكسب أكبر قدر من القوة بالنسبة للأطراف المتعاقدة أو المتحالفة في مواجهة أطراف أخرى سواء كانت دولة أو كتلة دولية بهدف الضغط على الطرف الآخر ومواجهة ظروف لا يمكن مواجهتها بشكل إنفرادي.

وغالباً ما يعتقد البعض أن كلمة ائتلاف هي مرادف لكلمة حلف لكن الصحيح أن لكل كلمة مدلولها الخاص فالائتلاف (*Coalition*) يعني: "اتفاق مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو أهداف محددة وهي في العادة علاقة غير رسمية وعادة ما يكون

¹ - أحمد سعيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية الدولية: عربي، انجليزي، فرنسي، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط.1، 2004)، ص. 06، متوفر على الرابط الإلكتروني: www.igra.ahlamontada.com، تاريخ التصفح: 2015/10/20، التوقيت 16:15.

² - بطرس بطرس غالي، "التكتلات والأحلاف الدولية في عصر الوفاق"، تر: محمد عزيز شكري، مجلة السياسة الدولية، ع. 38، 1974، ص. 74.

³ - إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام (بيروت: دار الكتاب المتحدة، ط.1، 1999)، ص. 129.

التعاون في مجال محدد ولمدى قصير، ولا وجود للعلاقة التعاقدية الرسمية فيه"⁽¹⁾، وفي هذا السياق رأى البعض أن الائتلافات هي أحلاف زمن الحرب أي إذا تمت في وقت الحرب فهي ائتلافات ومن هنا نجد أن ما يميز الائتلاف عن الحلف يتمثل في: غياب العلاقة التعاقدية الرسمية، غالبا ما يتم استعداد للحرب أو بعد بدئها، محدودة مجالات التعاون، غالبا ما ينتهي بانتهاء سبب تشكلها⁽²⁾.

مما سبق يُلاحظ أن الأحلاف هي ظاهرة قديمة وتسنلزم وجود أطراف تشارك في التحالف وتهدف من خلال التحالف إلى تحقيق مصالحها الخاصة، وعلى هذا أساس يقصد بالحلف الدولي علاقة اتفافية رسمية بين دولتين أو أكثر تحدد واجبات وحقوق الطرفين أو الأطراف المتعاقدين إزاء بعضهما، وتتضمن هذه العلاقة الاتفافية وتنظيم القضايا الأمنية والدفاعية المتعلقة بالأطراف المتعاقدة كما يتخذ الحلف أحد الأشكال التالية:

1- معاهدة دفاعية:

ويتعهد فيه الدول الأعضاء بالمشاركة الجماعية في الدفاع عن بعضها في حال حدوث اعتداء دول غير عضو على أي من الدول الأعضاء، ويسمى هذا الشكل **حلف الأمن الجماعي**، ومن أشكاله معاهدة سنة (1936) بين مصر وبريطانيا والحلف الأطلسي عام (1949)، وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية سنة (1950).

2- معاهدة عدم اعتداء:

وفيها تتعهد الدول الأعضاء بعدم اعتداء على بعضها دون أن تتعهد بالدفاع المشترك في حالة وقوع عدوان من دولة أخرى، ومن أمثلة ذلك معاهدة عدم الاعتداء بين ألمانيا وبولندا سنة (1934).

3- حلف الوفاق:

هو أكثر الأشكال قوة وشمولا فهو يرتب التزامات دفاعية وتعاونية شاملة في المجالات السياسية والعسكرية، ومن أمثلة ذلك الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا سنة

¹- Jmes Murdoch and Toddler, " NATO burd en starring and the force of change: futur observation", international studies quarterly, vol 35, N°1,1991, PP109-110.

²- عماد جاد، مرجع سابق، ص. 35.

(1904) الذي وضع حدا للصراع بين الدولتين حول كثير من مناطق النفوذ في العالم ومهد لدخولهما الحرب ضد ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى⁽¹⁾.

وفي هذا السياق يرى مورغانثو: " أن الدولتين (أ) و(ب) المتنافستين مع بعضهما تجدان أمامها ثلاثة خيارات لتدعيم وتطوير مراكز قوتها فبإمكانهما أن تزيدا من قوتها، وبإمكانهما أن تضيفا إلى قوتها قوة دول أخرى، وبإمكانهما أن تسحب كل منهما من قوة الخصم قوى الدول الأخرى فإذا اختارتا السبيل الأول فيتوجب عليهما أن تدخلتا في سباق نحو التسلح، أما إذا اختارتا السبيل الثاني أو الثالث فإنهما اختارتا سبيل الأحلاف"⁽²⁾.

وبحسب وجهة رأي المفكر فالدولة لا يمكنها مواجهة التهديدات بشكل انفرادي بل تستطيع ذلك بالدخول في أحلاف في إطار جماعي بإضافة قوى أخرى إلى قوتها وفي حالة اختيارها الانفراد وزيادة القوة فستدمر كلا منهما الأخرى.

المطلب الثاني: الأحلاف وتوازن القوى

على الرغم من الدوافع التي تصنع الأحلاف إلا أن السبب الرئيسي لها هو اعتبارات توازن القوى، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي، فلما كانت سياسة الدولة هي تحقيق أكبر قدر ممكن من القوة والردع فإن عليها أن تكون ثابتة ومراقبة لتوازن القوى، وهذا ما يجعلها تختار الجهة المحالفة معها أو تغير تحالفاتها حسب وضع الميزان ودرجة ميله. لهذا فالارتباط وثيق ما بين الأحلاف وتوازن القوى.

ويمكن تلخيص سياسة "توازن القوى" بمفهومها التقليدي بوجود عدد كبير من الدول المتفاوتة في قوتها تسعى إلى التكتل والتحالف في محاور قوى وتحالفات متكافئة، أو شبة متكافئة، وهذه التجمعات تقلل من احتمالات الحرب وتزيد من فرص السلام ومن هذا المنطلق يحقق توازن القوى أمرين هامين، حفظ السلام الدولي، حماية استقلال الدول الأطراف في التجمعات والمحاور المتضادة.

¹ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1989)، ص-ص. 279-280.

² - محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية (الكويت: عالم المعرفة، ب.ط، 1978)، ص.49.

وعلى هذا الأساس فسياسة توازن القوى تسند على ركيزتين أساسيتين هما: وحدة الغرض بالنسبة للدول الأطراف في المحور الواحد (أي الحفاظ على الاستقرار الدولي وردع العدوان)، وقدرة هذا الأسلوب في أي موقف دولي على توليد ضغوط متضادة متعادلة بحيث يتجنب أي اختلال غير مرغوب فيه ضمن علاقات هذه القوى⁽¹⁾.

ومهما كان شكل توازن القوى، سواء كان ثنائي أو متعددًا أو حتى في وضع الهيمنة، فإن الأحلاف هي الأداة الرئيسية لحركة الميزان بين من يرغب في الحفاظ على الوضع القائم أو الذي يرغب في تعديله، ففي كل الظروف تسعى الأطراف الأقل قوة إلى تجميع قواها في مواجهة الطرف المهيمن⁽²⁾.

ويعتبر مفهوم توازن القوى (*Balance of Power*) من أهم قضايا العلاقات الدولية عقب معاهدة "واستفاليا" (1648)، حيث تجلت أهميته في العناية التي حظي بها من قبل العديد الباحثين العلاقات الدولية من واقعية "مكيافلي" إلى واقعية "والترز" مروراً بواقعية "مورغانثو" (بيفاتيك، بوغهام، سبيكمان، وولفرز، وايت...)⁽³⁾.

وتوازن القوى كمفهوم يشير إلى وضع أو اتجاه أو قانون عام لسلوك دولة معينة أو دليل لرجل دولة أو هو صيغة تمثل إطار يتم من خلاله الحفاظ على عدد محدد من النظم الدولية، أما كوضع فإنه يعني ترتيباً أو وضعاً تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة إلى حد ما، أما توازن القوى كحالة فقد فسره الواقعيون الكلاسيكيون بأنه ينتج عن العمل الدبلوماسي أما الواقعيون البنائيون فيعتبرونه توازناً طبيعياً⁽⁴⁾.

¹ - محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، مرجع سابق، ص. 137.

² - دنيا محمد جبر وابتهام حاتم علوان، الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولي، من الموقع الإلكتروني: [http://www.nato.org]، بتاريخ: 2015-01-07، التوقيت، 18:14.

³ - عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، (2004-2005)، ص. 121.

⁴ - جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ط. 1، 1985)، ص. 85.

ويعد مفهوم توازن القوى (*Balance of Power*) من المفاهيم التي تم نقاشها في حقل العلاقات الدولية بشكل مكثف ويدل استخدام هذه العبارة بطريقة موضوعية أو وضعية على توزيع القوى بين الدول بشكل متساوٍ أو غير متساوٍ. لذلك يتعين على الدول الحذرة التي لا تقف في الطرف المتضرر من ميزان القوى أن يتحالف بعضها مع البعض ضد دولة مهيمنة، أو تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن تعزز قدرتها على وضع حد لأي معتد، ويمكن لأي دولة اختيار دورها التوازني حسب مصلحتها وحاجتها، وتستدعي سياسة توازن القوى أن تهدئ أي دولة من مسعاها المستقل إلى القوة لأن توافر الكثير من القوة لدولة واحدة، قد يولد لدى الدول الأخرى شعورا بالخوف منها والعدوانية نحوها⁽¹⁾.

وتقوم كل أنظمة توازن القوى على شروط مشتركة:

- مجموعة من الدول ذات السيادة المستقلة لا تقيد أي سلطة مركزية شرعية.
- منافسة دائمة مع مراقبة أي موارد نادرة أو قيم متعارضة.
- توزيع غير متساوٍ للمكانة والثروة وإمكانات القوة بين اللاعبين السياسيين الذين وضعوا النظام⁽²⁾.

ومنه يُلاحظ أن انعدام التوازن والخوف من التهديد باستعمال العنف والقوة يولد لدى كل الدول شعورا بالخوف من الخطر لهذا تقوم أنظمة توازن القوى على الحذر والمراقبة الدائمة للفاعلين الدوليين.

وتتجسد حيوية نظرية توازن القوى في منطقتي الأعداد الصغيرة والتي تفترض أن بنية النظام الدولي يقررها عدد غير محدود من القوى الكبرى، لذلك يمكن تصور نظام دولي مكون من عدد كبير جدا من الدول المتساوية في القوة بشكل تقريبي لكن منطق الفوضى المتصل بمثل ذلك النظام يأخذ شكلا متميزا جدا يتناقض تماما مع

¹ - Ernst B. Haas, "The balance of power: prescription, concept, or propaganda", *world politics*, vol.5, no.4, July 1953, pp.442-477.

² - ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، تر: هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 2009)، ص. 225.

النظام الدولي الذي يحكمه منطق الأعداد الصغيرة⁽¹⁾، وهذه الفكرة مقتبسة عن نظرية (والترز) التي ترى أن النظام الدولي تحكمه أعداد كبير مهيمنة يتميز بالطابع التفاعلي بين هذا النظام⁽²⁾.

مما سبق يُستنتج أن سياسة الأحلاف ما هي إلا أداة لتغيير موازين القوى سواء للمحافظة عليه أو تعديله نحو وضع جديد مغاير، وهي السياسة التي يستمد منها الميزان حيويته المستمرة، وتختلف مدة التحالف والاستقرار حسب طبيعة التحالفات وظروفها.

المطلب الثالث: العلاقة بين الأحلاف العسكرية والسياسة الخارجية

يقوم الفاعل الدولي بدوره في ميدان العلاقات الدولية من خلال ما يصطلح عليه بالسياسة الخارجية، وفي هذا السياق لابد من تعريف السياسة الخارجية من خلال استعراض بعض التعريفات التي ساهم بها بعض المفكرين المتخصصين، ومن هذه التعريفات تعريف الأستاذ "كالفين جاكو هولستي" (Kallvin Jaako Holsti) على أنها: "أفعال الدولة اتجاه المحيط الخارجي، والظروف المحيطة بعملية صنع القرارات التي تؤدي لاتخاذ هذه الأفعال من جانب الدولة"⁽³⁾.

كما تعرف بمجموعة من المخططات وترتيبات التزامات الفاعل الدولي وهذه الالتزامات تتطور من الجهة المقابلة لاتجاهات السياسة الخارجية ولن تتحقق الاتجاهات إلا من خلال القدرة على الوفاء بالالتزامات الدولية، وتحمل مسؤوليات التورط في العلاقات مع الفواعل الأخرى⁽⁴⁾.

ويعرفها الدكتور "ناصر يوسف حثي" على أنها: "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالاً مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي، من غير الدول كالمنظمات

¹- المرجع نفسه، ص. 225.

²- إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، ص. 130.

³-James N., Rosenau , and all, **world politics, an introduction**;(New York: The free press, 1976), p16

⁴- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 123.

الدولية"⁽¹⁾، إذن فالسياسة الخارجية توجّه نحو الخارج مهما كانت الوحدة الموجّهة نحوها سواء كانت دولة أو منظمات دولية أو غيرها. لهذا فالسياسة الخارجية هي نتاج تفاعلات وحدات دولية مختلفة في بيئتها الخارجية.

ويعرفها الأستاذ "تشارلز هومان" على أنها: "تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الولية الخارجية"⁽²⁾، ومنه السياسة الخارجية هي مجموعة قرارات تصدرها الدولة من داخل مؤسساتها لتوجه في الإطار الخارجي، سواء اتجاه الدولة أو وحدات دولية أخرى كالمنظمات الدولية (الحكومة أو غير الحكومية)، والشركات المتعددة الجنسيات.

وكتعريف إجرائي للسياسة الخارجية، فتعرّف على أنها: "مجموعة من السلوكيات والتوجهات التي تعتمدها دولة معينة تجاه محيطها الخارجي بغية تحقيق أهدافها (قصيرة، متوسطة أو بعيدة المدى) من خلال اعتماد عدة وسائل سواء كانت (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية، ودعائية...)"، وذلك حسب طبيعة الهدف"⁽³⁾، ويظهر هذا التعريف أن كل دولة تسعى لتحقيق أهدافها انطلاقاً من قدراتها، وإمكانياتها المتاحة والتي تتحكم في مدى قوتها إلى جانب وضوح أهدافها.

وعند تطرّق الدراسة من خلال هذا المطلب للعلاقة الموجودة بين الأحلاف العسكرية والسياسة الخارجية كون هذه الأخيرة شهدت تطوراً أساسياً، وذلك في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فبعد أن كانت الظاهرة تعنى بقضية الأمن العسكري، أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية مع تعدد القضايا العالمية وظهور فواعل جديدة عاملة في المحيط الدولي كل ذلك زاد من أهميتها بالنسبة لرفاهية المجتمعات، فاتخذت منها الدول وسيلة لضمان أهدافها.

¹ - ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (لبنان: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985)، ص.157.

² - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 124.

³ - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص.126.

لهذا تولي الدول في إطار برامج سياستها الخارجية اهتماما كبيرا بالأحلاف العسكرية وذلك لزيادة قوتها في محاولة لتحقيق أهدافها ويتم اختيار الشركاء على أسس واقعية على نحو يزيد من احتمال تحقيق أهدافها، فكلما زاد الاهتمام في مجال السياسة الخارجية إلا وزاد اهتمام الدول بربط علاقاتها بدول أخرى في شكل تحالفات، على اعتبار أن عدم الشعور بالأمن النابع من الشك، والخوف المتبادل يجبر الدول على التنافس على مزيد من القوة الذاتية أو انضمام إلى قوى مركزية تغطي عجزها المادي⁽¹⁾، فمن خلال هذا الرأي يلاحظ أن تعاضم دوافع التحالف ترجع عند الشعور بالخوف إلى جانب فقدان الثقة خاصة عندما يكون النظام الدولي أكثر فوضى، لهذا فالخوف وانعدام الثقة هما العاملان الملزمان بالنسبة للدول إلى اتخاذ الأحلاف العسكرية كركيزة أساسية في سياستها الخارجية.

كما يحدد هدف الحلف حسب التمييز بين الأحلاف الدفاعية، والأحلاف الهجومية فعندما تكون الأحلاف دفاعية، تتعهد الدول الأعضاء بالمشاركة الجماعية في الدفاع في حال وقوع هجوم على أحد أعضائها، ويصطلح على ذلك بحلف الأمن الجماعي، ومن أشكاله حلف شمال الأطلسي (1949)، وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية عام (1950)، وحلف وارسو (1955)، أما الأحلاف الهجومية فهي التي تستهدف الهجوم على دولة معينة، وهي في الغالب أحلاف توسعية، ويتم تغطيتها بغطاء دفاعي رسمي تجنباً للإدانة في حين يجري تحديد الأهداف الأساسية في بروتوكول سرّي في إطار الحلف مثل ميثاق عدم الاعتداء الألماني السوفيتي لسنة (1939) الذي نص على تعهد ألمانيا منح الاتحاد السوفيتي بعض الأقاليم في منطقة البلطيق مثل شمال ليتوانيا، وتقسيم بولندا بينهما⁽²⁾.

¹-Farid Zakaria, **From wealth to power the unusual origins of Americas world role**, primceton university – press, 1998, pp30.

²- ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.1، 1997)، ص.190.

ومنه توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ما بين الأحلاف والسياسة الخارجية فكل منهما يجعل الآخر مكملًا للثاني، فالدولة تسعى في مفاوضاتها للدخول في الأحلاف باستخدام السياسة الخارجية وتكييفها وفق ما تتطلبه المقتضيات الجديدة.

المبحث الثالث: المقاربة المفاهيمية للأمن، الدفاع والسياسة الدفاعية

تشكل مفاهيم "الأمن" و"الدفاع" أهمية كبرى في الدراسات الدولية باعتبارهما يشكلان محور بحث أساسي في اهتمامات دارسي العلاقات الدولية نظرا لأهميتهما من خلال مستويين: الأول أكاديمي: يتمثل في مركزية مصطلحي الأمن، والدفاع في الأطر، والمقاربات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة خاصة في مجال تفسير التحولات الدولية المختلفة، أما المستوى الثاني: فهو تطبيقي والذي يركز على مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا وخارجيا وانعكاس ذلك على صياغة منظومتها للدفاع وذلك حسب مقوماتها وإمكانيتها الداخلية⁽¹⁾، وهذا المبحث يتعرّض إلى تحديد مفهومي الأمن والدفاع نظرا لارتباطهما بالسياسة الدفاعية.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الأمن

يرمز الأمن في مفهومه الجديد إلى الحماية من خطر الجريمة والجوع والمرض والبطالة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان بصفة عامة، لذلك يعتبر الأمن من المفاهيم متعددة الجوانب (*Multi –Dimensional Concepts*)⁽²⁾، ومن الناحية اللغوية فهو مشتق من الفعل "أمن"، "أمنًا" أي الطمأنينة والاستقرار، ولا يكون الإنسان آمنا حتى يستقر الأمن في قلبه⁽³⁾.

وبذلك فالأمن يدل على انتهاء التهديدات، ولا يكون ذلك إلا بتوافر الشروط اللازمة، كما نجد في القرآن الكريم توضيحا لمصطلح الأمن من خلال قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ، الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ

¹ - Nassim Boubertak, "sécurité et défense", *Revue mensuelle de l'armée nationale populaire* éditée par l'Etablissement des publications militaire, N°583, février 2012, p.64.

² - صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الندوة العلمية حول: "قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية"، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، أيام: 25-26-27 فيفري 2008)، ص.02.

³ - المرجع نفسه، ص.03.

خَوْفٍ⁽¹⁾، وتتكون كلمة الأمن في أصلها اللاتيني (*sine cura*) من كلمتين (*sine*) وتعني "بدون" وتدل كلمة (*cura*) على "الرعاية والاهتمام والعلاج، والجمع بين الكلمتين (*sine+ cura*) يعني غياب الرعاية والعلاج أي عكس ما تعنيه كلمة الأمن (*Security*) اليوم في حين لم يظهر مفهوم الأمن لشيثرون الذي يعني: "غياب القلق الذي يورق الحياة السعيدة" إلا فيما بعد⁽²⁾.

كما نجد تعريف محمد المصالحة: "الأمن هو حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذا من الخطر". ويعرفه شارل سلا ينشر بأنه: "يشير إلى القيم مثل الحرية والرفاهية، السلام، العدالة والشرف، وأسلوب الحياة وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها"⁽³⁾، منه فالأمن يشمل كل المجالات سواء كانت عسكرية تتمثل أساساً في الخطر الخارجي، أو أنها تشمل حاجة إنسانية لا بد من وجودها لضمان استمرارية الدول.

والأمن كحاجة إنسانية هو متفاوت من مجتمع إلى آخر نظراً لوجود عدة اعتبارات سواء كانت ثقافية أو اقتصادية وغيرها من القيم السائدة، ومن هذا الجانب نجد تعريفاً آخر للأمن "فهو إحساس الفرد والجماعات التي تشكل المجتمع بالطمأنينة مما يحفزهم على العمل ولا يتسنى شعور المواطنين بالأمن والاستقرار ما لم يطمئنوا على حريتهم وحقوقهم... لهذا فواجب كل دولة حماية مواطنيها من أي خطر يهددهم"⁽⁴⁾، يُستشف من هذا التعريف أن الأمن هو شعور بالاستقرار والهدوء حتى يقوم المواطن بالواجبات الموكلة إليه في جو يسوده الأمن.

¹- سورة قريش، الآية: 02- 04.

²-Thierry Balzacq, « Qu'est-ce que la sécurité nationale? », in: *La revue internationale et stratégique*, N° 52, hiver (2003-2004), p35.

³- لخميسي شبيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008) (مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط.1، 2010)، ص.14.

⁴- محيي محمد مسعد، المجتمع العربي وأهم تحديات العولمة، الكتاب الأول: التحديات القانونية (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط.1، 2004)، ص.43.

كما يوجد تعريف آخر للأمن بموسوعة العلوم الاجتماعية حيث تعرف الأمن الوطني على أنه: " قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"⁽¹⁾، ويعني هذا التعريف قدرة الدولة على صيانة مكوناتها وقدراتها الداخلية، وسيادتها صيانة ذاتية انطلاقاً من قدراتها الدفاعية التي تمتلكها لحماية نفسها من الأخطار، والتهديدات التي تواجهها.

أما الكاتب الأمريكي "ولتر ليبمان" والذي يعدّ أول من وضع تعريفاً للأمن القومي عندما ربطه بالقوة العسكرية حيث يقول: " إن الدولة تكون آمنة عندما لا تحتاج للتضحية بقيمها الجوهرية في سبيل تجنب الحرب وأنها قادرة في حالة التحدي على حماية هذه القيم بشن الحرب وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساوياً لقوتها العسكرية والأمن العسكري بالإضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه"⁽²⁾، أما دائرة المعارف البريطانية فقد عرفت من خلال: " أن الأمن القومي هو حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوة أجنبية"⁽³⁾.

أما "باري بوزان" (Barry Buzan) ويعد من أبرز خبراء الدراسات الأمنية في العالم فيعرف الأمن على أنه: " العمل على التحرر من التهديد"⁽⁴⁾، وفي هذا الإطار يلاحظ أنّ هذا التوجه يربط مفهوم الأمن بالقوة العسكرية للدولة، ولا تكون الدولة آمنة إلا إذا تمكنت من حماية إقليمها من التهديدات الخارجية، وذلك من خلال استخدامها للقوة العسكرية، وللتوضيح أكثر حول مفهوم الأمن تمّ ارفاق هذه الدراسة بالجدول رقم (01)، الذي يوضح مستويات الأمن في الصفحة رقم (34).

¹ - محمد شلبي، "الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: "الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة"، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، (2004-2005)، ص.15.

² - معاذ أحمد البطوش، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012)، ص-ص.33-34 .

³ - المرجع نفسه، ص. 34.

⁴ - محيي محمد مسعد، مرجع سابق، ص. 44.

- الجدول رقم (01): الذي يوضح مستويات الأمن:

مؤشرات المقارنة	الأمن الواقعية/ الواقعية الجديدة	الأمن المجتمعي (مدرسة كوبنهاغن)	الأمن الإنساني (UNDP)
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات/الأقليات	الأفراد
القيم المهددة	الوحدة /الاستقلال	الهوية المجموعاتيّة	السلامة /الرفاهية/ الحرية
الأمن في مواجهة أية مخاطر	المازق الأمني روبرت جيرفيس (robert jervis)	المازق المجتمعي باري بوزان (barry buzan)	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد (Ion burton)
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة/المجتمع/الدول الأخرى الأخرى (المجموعات الأخرى في شكل عنف مباشر أو بنوي).	
وسائل تحقيق الأمن	استخدام العسكرية منفرد	تنسيق جميع وسائل الضغط لإلزام أطراف النزاع بإيقاف العنف. - العمل لإيقاف العنف. - العمل على الطرق الثلاثة للدبلوماسية. - التنمية الاقتصادية المساعدة لتحقيق سلام متساند.	- استخدام القوة بشكل جماعي. - الضوابط المؤسسية والدمقرطة. - التنمية الاقتصادية المتساندة .
دور الطرف الثالث	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية)	
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة التحالفات الدولية وواقع	السيادة ومصالح الدول الكبرى (سواء استخدام التدخل الإنساني) غياب إجماع دولي حول معايير إجارة التدخل .	

المصدر: لخميسي شبيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)، (مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط.1، 2010)، ص.33.

من خلال الجدول يُلاحظ أنّ الأمن يختلف في مستوياته من المدرسة الواقعية إلى المدرسة كوبنهاغن، وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحيث تختلف في درجة التصدي للتهديدات، وإلى أي مدى تقوم الدول بحماية حدودها.

المطلب الثاني: تحديد مفهوم "الدفاع" وعلاقته بمفهوم "الأمن"

لكي يتمكن المواطنون من العيش بسلام وتفاعل داخل إقليم دولتهم، لا بد من المقاربة ما بين الأمن والدفاع، والتي تشمل على مختلف الإجراءات الدبلوماسية مع الاستغلال الأمثل للموارد البشرية، والاقتصادية إضافة للإمكانات العسكرية، وفي هذا الجانب يوجد تعريف للمفهومين حسب قاموس (*Larousse universel*) يعرف مصطلح الدفاع: "بالحالة التي يقوم فيها طرف معيّن بحماية أي فرد أو حالة الاحتماء من خطر معلوم"، في حين يعرف نفس القاموس مصطلح الأمن على أنه: "الشعور بالثقة والاستقرار النفسي الناتج عن التفكير في عدم وجود سبب للشعور بالخوف"⁽¹⁾.

من خلال هذين التعريفين للمصطلح الأمن والدفاع يتضح أنّ الدفاع يعني الفعل الصادر عن طرف معين من أجل التصدي لأي تهديد، أما الأمن فهو الإحساس أو الشعور بالحالة التي يكون عليها ذلك الطرف. وبالتالي فالأمن يمتاز بخاصية الديمومة والاستمرارية، أما الدفاع فهو الفعل الذي يصدر في زمن معيّن ونتيجة لظروف معيّنة، كما يعتبر الدفاع شكلا من أشكال الأعمال القتالية، وهو مجموعة: "الإجراءات التي تتخذها الدولة أو مجموعة متحالفة لمقاومة الهجمات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية أو التقنية". وقد عرف القاموس الفرنسي لاروس (2010) الدفاع الوطني بالوسائل، والتنظيمات المدنية والعسكرية التي تضمن الدفاع عن الإقليم، والمؤسسات، والسكان مع ضمان احترام الالتزامات الدولية⁽²⁾.

كما يشمل مصطلح الدفاع الوطني (*National Défense*) على مجمل التدابير والتنظيمات العملية التي تستهدف حماية الوطن، وتشكل التجسيد العلمي لنظرية الأمن التي تتبناها أمة من الأمم، ولكل دولة الحق في الدفاع عسكرياً عن أرضها، سكانها وشخصيّتها القومية، وبالتالي فهي تستطيع أن تحدد بحرية نظام دفاعها الوطني⁽³⁾.

¹ - نسيم بوبرطخ، "الأمن والدفاع"، مجلة الجيش، ع. 583، الجزائر، فيفري 2012، ص. 64.

² - عبد الغني بشينية، "إعداد الدولة للدفاع"، مجلة الجيش، ع. 587، الجزائر، جوان 2012، ص. 06.

³ - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج. 02 (بيروت: المؤسسة العربية لدراسات والنشر، 1985)، ص. 684.

والملاحظ من هذا التعريف أن مصطلح الدفاع يشمل كل الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لحماية نفسها من الأخطار كما أنها تتمتع بحرية تامة في الدفاع عن أراضيها متبنيّة نمطاً خاصاً بها وأسلوب دفاعياً يتناسب وإمكاناتها الداخلية. ويوجد أيضاً مصطلح الدفاع الاجتماعي (*The Social Defense, La Défense Sociale*)، وهو اتجاه فكري جديد يرسم سياسة جنائية على أسس حديثة، ويدخل في سبيل ذلك تغيرات جوهرية على مبادئ ونظم جنائية لذلك تعمل الدول على تكييف نظامها القانوني اجتماعياً، للوصول إلى تحقيق الأمن المجتمعي⁽¹⁾.

أما مصطلح الدفاع المدني (*Civil Defense*)، فهو نشاط حكومي يتناول السلامة العامة للشعب في حالة وجود هجوم مباغت قصد تقليص الأضرار، والإصابات إلى أقل حد ممكن وحفظ النظام العام، مع توفير الخدمات الأساسية العامة وبناء الملاجئ⁽²⁾، وبعد الحربين العالميتين ظهرت أهمية التنظيم الشامل للأمة في إطار الدفاع الوطني سواء في الحرب أو السلم على اعتبار أن الدولة تبقى قوية لتحمي سيادتها ولتكون قادرة على رد العدوان عنها لهذا نجد أن تنظيم الدفاع الوطني يتأثر بشكل كبير بعلاقات الدولة الخارجية خاصة علاقتها بالأحلاف العسكرية⁽³⁾.

من هذا الطرح إنّ المقارنة بين مصطلحي الأمن والدفاع تشتمل على مختلف الإجراءات الدبلوماسية، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت بشرية اقتصادية، إضافة إلى الإمكانيات العسكرية التي تمكن المواطنين من العيش والتفاعل بسلام داخل إقليم دولتهم، لهذا فقد دأب كثير من الخبراء والمفكرين، وواضعي الاستراتيجيات على تفسير وتحليل موضوع إعداد الدولة للدفاع، وهو اصطلاح قد تبنته عدة بلدان في عقائدها العسكرية ووضعته في صميم استراتيجياتها بعدما فرضت طبيعة الحروب الحديثة على الدول إعادة النظر في ميزانيتها الدفاعية واستراتيجيتها العسكرية⁽³⁾.

¹ - إبراهيم حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2001)، ص.96.

² - عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص- ص. 683 - 684 .

³ - عبد الغني بشيبيّة، مرجع سابق، ص.26.

من جهة أخرى لابد من التمييز ما بين مفهوم الأمن الوطني (*National Security*) ومفهوم الدفاع الوطني (*National Défence*)، فرغم ارتباط المفهومين بنفس المعنى في الاستعمال العام إلا أن الأول يعني القوة الأساسية والقاعدة الإستراتيجية التي تنتهجها الدولة بغية الحصول على حرية المناورة والمحافظة عليها بصفة دائمة أمام كل التهديدات الداخلية والخارجية⁽¹⁾.

هذا ما يعني أن المفهوم الثاني (الدفاع) كذلك قد خرج من إطاره، العسكري التقليدي والمركز على مصادر الخطر ذات الطبيعة العسكرية المحضة، حيث أن الدفاع الوطني ليس فقط الدفاع العسكري فمظاهره غير العسكرية تعد مهمة وتكتسب طابعا أكثر أهمية إذا ما اتفق الكثير على هذا القول فإن الأخطار، والتهديدات لم تعد ذات صبغة عسكرية بحتة⁽²⁾.

لهذا فمفهوم الدفاع يخضع للتغيرات التي تنتج عن الأزمة، وكذلك بالنسبة لمفهوم الأمن لهذا يتوجب على الدولة أخذ كل التدابير اللازمة لتحقيق أمنها واستقرارها الداخلي حفاظا على مكانتها في النسق الدولي.

المطلب الثالث: تحديد مفهوم السياسة الدفاعية (*Politique de Défense*)

السياسة الدفاعية هي وسيلة هدفها الأول تحقيق الأمن، وإذا انفصلت عن تحقيق الأمن في المجتمع فقدت تتحوا إلى التسلط وصراع النفوذ داخليا أو إقليميا ومجرد من خلال الدولة التي تحتكر القوة المنظمة، ومن خلال شرعنة استخدام القوة⁽³⁾.

ويوجد تعريف للسياسة الدفاعية (*Politique de Défense*) ضمن موسوعة العلوم السياسية، حيث تعرّف على أنها: "هي السياسة الهادفة إلى رسم وتطوير كل الوسائل الكفيلة بتأمين الحفاظ على الوطن، سابقة وأمنه القومي، وتترجم سابقة الدفاع في وقتها الراهن أن تأخذ يعني الاعتبار التحولات العميقة التي عرفتها ظاهرة الحرب،

¹ - بوزغاية جمال، "مفهوم الدفاع"، مجلة الجيش، ع. 62، الجزائر، جانفي 2002، ص. 08.

² - المكان نفسه.

³ - أنطوان مسرة، سياسة الدول الصغرى في الدفاع والأمن ثقافة انعزالية تقدمية في العلاقات الخارجية سياسة دفاع وأمن للسلام في لبنان، ضمن فعاليات أشغال الملتقى الدولي حول: التجربة السويسرية في تنظيم الأمن والدفاع الجلسة الثانية، تنظيم الجيش السويسري، 27-28-29-2012، بلبنان، ص. 01.

ظهور الحرب الشاملة (1914-1918)، والتي تتطلب بالضرورة تعبئة شاملة للمواد العسكرية البشرية والاقتصادية للأمم، وكذلك بروز العصر الذري (1945) الذي يزيد أيضا من أهمية العوامل الصناعية والتكنولوجية كما يفرض على الدول القادرة امتلاك السلاح النووي مجهودا هائلا في المضمار العلمي والمالي، إلى جانب خطر التهديد النووي الذي تستجيب له اليوم الاستراتيجيات الدفاعية الردعية، إلى جانب ضغط الأيديولوجيات والاقتصاد العالمي.. كل ذلك فرض على السياسة الدفاعية للدول تحريك إمكانياتها المتوفرة: كالجيوش، الدبلوماسية الاقتصادية والتقني... الخ" (1).

ومنه فالسياسات الدفاعية هي تلك التدابير التي تتخذها الدولة لحماية نفسها من التهديدات الخارجية وتستخدم في ذلك كل إمكانياتها الاقتصادية منها والعسكرية، وفي هذا الإطار يرى "ولتر ليبمان" أن الأمة تعتبر آمنة إذا شعرت أنها ليست في خطر التضحية بقيمتها الأساسية إذا اضطرت لتجنب حرب ما، وهي قادرة على الدفاع إذا تمّ تحديها على حماية قيمها بالانتصار في تلك الحرب، كما يرى "تريفير وكرونبرغ": "أن القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي" الذي يتم تحديده بأنه: "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسة دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين" (2).

لهذا فقد ارتبط مفهوم الدفاع والأمن خاصة مع موجود تهديد خارجي للدولة مما يجبرها على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أمنها داخليا وخارجيا، ويعتقد معظم المفكرين الغربيين أن نفقات الدفاع لا تعدّ عبئا على الاقتصاد القومي، بل تحقق مكاسب عديدة سواء على صعيد الاقتصاد أو على صعيد الأمن القومي لهذا: "لا تواجه الدول المتقدمة معضلة اختيار بين الغذاء والدفاع لأن الدفاع ينتج الغذاء" (3)، وفي هذا الإطار تعتبر السياسة الدفاعية أساسا في وضع استراتيجيات الدفاع والأمن في الدول، كما يتمّ إعداد الدولة للدفاع بإعداد أجهزتها ومؤسساتها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية

¹ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج. 03 (بيروت: المؤسسة العربية لدراسات والنشر، 1985)، ص. 387.

² سليم حداد، التنظيم القانون للبحار والأمن القومي العربي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 1، 1994)، ص. 10.

³ - المكان نفسه.

الثقافية والدينية... للمساهمة في إعدادها لحماية أراضيها. لهذا فإنّ إعداد الدولة للدفاع عبارة عن سلسلة متكاملة من المراحل تبدأ بالتحضير، التخطيط وصولاً إلى عملية التنفيذ⁽¹⁾.

وتعتبر السياسة الدفاعية أقرب إلى كونها أحد وسائل تحقيق الأمن، وضرورةً تقتضيها الحاجة لبقاء الدولة وضمان استمراريتها بالاعتماد على الأسلوب الذي يمكنها من الحفاظ على مكتسباتها ووحدتها ضد الأطماع الخارجية⁽²⁾، كما تحدد سياسة الدفاع الوطني إستراتيجية الدفاع الوطني و"متى" تُفوّض القوات المسلحة الوطنية، والموقف الإستراتيجي و"الكيفية" فيما يتعلق بأي تهديدات محتملة للإقليم الوطني ومجتمعه وبيئته واقتصاده، ويحدد الخيارات المتاحة للتعامل مع تلك التهديدات.

فكلما وفرت سياسة الدفاع خيارات أكثر للحكومة، كان ذلك أفضل في تشكيلها، والموقف الإستراتيجي يحدد دورها العسكري للقوات المسلحة، ويمكن أن يشمل هذا الدور مواجهة الأخطار التي تهدد المصالح الوطنية الواقعة خارج الأراضي الوطنية مثل الممرات الملاحية، ويتم تطوير إستراتيجية الدفاع والبنية العسكرية على الرغم من السياسة الإستراتيجية وعمليات تنمية القدرات⁽³⁾.

وتجعل سياسات الدفاع الوطني مصالح الدولة ومؤسساتها نقطة المنطلق وتخضع وتخدم الإستراتيجية، التنمية للدولة وهي تواجه ضمن مسيرة عملها العديد من التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية باستخدام الأدوات الأمنية المختلفة تطلعا لأمن شامل للدولة في أبعاده المختلفة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا ومعرفيا⁽⁴⁾. ففي الوقت الراهن تعمل الدول على تبني سياسات دفاعية آخذة بعين الاعتبار كل المقومات الداخلية والخارجية، مستخدمة في ذلك الوسائل المتاحة التي تخدم المصالح القومية للدولة سواء اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا... وغيرها من المجالات.

¹ - عبد الغني بشينة، مرجع سابق، ص. 27.

² - المرجع نفسه، ص. 26-27.

³ - جمال عبد الكريم، الدفاع الوطني بين متطلبات الأمن الفكري ومقومات الأمن الاستراتيجي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، أيام: 12-13/12/2014، الجزائر: جامعة ورقلة، ص. 03.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 04.

من خلال هذا الفصل توصلت الدراسة إلى تحديد مفهوم الإستراتيجية التي تمثل الأساس لبلوغ الأهداف، فكلّ دولة تسعى من خلال تبني إستراتيجية للوصول إلى أهداف معيّنة، كما تعتبر الأحلاف ظاهرة قديمة حيث تشكل الدول أحلافاً في إطار جماعي للوصول لحماية مصالحها القومية المهدّدة والتي لا يستطيع مواجهتها بشكل انفرادي كما يعد الأمن والدفاع مفهوميين مترابطين، ومتلازمين فكل دولة تهدف من خلالهما إلى نشر الأمن، وفي هذا السياق توجّه سياستها الدفاعية نحو الحصول على الاستقرار حتى تتمكن من رفع مستوياتها في كل المجالات.

الفصل الثاني

نظرة استراتيجيات حلف شمال الأطلسي



شهدت الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بروز ظاهرة الأحلاف العسكرية الامبريالية والمعاهدات الدفاعية التالية: حلف الناتو (*Nato*) 1949، حلف أنروس (*Anzos*) 1952، حلف جنوب شرق آسيا (*Siato*)، الحلف المركزي (*Santo*) 1945-1955⁽¹⁾.

وفي هذا الفصل ستعرض هذه الدراسة الضوء على أحد هذه الأحلاف وهو حلف شمال الأطلسي الذي لا يزال الحلف الوحيد و له أدوار في السياسة العالمية بعد مرحلة الحرب الباردة.

¹ - هاني حبيب، الشراكة الأوروبية المتوسطية مالها وما عليها، وجهة نظر عربية (باريس: المنشورات الجامعية والعلمية، ب.ط، 1998)، ص.158.

المبحث الأول: حلف الناتو: ظروف النشأة، هياكله ووظائفه

تعد منظمة حلف شمال الأطلسي(*) من أكبر الأحلاف العسكرية في التاريخ، حيث ضم عند نشأته (12) دولة أغلبها ينتمي إلى دول غرب أوروبا، ليرفع العدد إلى (29) دولة مع نهاية القرن العشرين. وقد كانت تجربة هذا التحالف من لتجارب الرائدة في العالم وفي هذا المبحث سنتعرف على حلف الناتو من حيث النشأة والهيكل التنظيمي إضافة إلى تحديد وظائفه وأهم المبادئ التي قام عليها في مرحلة الحرب الباردة.

المطلب الأول: نشأة حلف شمال الأطلسي

فكرة إنشاء حلف يضم الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت هذه الفكرة لأول مرة على يد كاتب أمريكي يدعى كلارنس ستريت في كتابه (الاتحاد في الحال)، حيث دعا إلى إقامة "إتحاد بين الدول الديمقراطية التي ترتبط فيما بينها بعوامل الجغرافيا، والتاريخ والتراث"، وتمثل هذه الدول حسب قول الكاتب في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العظمى، أيرلندا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، السويد، النرويج، الدنمرك وسويسرا وقد أوضح ستريت هدف الاتحاد ضد أي اعتداء قد يأتي من الخارج، ولقيت فكرة ستريت قبولا واسعا لدى بعض فئات الشعب الأمريكي حيث ظهرت في بعض المدن جمعيات أطلقت على نفسها اسم "جمعيات الاتحاديين"⁽¹⁾.

* منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO): "North Atlantic Treaty Organisation"، ويشار إليها أحيانا "بحلف الناتو": وهي منظمة تأسست سنة (1949)، بناء على معاهدة شمال الأطلسي وتم التوقيع عليها في واشنطن في 04-04-1949، ومقرها في بروكسل عاصمة بلجيكا وللحلف لغتان هما الإنجليزية والفرنسية، وهي موكلة بحماية أمن أوروبا الغربية وضمان استقرار منطقة الأطلسي، تساهم جميع الدول الأعضاء في التعاون أثناء وجود أزمات مما ساهم في التنظيم العسكري لهذا الحلف بعد سقوط جدار برلين سنة (1989) تدخل الحلف في يوغسلافيا (1991-1995) كما يقوم الحلف بعد أدوار في التدريب بالعراق والمساعدة في مكافحة القرصنة والتدخل في ليبيا. أنظر: مارتن غريفيتس وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2008)، ص. 416، من الموقع الإلكتروني: [www.gcc.ae]، تاريخ التصفح 16-07-2014، التوقيت 12:18

1- ليلي مرسللي وأحمد وهبان، حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة (الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة للنشر، ب.ط، 2001)، ص.47.

غير أن فرصة ظهور هذه الفكرة لم تنتج بسبب إعلان "هتلر" الحرب عام (1939م) وبعدها قام الكاتب والتر ليبمان بإصدار كتاب عنوانه "السياسة الخارجية للولايات المتحدة" عام (1943)، وتدور فكرته الأساسية حول ضرورة تكثف الدول والشعوب الواقعة حول المحيط الأطلسي لاسيما في إنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾، حيث يقول الكاتب: "إن هذا المحيط لا يمثل حاجزا بين الدول المطلة عليه وإنما هو مجرد بحر داخلي لأسرة دولية ترتبط فيما بينها بربط التاريخ والجغرافيا والرغبة في التعاون. ومن هنا فقد نادى ليبمان بضرورة إقامة اتحاد بين الدول المطلة على المحيط الأطلنطي يكون هدفه العمل على التعاون من أجل حماية أي تهديد خارجي يواجهها"⁽²⁾، من خلال ذلك يتضح أن الحلف الأطلسي جاء لحماية الدول الأوروبية من أي تهديد خارجي يضر بمصالحها.

وطرح مشروع مارشال(*) كحل سريع للتدهور الأوروبي، ومحاولة للإبقاء كيان دول أوروبا، ومعاونة لها على بناء اقتصادياتها من جديد حتى تستطيع تحمل عبء الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان غير أن النفوذ الشيوعي استمر في التقدم، لهذا خشيت بريطانيا وفرنسا من هذا الخطر الذي يهددها أكثر من أي دولة أخرى لذلك فقد سارعتا إلى إيجاد حلول إزاء ما يحدث في القارة الأوروبية، ولم تنتظرا ما تسفر عنه مشاورات ومناقشات رجال السياسة والحرب في الولايات المتحدة الأمريكية فوقعنا معا على معاهدة "دنكرك" في مارس (1947) لتنظيم الدفاع عنها ضد أي عدوان وكان ذلك بمثابة النواة الأولى لحلف شمال الأطلسي، وقد تأكدت مخاوف الدولتين عقب حدوث الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا لصالح الاتحاد السوفيتي في فبراير سنة

1- أحمد أبو الخير السيد مصطفى، النظرية العامة للأحلاف العسكرية (مصر: اترك للنشر و التوزيع، ط.1. 2005) ص. 491.

2- ليلي مرسللي و أحمد وهبان ، مرجع سابق، ص.43.

*- مشروع مارشال Marshall plan: "مارشال كان الوزير في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وقد نادى بضرورة وضع الولايات المتحدة لجمهورية كبرى للعالم الجديد لبرنامج إنعاش و مساعدة العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ليعيد إليها إنعاشها الاقتصادي حتى تصل إلى إمكانية الاستقرار السياسي وقد نفذ برنامج مارشال وأصبح يتحدى الأزمات الكبرى في العالم"، في: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي-انجليزي)، من الموقع الإلكتروني: [www.kotobarabia.com]، تاريخ التصفح 15-05-2015 الساعة 22:55، ص.367.

(1948)⁽¹⁾، مما دفع دول غرب أوروبا إلى الإسراع لتوقيع "معاهدة الدفاع الذاتي الجماعي" في بروكسل 17 مارس (1948) بين كل من بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا ولكسمبورج، وقد وافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي في نفس السنة⁽²⁾. وقد جاء في هذه الاتفاقية: "تلتزم كل دول من الدول الموقعة على هذه المعاهدة بتقديم كافة المساعدات العسكرية وغير العسكرية لأي طرف من أطراف المعاهدة حال تعرضه لأي عدوان أو هجوم عسكري"⁽³⁾، غير أن هذه الدول أصبحت مقتنعة بأن مواجهة القوة السوفيتية تتطلب قوات حليفة في إطار متناسق وموحد فركزت اهتمامها إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت هي الأخرى إلى دعم نفوذها السياسي والاقتصادي في أوروبا بما يضمن مصالحها لهذا دخلت في مفاوضات انتهت بالتوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي في (04 أبريل 1949)، حيث عقد اجتماع في واشنطن من دول معاهد بروكسل (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورج الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى جانب اسلندا، الدنمرك، إيطاليا، البرتغال والنرويج.

وتمخض عن ذلك إعلان قيام الحلف الأطلسي (*North Atlantic treaty Organization: NATO*) الذي اتخذ شكلاً مؤسسياً مغايراً الأحلاف الدولية السابقة ثم توسعت عضوية الحلف لتضم كل من تركيا، واليونان (1952)، وفي عام (1955) انضمت ألمانيا الغربية وفي سنة (1981)، انضمت إسبانيا كما انضمت العديد من الدول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي⁽⁴⁾. وقد رأت الدول الغربية في تحالفها قوة قادرة على مواجهة الخطر السوفيتي لهذا فتحت مجالاً أمام الدول الراغبة في هذا التحالف^(*).

1- محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية من الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ب.ط، 2005)، ص-ص 209-210.

2- السيد مصطفى أبو الخير، إستراتيجية فرض العولمة الآليات ووسائل الحماية، (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2008)، ص. 59.

3- ليلي مرسلو وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص. 45.

4- خليل حسين، النظام العالمي الجديد و المتغيرات والدولية (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.1، 2009)، ص. 134.

(*)- للمزيد من الاطلاع بهذا الصدد أنظر: الملحق رقم (01)، ص-ص. (140-141).

أما التصديق على معاهدة حلف شمال الأطلسي من قبل برلمانات الدول الموقعة عليها فقد تم كما يلي: (في أبريل 1949)، صادق عليها العموم الكندي بالإجماع، (في ماي 1949)، صادق عليها مجلس النواب البلجيكي بأغلبية (149) صوتاً ومعارضة (22) صوتاً، (في 13 ماي 1949)، صادق على المعاهدة مجلس العموم البريطاني بأغلبية (333) صوتاً ضد (06) أصوات (في 21 و 29 جوان)، من نفس السنة صادق على المعاهدة مجلس النواب الايطالي بأغلبية (332) صوتاً ضد (160) صوتاً، ثم مجلس الشيوخ بأغلبية (175) صوتاً ضدّ (01) صوتاً، (في 27 جوان 1949)، صادقة عليها الجمعية الوطنية الفرنسية بأغلبية (395) صوتاً ضد (189) صوتاً، وكان مجلس الشيوخ الأمريكي قد صادق على هذه المعاهدة (في 11 جوان 1949)، بأغلبية (82) صوتاً ضدّ (13) صوتاً فقط¹.

ومنه يتضح أن معارضي الانضمام إلى الحلف في برلمانات الدول المختلفة لم يكن كبيراً إلا في الدول التي تنتشر فيها الشيوعية على نحو يهيئ للشيوعيين الحصول على أعداد يعتد بها من قاعد برلمانات دولتهم حيث، رأى هنري كيسنجر أن المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية في هذا التحالف مرده إلى عدة أسباب لعلّ أهمها: أن الدفاع عن أوروبا لا يكمن أن يدار من أمريكا الشمالية وإنما لابد من وجود تطور داخل القارة الأوروبية تستند إلى فعالية في الأداء، لا توجد دولة أوروبية قادرة على التصدي بمفردها للتهديدات السوفيتية²، وقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التحالف السياسة الاحتواء* كون هذا التجمع يشمل مجموعة دول لبرالية ديمقراطية ضد الشيوعية.

¹ - محمد عزيز شكري، الأتحاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكتاب رقم 07، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1978)، ص- ص. 43- 44 .

² - خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات والدولية، مرجع سابق، ص. 135.

*- الاحتواء (containment) : " سياسة أمريكية ضد الاتحاد السوفيتي اقترحها رئيس قسم التخطيط السياسي في مقالة كتبها بتوقيع مستعار في مجلة "فورينا فير" الأمريكية سنة (1947) تركز على فكرة أساسية وهي ضرب الحصار طويل أمد على الاتحاد السوفيتي " احتواء سياسته الدفاعية، للمزيد من الإطلاع أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص. 84.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للحلف الأطلسي

اتخذ الحلف الأطلسي منذ بداية تشكيله شكلا على مؤسسياً على نحو جعله مغايراً للأحلاف الدولية السابقة، حيث وضعت الدول الأعضاء في المعاهدة هيكل تنظيمي للحلف يضمن ديمومته، وفعاليتها على المستوى المحلي والدولي، وذلك من خلال التطبيق الفعلي لميثاق أو معاهدة واشنطن والتي تعهدت أطرافها على**:

- التدخل الآلي في حالة الاعتداء على أي منها.
 - التشاور في حالة وقوع عدوان خارج القارة الأوروبية.
 - توقيف العدوان الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي بين الدول الأعضاء⁽¹⁾.
- ويعتمد الحلف الأطلسي على هيكلين تنظيميين هما: (1)- الهيكل التنظيمي المدني، (2)- الهيكل التنظيمي العسكري.

1- الهيكل التنظيمي المدني: ويتكون من:

أ. مجلس حلف شمال الأطلسي (North Atlantic Council): ويعتبر أعلى سلطة في الحلف تم إنشاؤه بمقتضى المادة التاسعة من الميثاق الأطلسي وله سلطة سياسية وعسكرية، وهو تجمع سياسي يتكون من جميع دول الحلف، وهو المسؤول عن إصدار القرارات حول كافة المسائل الأمنية عن طريق التشاور بين الدول الأعضاء.

ب. لجنة نواب المجلس: أنشأت خلال الدورة الرابعة للحلف في: (19 ديسمبر 1950) بلندن على أن يمثل فيها كل الأعضاء بالحلف لها نفس اختصاصات المجلس وتكون مهامها كالتالي:

• وضع السياسة العامة والخاصة دون انتظار اجتماع المجلس مقر اللجنة في باريس وهي الهيئة الأساسية العاملة والمستديمة للحلف وفي الدورة السادسة له أضيفت لها اختصاصات تشمل: العمل على تنسيق الأعمال اللجان الدائمة.

** - للمزيد من الاطلاع أنظر: الميثاق الأطلسي المرفق، (ملحق رقم 02)، (ص- ص.142-143).
¹ - رياض مزيان، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة حرب الخليج الثانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: العلاقات الدولية (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة 2004-2005)، ص.27.

. تبادل الآراء في المسائل السياسية التي تخص الدولة الأعضاء، القيام بأعمال المكتب الاستعلامات والدعاية لإعلام شعوب الدول الأعضاء بمقاصد الحلف⁽¹⁾.

ج. اللجنة الاقتصادية والمالية: وهي غير دائمة يمثل فيها جميع الدول الأعضاء ومهمتها التوجيه بما تراه مناسباً بعد الدراسة في النواحي المالية لتجنب الأزمات الاقتصادية، المالية والاجتماعية التي قد تطرأ أثناء تنفيذ برامج الدفاع، والإنتاج العسكري، ووضع الحلول المناسبة لاستخدام الموارد المالية للحلف.

2- الهيكل العسكري:

الذي يهدف إلى التغلب على مشكلة ضعف القدرات العسكرية لدول الحلف فقبل يومين من توقيع المعاهدة بدأت مجموعة العمل في صياغة المقترحات والتوصيات لإنشاء الأجهزة اللازمة التي قد يحتاجها الحلف حتى يمكنه القيام بمهامه وقد وافق وزراء الخارجية على تقرير هذه المجموعة في اجتماعهم كونهم أعضاء في مجلس الحلف⁽²⁾.

الهيئات العسكرية للحلف الأطلسي: يتكون الحلف الأطلسي من لجان أهمها:

أ. اللجنة العسكرية: هي أعلى سلطة عسكرية في الحلف تخضع لسلطة السياسة المدنية المتمثلة في مجلس شمال الأطلسي ولجنة التخطيط الدفاعي ومجموعة التخطيط النووي وذلك حسب كل اختصاص كل لجنة، وتتكون من رؤساء أركان الدول الأعضاء عدا اسلندا التي لم تشارك بقوات عسكرية وتعد اجتماعاتها على ثلاثة مستويات:

§ مستوى رؤساء الأركان حيث يجتمعون مرتين في السنة على الأقل.

§ مستوى المندوبين الدائمين عن رؤساء الأركان ويعقد اجتماعاتهم كل أسبوع.

¹- خليل حسين، التنظيم الدولي، المجلد الثاني: المنظمات القارية والإقليمية (بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، ط.1، 2010)، ص. 486.

²- المرجع نفسه، ص. 487.

§ تضم اللجنة الدائمة رؤساء أركان كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا من جهة وباقي المندوبين الدائمين عن رؤساء أركان الدول الأعضاء وذلك لتأكيد أهميته استمرار لقاءات اللجنة العسكرية.

واللجنة الدائمة واللجنة العسكرية مسؤولتان عن القيادة الثلاثية للحلف ومقرها واشنطن ورئاسة اللجنة العسكرية دورية حسب الترتيب الأبجدي للغة الانجليزية، وهي مسؤولة عن:

§ تقديم التوصيات المتعلقة بالإجراءات التي تعتبر ضرورية للدفاع المشترك عن منطقة الحلف الأطلسي إلى السلطات السياسية للحلف .

§ تقديم توجيهات متعلقة بالأمور العسكرية إلى كبار قادة الحلف⁽¹⁾.

ب. قيادة القوات المتحالفة في الأطلسي (Allied comm. and Atlantic) : حدد نطاق إشراف هذه القيادة من القطب الشمالي إلى غاية مدار السرطان وإلى المياه الإقليمية لأمريكا الشمالية إلى غاية شواطئ أوروبا الأطلسية حتى البرتغال والجزر البريطانية وكافة المسطحات المائية لتلك المنطقة وتنصب مهمة هذه القيادة في تأمين المحيط الأطلسي وحماية الطرق البحرية فيه مقر هذه القيادة مدينة نورفولك (Norfolk) بولاية فرجينيا الأمريكية⁽²⁾.

ج. قيادة القوات المتحالفة في القناة الانجليزي (Allied comm and Channel): يغطي نطاق إشراف هذه القيادة القناة الانجليزي ومدخل بحر الشمال إلى غاية اسكتلندا والدانمرك كما وضع تحت تصرف هذه القيادة قوة المشاة بحرية الناتو في بحر المانش وهي عبارة عن أسطول صغير يضم مجموعة من السفن التي تقوم على خدمة قيادة المانش في وقت السلم⁽³⁾.

د. قيادة القوات المتحالفة في أوروبا (Allied comm and Europe): وهي أهم القيادات نظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي بالإضافة إلى سهولة السيطرة من

¹ - لخميسي شبيبي، مرجع سابق، ص- ص. 89- 90.

² - ليلي مرسللي وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص. 72.

³ - تباتي وهيبية، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات متوسطة ومغربية (الجزائر): جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (2013- 2014)، ص. 108.

خلالها على الأمن الأوروبي، حيث تقوم بمهمة الدفاع عن المنطقة الممتدة من مملكة النرويج وحتى شمال إفريقيا، كل هذه القيادات برأسها ضباط أمريكيون⁽¹⁾. وتتفرع عن هذه القيادة ثلاثة قيادات فرعية وهي:

§ قيادة المنطقة الشمالية: مقرها (كوكلاس) في النرويج ويرأسها ضابط بريطاني.

§ قيادة المنطقة الوسطى: مقرها (برولسنوم) في هولندا، ويرأسها ضابط ألماني.

§ قيادة المنطقة الجنوبية: مقرها (نابولي) في إيطاليا ويرأسها أموال أمريكي والتي تشمل البحر الأبيض المتوسط من شرقه إلى غربه^{(2)*}.

المطلب الثالث: وظائف ومبادئ حلف الناتو

لحلف الناتو مجموعة من الوظائف يقوم بها، في إطار احترام مجموعة من المبادئ تعهد على الالتزام بها عند توقيع أطرافه على المعاهدة، وفي ما يلي توضع الدراسة هذه المبادئ والأهداف:

1- وظائف الحلف الأطلسي (NATO):

من خلال المطلب السابق، والذي يتضمن التعريف بالهيكل التنظيمي للحلف تتضح للقارئ وظائفه الرئيسية، حيث أن الهدف الرئيسي لنشوء الحلف هو هدف أمني يغلب عليه الطابع العسكري، ومضمونه ردع الخطر الشيوعي واحتوائه في أوروبا، وأمريكا الشمالية والمناطق الواقعة في شمال الأطلسي إضافة إلى تركيا واليونان، وقد وضعت المعاهدة المنشئة للحلف ثلاثة وظائف رئيسية للحلف تتمثل في: الوظيفة العسكرية الوظيفة السياسية، الوظيفة الاقتصادية.

أ. الوظيفة العسكرية: تحددت هذه الوظيفة بموجب المادتين (03 و05) من المعاهدة فالمادة (03) أشارت إلى ضرورة قيام الحلف بتدعيم، وتطوير القدرات العسكرية الفردية والجماعية للدول الأعضاء، وتقوية نزعة المقاومة لديها ضد أيّ عدوان

¹- ليلي مرسللي، مرجع سابق، ص. 74.

²- السيد مصطفى أحمد أبو الخير، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2010)، ص. 211.
^(*)- للتوضيح أكثر أنظر: الملحق رقم (03) ص. (145).

عسكري خارجي محتمل كما أشارت المادة (05) إلى أن عدوان مسلح يقع على دولة من دول الحلف يعتبر عدوانا ضد كل الدول المتحالفة وينبغي على الدول اتخاذ القرارات اللازمة والتدابير الضرورية في شكل جماعي لمقاومة العدوان بما في ذلك استخدام القوة العسكرية المسلحة⁽¹⁾، ويتضح من مضمون المادتين^(*) أن العقيدة العسكرية للحلف تقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

- الركيزة الأولى: تكوين عقيدة قتال موحدة للحلف لأن دعم وتطوير القدرات العسكرية الفردية والجماعية لأعضائه لا يعني مجرد تزويدهم بالأسلحة المتطورة ومساعدتهم على بناء صناعاتهم الحربية، وإنما يعني كيفية استخدامهم للقوات في أوضاع الهجوم والدفاع والردع.

- الركيزة الثانية: هي توظيف هذه العقيدة لخدمة الغرض الذي جاءت به المادة (05) وهو الدفاع الجماعي ضد أي عدوان محتمل⁽²⁾، من خلال هذه النقاط نجد أن الحلف قد ركز اهتمامه على الجانب العسكري، وفي هذا السياق نلاحظ قيامه بالدفاع بشكل جماعي من أجل تطبيق بنود الاتفاقية الموقعة بين أعضائه.

ومع ذلك فإن تأثير نشوء الحلف بالمدرجات التي قامت عليها إستراتيجية الاحتواء فقد منحت للحلف وظائف عسكرية خارج إطار نص المادتين (03 و 05) مثل تحقيق التوازن العسكري مع الوجود العسكري السوفييتي في شرق أوروبا ومواجهة الهيمنة السوفييتية فيها، واحتواء مناطق النفوذ السوفييتية في آسيا والشرق الأوسط بقواعد وأحلاف عسكرية لها علاقات قوية مع حلف (NATO)⁽³⁾.

ب. الوظيفة السياسية: تعتبر معاهدة واشنطن حلفا سياسيا ما بين مجموعة من الدول كاملة السيادة مهمة بمسألة الدفاع عنها وحماية استقلالها ضد أي عدوان خارجي أي أن حلف شمال الأطلسي لم ينف دور الدولة، وما تملكه من مؤسسات سياسية اقتصادية وحرية إقامة علاقاتها السياسية، والاقتصادية مع دول خارج الحلف ولكون الحلف يقر

¹ - نزار إسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2003)، ص.34.

^{*} - للمزيد من الاطلاع أنظر: نص اتفاقية حلف شمال الأطلسي، المرفقة في الملحق رقم(02)، (ص.141).

² - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سابق، ص.35.

³ - ليلي مرسلي وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص.113.

بوجود الدولة فان مسالة حصول خلافات ونزاعات بينها على المصالح أمر وارد جدا مثل النزاع (التركي/اليوناني) حول قبرص وخلافات بريطانيا فرنسا حول مسالة السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي حالياً) كذلك النزاع بين واشنطن وفرنسا حول مسالة الدفاع الأوروبي المستقل...الخ.

لذلك فقد أشارت المادة (01) من المعاهدة إلى ضرورة امتناع دول الحلف عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فيما بينهم والتعهد بتسوية خلافاتهم ونزاعاتهم بالطرق السلمية، كما ورد ذلك في المادة (04) إلى مبدأ التشاور الجماعي بين الأعضاء في الحالات التي تكون فيها تهديدات للكيان الإقليمي أو الاستغلال السياسي أو لأي منها⁽¹⁾.

لهذا نجد أن الحلف يتمركز على المنصب السياسي الأول الذي ينبغي أن ترجع إليه الدول الأعضاء لحل خلافاتها ونزاعاتها سلمياً في إطار التشاور الجماعي دون استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها إضافة إلى قيام الحلف بدور سياسي مهم والذي يتمثل في نزع السياسات المتطرفة والدكتاتورية لبعض الدول الأعضاء حيث سهل عملية تحويل ألمانيا الغربية وإيطاليا إلى دولة ديمقراطية⁽²⁾.

ج. الوظيفة الاقتصادية: أشارت المادة (02) من المعاهدة إلى ضرورة قيام أعضاء الحلف بإزالة الصراع والتنافس في سياستهم الاقتصادية وتشجيع التعاون والاندماج الاقتصادي بينهم من أجل تحقيق أهداف الحلف في المجال الاقتصادي^(*)، حيث يضم الحلف دولاً ينتمي معظمها أو أغلبها إلى العالم الرأسمالي الذي يعتبر المنافسة الاقتصادية أهم قوانينه للوصول إلى التطور، وهذا ما يؤدي إلى نشوء خلافات قد تؤدي إلى اندلاع الحرب كما حصل في الحربين العالميتين الأولى والثانية لهذا تعتمد وظيفة (NATO) على بناء سياسة اقتصادية قائمة على التعاون والاندماج المتبادل فمن خلال هذه السياسة سيتحقق ضمان الوحدة المنسجمة بين الأعضاء تفادياً لأي انقسامات داخلية إضافة إلى سهولة السيطرة على الموارد الطاقوية الخام

¹ - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سابق، ص. 35.

² - خليل حسين، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص. 320.

* - للتوضيح أكثر أنظر: نص المادة الثانية في الملحق رقم (02)، ص. (142).

المتواجدة بصفة كبيرة في دول العالم الثالث إلى جانب الانفتاح على الأسواق داخليا وخارجيا ومن ايجابيات هذا التعاون الاقتصادي دعم التعاون العسكري وبناء قوة أطلسية اقتصاديا، سياسيا وعسكريا تمتاز بالتماسك والتعاون في مختلف المجالات ،حيث تتولى واشنطن تزويد الحلف بما يحتاجه من قوة عسكرية تقليدية ونووية وتتولى أوروبا دعم هذه القوة اقتصاديا وماليا⁽¹⁾.

والجدير بالذكر أن الوظائف السياسية والاقتصادية لم تجرد الحلف من طابعه العسكري بقدر ما جاءت لدعم هذا الطابع لأن قوة الدفاع الجماعي لا تعتمد على الجانب العسكري القتالي فقط بل تحتاج أيضا إلى تضامن سياسي وتعاون اقتصادي بين أعضاء الحلف لذلك السبب ارتبط مفهوم الحلف بالمفاهيم العسكرية المتداولة خاصة في فترة الحرب الباردة كسياسة الدفاع والحرب المحدودة والشاملة...الخ⁽²⁾.

2- مبادئ حلف الناتو (NATO):

استنادًا إلى نص المعاهدة المنشأة لمنظمة حلف شمال الأطلسي فإنه يمكن إيجاز المبادئ التي يقوم عليها الحلف في الآتي:

- الاعتراف بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة إذ تنص المواد (01، 05، 07 و12) من ميثاق الحلف على ذلك، وهذا تأكيداً لعضوية أعضائه في الأمم المتحدة وعدم تعارض مبادئ وأهداف الحلف مع هيئة الأمم المتحدة⁽³⁾.
- تتشكل معاهدة (NATO) من ديباجة وأربعة عشر مادة، وتشكل المادة الخامسة الأساس في تماسك، وفعالية عمل الحلف، حيث تنص على الالتزام الجماعي بمبدأ الدفاع المشترك "الواحد لكل والكل للواحد" أي "one for all and all of one" وهذا يعني أن أي اعتداء على أحد أعضائه يعتبر اعتداءً ومساساً باستقلال كل الأطراف.

1 - إسماعيل الحياي، مرجع سابق، ص.36.

2 - المرجع نفسه، ص.37.

3 - لخميسي شيببي، مرجع سابق، ص.83.

- وفي حال وجود مثل هذا الاعتداء فإن باقي الدول الأعضاء ملزمة بالرد باستخدام القوة تنفيذاً لأحكام البند الخامس(*) من المعاهدة⁽¹⁾.
- فض النزاعات بالطرق السلمية وهو ما ورد في نص المادة الأولى من الميثاق.
 - عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء للحلف، وهذا ما أكد عليه الميثاق أن الحلف دفاعي وليس هجومي⁽²⁾.
 - التأكيد على مسألة التراث المشترك، والعمل على الحفاظ عليه.
 - عدم الدخول في اتفاقيات تتعارض ومبادئ الحلف⁽³⁾.
 - الاعتماد على مبدأ التشاور والتنسيق ما بين الأعضاء خاصة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية المشتركة.
 - التعاون المتبادل بين الأطراف واحترام الأسس الديمقراطية ونشر الرفاهية ومبدأ سلطان القانون وحرية الفرد وهي أهم الأسس التي تقوم عليها حضارة الغرب⁽⁴⁾.
- بعد استعراض أهم مبادئ الحلف يتضح أن التحالفات الغربية تعتمد في مبادئها على إجراءات تضمن بقائها واستمراريتها، وتفرض على الأطراف احترام تلك الشروط والمبادئ.

*- للمزيد من التوضيح بهذا الصدد أنظر: نص الميثاق التأسيسي للحلف في الملحق رقم (02)، ص (142).

¹- ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية (الإسكندرية: مكتبة مدبولي، ط.1، 1997)، ص.336.

²- السيد مصطفى أبو الخير، إستراتيجية فرض العولمة الآليات ووسائل الحماية، مرجع سابق، ص.60.

³ - عبد القادر رزيق المخادمي، الحلف الأطلسي من الحرب الباردة..... إلى حروب الهيمنة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.1، 2014)، ص.42.

⁴- لخميسي شيببي، مرجع سابق، ص. 84

المبحث الثاني: أثر نهاية الحرب الباردة على إستراتيجية الحلف الأطلسي

تتسم التحولات، والتغيرات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة(*) في بداية التسعينيات (1990-1991) بكونها متسارعة وجذرية ومركبة الأبعاد حيث تعرض الأمن الدولي في تلك الفترة إلى أزمات حادة كادت تؤدي إلى حرب شاملة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وكغيره من الفواعل الدولية تأثر الحلف بهذه الأزمات ما جعله يتبنى إستراتيجية جديدة بهدف ضمان مكاسبه الخاصة، وحفاظا على وجوده في الساحة العالمية، وفي هذا المبحث سنعرض أهم الحلول، والاستراتيجيات التي تبناها الحلف بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول: طبيعة التحولات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

أحدثت التحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية نهاية القرن الماضي تغيرات بنوية في السياسة العالمية وفي ظهور وتغيير مضمون العديد من المفاهيم التي سادت خلال فترة الحرب الباردة، فقد كان النظام الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية يقوم على مبدأ الثنائية القطبية، وبالتالي انقسام القوى العالمية، والإقليمية إلى كتلتين كما كان سببا في انتشار سياسة التحالفات لصالح إحدى الكتلتين مما أدى إلى تطور في الأحلاف التابعة والمناوئة على حد سواء وكذلك تطور الإستراتيجية المتبعة لكل منهما⁽¹⁾. وقد أخذت الحرب الباردة شكلا سلسلة من الحروب الإقليمية وهي كغيرها من الحروب كانت مكلفة جدا على الصعيد الإنساني والمادي والحضاري وإذا أحصينا الحروب التي اندلعت في العالم بعد عام (1945) فإننا نجد (160) حربا، وذلك

* - الحرب الباردة (the cold war): "نهج سياسي عدواني اتخذته الأوساط الامبريالية وفي مقدمتها أمريكا للوقوف بوجه الاتحاد السوفييتي، ودول أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية الأربعينيات" للمزيد من الإطلاع أنظر: مارتن غريفيتس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص.69.
1- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص.56.

لا يشمل الحروب الداخلية وأعمال التمرد والعصيان وفيما يخص إحصائيات القتلى فإنها تذهب إلى أن الأرقام المؤكدة التي لا تقل عن (20) مليون ضحية⁽¹⁾.

كما ذهبت الغالبية العظمى من الدارسين للعلاقات الدولية إلى وصف تلك التغييرات بأنها تمثل بداية لما يعرف "بالنظام العالمي الجديد"، فالأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما أكد على أننا بصدد تغييرات عالمية غير مسبوقة، على نحو يجعلها تمثل -على حدّ قوله- "نهاية التاريخ" على أساس أن المرحلة الجديدة شهدت انتهاء آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني بانتصار وهيمنة الإيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي⁽²⁾. ويترادف مصطلح الحرب الباردة أيضا مع نظام توازن القوى ثنائي القطبية^(*) الذي يقصد به توزيع إمكانات القوة في العالم على محورين أو كتلتين رئيسيتين تتمحور حولها بعض الدول وقد ساد هذا النظام الدولي في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حيث مرّ العالم في فترة نهاية الأربعينات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين بمرحلة تمثلت بغياب سلطة منظمة الأمم المتحدة وصولا إلى نوع من التوازن بدأ يظهر بين المعسكرين منتصف الخمسينيات بسبب التكافؤ الذي وصل إليه الطرفان في مجال الأسلحة النووية⁽³⁾.

ويعد مفهوم ما بعد الحرب الباردة المصطلح المستخدم للإشارة على الفترة الزمنية التي انتهى فيها الصراع بين الشرق والغرب وهو كذلك حالة التبدل المفاجئ

¹ - إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام (بيروت: دار الكتاب المتحدة، ط.1، 1999)، ص.117.

² - للمزيد والتفصيل أكثر في هذا الصدد أنظر: فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، تر: حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط.1، 1993).

* - النظام ثنائي القطبية: هو النظام الذي توزعت فيه إمكانات العالم الفعالة من القوة الضاربة بين كتلتين متنافستين يقود كلاً منهما دولة قطبية وعرفها، ريمون آخرون، "بأنها: تمثيل موازين القوى بحيث أن معظم الوحدات السياسية تتجمع حول اثنتين بينهما تسمح لها قواها بالتقدم على الأخرى. لمزيد من الاطلاع أنظر: محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط.1، 1997)، ص.107.

³ - صور لطفي، التوجهات الأوروبية الجديدة في منظمة البحر المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية (الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011 - 2012)، ص.29.

لجميع أنساق النظام الدولي الذي كان قائما نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء أحد القطبين الأساسيين في النظام ثنائي القطبية ليستقر عند نظام القطب الواحد⁽¹⁾.

وهذا ما أكده الباحث الأمريكي كروثامر (Krouthammer) بقوله: "إن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد، فإن مركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحدي فهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤيدها حلفاؤها الغربيون"⁽²⁾.

وفي هذا السياق أدركت الولايات المتحدة الأمريكية كما يشير سمير أمين " أن تخلي موسكو عن الاشتراكية واندماجها في المحيط الدولي الجديد الذي ترتب عن نهاية الحرب الباردة لا بد أن يؤدي إلى تآكل التحالف الأمريكي الأوروبي الياباني (الذي شكل القاعدة الأساسية للهيمنة الأمريكية) طبيعيا مع الزمن وبالتالي فلا بد من استبدالها بمشروعية أخرى للتحالف، وجدتها أمريكا في التهديد الذي يمثله العالم الثالث"⁽³⁾.

ومنه فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد عدو جديد وكما جاء في مقولة سمير أمين فالعالم الثالث يمثل هدفا استراتيجيا للولايات المتحدة بصفتها الطرف الرابع عقب الحرب الباردة، أين حدث تغيير ولأول مرة منذ نهاية القرن الخامس عشر في النظام الدولي بدون حرب هذا ما أدى إلى إعادة النظر في الخريطة الجيوسياسية التي نتجت عن نهاية الحربين الأولى والثانية مما يطرح العديد من الإشكالات على مستوى التنظير لما يعرف حاليا بالنظام الدولي الجديد، حيث يرى بيارهوستو أن كل من نظام يالطا *Yalta* (الثنائي)، ونظام فرساي *Varsailles* (الحدود)، وكذلك نظام واستفاليا *Westphalie* (الدولة والأمة)، وكل هذه النظم هي محل تساؤل اليوم⁽⁴⁾.

¹ - أمين المشاقبة وسعد شاكرا شيلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008) (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012)، ص-ص. 20-21.

² - حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010)، ص.24.

³ - مصطفى بخوش، حوض البحر المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.1، 2006)، ص.19.

⁴ - المرجع نفسه، ص.18.

كل ذلك جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر في تكييف إستراتيجيتها الدولية من منطلقات جديدة ميّزت البيئة الدولية، ولعلّ أبرز هذه القضايا يتمثل في تراجع عامل الطرح الإيديولوجي بين العالمين الرأسمالي، والشيوعي في إدارة الصراع الدولي، تنامي العامل الاقتصادي والتكنولوجي كمحدّد بارز في نمط العلاقات الدولية مما شدّد المنافسة على الأسواق ومناطق النفوذ الاقتصادي، بروز مجالات جديدة للتنافس والصراع بين القوى الغربية فبدأ التصادم بين مصالحها مع تلاشي مبررات تحالفها الإستراتيجي الذي ميّز الحرب الباردة وبرز الصين كقوة اقتصادية منافسة جديدة، تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في حقل العلاقات الدولية، والتي تتعارض في مصالحها الاقتصادية مع المواقف السياسية لدولها⁽¹⁾.

بروز مفهوم "النظام الدولي الجديد" بأبعاده الاقتصادية، والإستراتيجية والهوياتية الثقافية الذي يكرس سيطرة الرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على وضع أسس هذا النظام العالمي في عهد إدارة الرئيس - جورج بوش الأب- بعد حرب الخليج (1991) لتكريس وتأكيد الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية العالمية في إطار القطبية الأحادية، ظهور مضامين إستراتيجية الأمن العالمي الخطر والتهديد في ظل خصائص مرحلة ما بعد الباردة، ووجود خطر جديد إستراتيجي لدول "الجنوب" على الأسس والسلم العالمي من وجهة نظر غربية أمريكية خاصة انتشار أسلحة الدمار الشامل والجزئي (النووية، البيولوجية والكيميائية)، مع انفصال دول وجمهوريات كانت تابعة للإتحاد السوفيتي سابقاً⁽²⁾.

ومن هذه المعطيات فقد أعطى عالم ما بعد الحرب الباردة مضامين جديدة في حقل العلاقات الدولية، ومنح الولايات المتحدة الأمريكية صفة الدولة الأكثر تأثيراً فيها لما تتمتع به من مكانة دولية بعد الحرب الباردة.

¹ - علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن (1945-1995) (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.2، 2006) ص. 210 - 211.

² - عبد الواحد الناصر، المتغيرات الدولية الكبرى: متغيرات السياسة الدولية في بدايات القرن الحادي والعشرين، (المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، ط.1، 2004)، ص.57.

المطلب الثاني: انعكاسات البيئة الدولية على إستراتيجيات حلف (الناتو)

أدت التحولات التي عرفها النظام الدولي(*) في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى تراجع مهمة الدفاع الجماعي للحلف الأطلسي ضد التهديد السوفيتي في إطار مواجهة تهديدات ومخاطر أفرزتها البيئة الدولية للعالم ما بعد الحرب الباردة. وفي هذا السياق انعقد مجلس شمال الأطلسي في تيرنبري *Turnberry* باسكتلندا في (07-08 جويلية 1990)، حيث بدأ يظهر التحول في مهمة حلف الأطلسي فقد تحول من مهمة الدفاع ومواجهة الشيوعية إلى مهمة تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية لهذا شكل عام (1990) بداية التحول الجذري لمهام الحلف وهذا ما جاء في بيان للحلف أصدر في تلك الفترة "فنحن إزاء ناتو جديد بكل ما تعنيه كلمة جديد من أبعاد فهو جديد في البيئة الدولية التي يتحرك خلالها وجديد في المناخ الفكري والثقافي وجديد في التحديات التي يستجيب لها وجديد في الأساليب والسياسات التي يسعى لابتداعها"⁽¹⁾.

وبالتالي فالحلف الأطلسي قام بتجديد هيكله على جميع المستويات خاصة استجابته للتحديات الإستراتيجية الجديدة التي تواجه والتي تم صياغتها في رسالة تيرنبري (*Message from Turnberry*) وتتمثل أساسا في الأزمات، والصراعات التي يتوقع قيامها في مناطق الفراغ الأمني، والتي نتجت جراء انهيار المعسكر الشرقي في شرق ووسط أوروبا والقوقاز ووسط آسيا بصفة خاصة وبعض مناطق العالم الأخرى والتي تشكل حسب منظور الحلف تهديدا للأمن الأوروبي مثل شمال إفريقيا وجنوب البحر المتوسط وشرقه وجنوب غرب آسيا، فالناتو القديم كان قائما على أساس فكرة

* - **النظام الدولي**: "ظاهرة سياسية ممتدة و مستمرة حيث تعود أصوله الأولى إلى عصر الدولة القومية في أوروبا الذي أعقب معاهدة (واستغاليا1648) والذي تم فيه وضع أول لبنة في هذا النظام المتمثل في توازن القوى "للتوسع أكثر أنظر: عبد القادر رزيق المخادمي، (النظام الدولي الجديد... الثابت والمتغير) (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.4، 2010).

¹ - الهواري أنور، "الناتو الجديد مستقبل الأمن الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، ع. 129، جويلية 1997، ص.67.

"الدفاع الجماعي" جاء الحلف الجديد بمجالاته الواسعة التي تستلزم الاكتشاف وتجديد المهام الجديدة⁽¹⁾.

وعقب رسالة تيرنبري الموجهة من قبل وزراء خارجية دول الحلف المجمعين في اسكتلندا نحو دول الشرق: "عرض صداقة وتعاون لزيادة الثقة بين نظامي الحلفين" "الناطو" و"وارسو" جاء إعلان لندن حول تحالف متجدد، المعتمد في: (06 جويلية 1990)، حيث شكل أهم وثيقة بعد الميثاق المؤسس وتتكون الوثيقة من (23) فقرة تعلن التوجهات الكبرى الجديدة للحلف الأطلسي⁽²⁾.

حيث ركز المجتمعون على وضع حد للمواجهة العسكرية مع الإتحاد السوفيتي وهنا يتضح أن الحلف الأطلسي قد سعى إلى التخفيف من القوة العسكرية دون أن يستغني تماما عن المبادئ الأولى التي اعتمدها الميثاق التأسيسي.

من جهة ثانية أعلن أعضاء الحلف في قمة لندن عن التحولات التي سيعرفها الحلف الأطلسي، وذلك ما ركز عليه المجتمعون لبلورة إستراتيجية جديدة للحلف بما يتضمن إعادة هيكلة قواته عقب انسحاب القوات السوفيتية من أوروبا الشرقية، وقد تم التوقيع على الاتفاقية في: (19 نوفمبر 1990) في إطار قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ولمتابعة القرارات المتخذة ووضعت ورشات عمل مهمتها الرئيسية فحص وبحث إستراتيجي معمق، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة للوصول إلى الأهداف المسطرة بعد 15 عاما⁽³⁾.

وفي سنة (1991) وهي الفترة التي تزامنت مع الحرب في يوغسلافيا كانت أولى مهمة عسكرية للحلف الأطلسي، حيث أطلقت العملية التي حملت اسم "عملية الحارس اليقظ"، وفيها تم إسقاط أربع طائرات تابعة لصرب البوسنة، وبعد أربعة

1- قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية (الجزائر): جامعة الحاج لخضر باتنة (2010-2011) من الموقع الإلكتروني: [www.pdfactory.com] ، تاريخ التصفح 10-03-2014، التوقيت 01:30.

2- زهير بوعمامة، سياسة إدارة الرئيس "إيل كلنتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر (2007-2008)، ص.174.

3- هشام عوكل، "على حلف الناطو أن يتغير"، جريدة العروبة، ع. 183، بلجيكيا، الخميس 09/04/2009، ص.06.

سنوات ساهمت الغارات الجوية لقوات الحلف في إنهاء الحرب في البوسنة وانتهت الحرب بالتوصل إلى اتفاق "دايتون" (Daiton)، ومنذ تلك الفترة نشر الحلف قوات "إيفور" لحفظ السلام ومراقبة وقف إطلاق النار في المنطقة⁽¹⁾.

ثم انعقدت قمة روما في نوفمبر (1991)، وهي القمة الأطلسية التي تمثل البداية الحقيقية والفعليّة لمسار التحول الداخلي للحلف، وتم ذلك بتبني الدول الأعضاء لوثيقتين بالغني الأهمية بالنسبة لمستقبل الناتو:

1. إعلان حول السلم والتعاون.

2. المفهوم الإستراتيجي للحلف، وقد جاء إعلان روما متبنياً الإستراتيجية الجديدة للحلف بعد الحرب الباردة بالتركيز على أربعة مبادئ أساسية:

أ. الاستمرار في مهمة الدفاع الجماعي.

ب. المحافظة على وحدة الأمن الأعضاء وزيادة مسؤولية الأعضاء الأوروبيين في الدفاع عن أنفسهم.

ج. استمرار الهيكل العسكري الموحد للحلف وإعادة بنائه ليعتمد أكثر على تعدد الجنسيات وتمكينه من المشاركة في العمليات الخاصة وتتجسد في "حفظ السلام توفير الراحة، بالالتزام ومبادئ هيئة الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن بالقوة".

د. الاستمرار في الاعتماد على القوتين التقليديتين، والنووية على أن يخفصاً لحد أدنى

حد ممكن دون المساس بفاعليتهما⁽²⁾، إلى جانب ذلك فقد أخذ الحلف بمبدأ التحول

من تنظيم عسكري صرف مهمته الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي في

التصدي للخطر السوفييتي المحتمل، إلى قوة عسكرية سياسية عالمية مهمتها تحقيق

هيمنة قوى العالم الرأسمالي الغربي على النظام الدولي وخاصة في مناطق العالم

الثالث، ويبدو هذا التحول واضحاً في إقرار الناتو بأن التحديات التي تواجه هذه

الهيمنة لم تعد متركزة على أوروبا حصراً وإنما في قوسين من الأزمات⁽³⁾.

¹ - الهواري أنور، مرجع سابق، ص.67.

² - James M. Goldgeire، "February , N51,council special. Rapport",the future of NATO.

[2010.] من الموقع الإلكتروني - www.cfr.org، 30p، تاريخ التصفح. 05 - 01 - 2015. التوقيت: 22:36.

³ - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سابق، ص.75.

. القوس الشرقي: الذي يمتد من شمال أوروبا منحدرًا جنوبًا ما بين ألمانيا وروسيا والبلقان، ويضم هذا القوس دولًا إسلامية غير عربية مثل إيران وأفغانستان ودول آسيا الوسطى وباكستان ويمثل هذا الأخير منطقة عدم استقرار لوجود كثير من الأسباب الكامنة بها لإثارة الصراعات والحروب العرقية والدينية والاجتماعية وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

. القوس الجنوبي: يشمل شمال أفريقيا البحر المتوسط فالشرق الأوسط وصولًا إلى جنوب آسيا، وتشمل الدول العربية مصر السودان وغيرها والتي تمثل عنصرًا لعدم استقرار وتهديدًا للأمن الأوروبي الأطلسي نظرًا لمساعي بعض دولها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل مثل ليبيا، إضافة إلى خطر الإرهاب، والتطرف الديني والعربي⁽¹⁾، وذلك ما يفسر اهتمام الحلف الأطلسي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للئاتو ووظائفه الجديدة

تتكون هيكلية الئاتو من دعامتين أساسيتين هما المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية.

أولاً: المؤسسة السياسية

حيث تتشكل من الأجهزة التالية:

1- مجلس الحلف:

والذي يمثل أعلى سلطة سياسية في الئاتو ويضم ممثلين دائمين من وزارة الدول الأعضاء ويقوم بمناقشة القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها، ويمهد لمؤتمرات قيمة كما يضم موظفين أو اختصاصيين في الشؤون المالية الاقتصادية العسكرية لمساعدة الدول الأعضاء لتسهيل مهامهم.

¹ - لخميسي شيببي، مرجع سابق، ص. 293.

2- لجنة تخطيط الدفاع:

تلتحق بمجلس الحلف وتضم الأعضاء الدائمين كافة ومهمتها تقييم القدرات الدفاعية للحلف بشكلها التقليدي أو النووي، كما تقوم بتقديم توصيات إلى مجلس الحلف⁽¹⁾.

3- الأمين العام:

والذي يمثل أعلى منصب سياسي في الحلف، لأنه يرأس كلا من مجلس الحلف، ولجنة تخطيط الدفاع بالإضافة إلى الأمانة العامة، وأهم أعماله التنسيق بين أجهزة (الناتو) أي الأعضاء الدائمين عند مناقشة القرارات، التحضير للمؤتمرات التي يعقدها الحلف والجدير بالذكر أن الأمين العام للحلف الأطلسي في الفترة الخاصة بهذه الدراسة، هو رئيس الوزراء النرويجي "ينس شتولتبرج"، ولتفعيل نشاطات الأمين العام يتألف مكتبه من عدة شعب تساعد في إدارة شؤونه وهي:

أ. الشعبة السياسية: يترأسها مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، وأهم أعمالها إعداد التقارير حول القضايا السياسية وعرضها على الأمين العام. كما تقوم بدور الإعلام حيث تقوم بالاتصال بالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إصدار نشرات ومجلات وعرض الأفلام وإقامة دورات وغيرها من المهام⁽²⁾.

ب. شعبة تخطيط الدفاع: يرأسها مساعد الأمين العام للتخطيط والسياسة الدفاعية ومن مهامها إعداد المناقشات في لجنة تخطيط الدفاع التابعة لمجلس الحلف وكل ما يتعلق بشؤون الدفاع، والإعداد لميزانية الدفاع لكل عضو إضافة إلى الاتصال بالمنظمات العالمية والهيئات العسكرية خارج (NATO).

ج. الشعبة العلمية: يرأسها مساعد الأمين العام للأمر العلمية لتقديم المشورة في المجالات الخاصة بتطوير الأسلحة ووسائل الاتصال والمعلومات⁽³⁾.

ففي هذا الصدد يلاحظ أنه تم إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي سنة (1991) ومهمته ربط حلف الناتو بدول شرق ووسط القارة، والدول التي استقلت عن الإتحاد

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، الحلف الأطلسي من الحرب الباردة... إلى حروب الهيمنة، مرجع سابق، ص. 159.

² - لخميسي شبيبي، مرجع سابق، ص. 169.

³ - المرجع نفسه، ص. 170.

السوفيتي السابق وضم كل أعضاء الحلف، وأصبح عدد أعضائه (44) عضوا بعد انضمام روسيا الاتحادية في السنة نفسها.

ثانيا: المؤسسة العسكرية

وتتألف من جهازين رئيسيين هما:

1- اللجنة العسكرية العليا:

مقرّها واشنطن وتمثل أعلى سلطة عسكرية في (الناو) لكونها تضم رؤساء أركان الجيوش للدول الأعضاء يرأسها قائد عسكري منتخب بين أعضائها، تجتمع مرتين كل سنة وإن اقتضى الأمر تجتمع في دورات استثنائية، مهمتها تأطير الدفاع المشترك وتنسيق ما بين المؤسسة السياسية في حالة حدوث تغيرات في إستراتيجياتها العسكرية⁽¹⁾.

2- القيادات العسكرية الرئيسية:

وتمثلت هذه القيادات في فترة الحرب الباردة في ثلاث قيادات رئيسية موزعة على مسرح عمليات الحلف في أوروبا ومنطقة الأطلسي، كما قام الحلف الأطلسي بإعادة صياغة هيكله العسكري والذي يتمحور حول ثلاثة نقاط هي:

أ. إعادة هيكلة القوات الأساسية للحلف: تم تنظيم القوات الأساسية للحلف بما يتناسب والمتغيرات الجديدة وهي كما يلي:

. قوات الرد السريع: تتكون من القوات البرية والبحرية والجوية ولها قابلية إدارة الأزمات يبلغ عدد جنودها حوالي (25) ألف جندي منها (12) ألف جندي من قوة للتدخل السريع.

. قوات الدفاع الأساسية: وتمثل القوات النظامية للحلف التي تتكون من (350) ألف جندي نصفهم من الأمريكيين.

¹ عماد جاد، الحلف الأطلسي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ط.1، 1998)، ص. 120.

. قوات التعزيز: وهي قوات الاحتياط التي يلجأ إليها الحلف عند الضرورة لتعزيز قوات الدفاع الأساسية.⁽¹⁾

ب. تكيف نسق القيادة: في جوان (1994)، تم إلغاء القيادة المتحالفة المتعددة وأصبح نسق القيادات العسكرية الرئيسية مختلفاً عما كان عليه في السابق^(*).

ج. خفض قوات الحلف بأوروبا: تعد اتفاقية الحد من الأسلحة التقليدية التي وقعه الحلف مع الاتحاد السوفيتي السابق في: 18 نوفمبر بباريس الركيزة الأساسية لهذا الإجراء حيث نصت على خفض المعدات العسكرية، ففي فترة (1996) تم تخفيض نسبة الإنفاق الدفاعي لدول الحلف بنسبة (22%) من النسبة الأساسية للإنفاق^{(2)**}.

وبهذا يُلاحظ أن الحلف الأطلسي قام بإعادة النظر في بنيته العسكرية والسياسية بما يتناسب والتغيرات الجديدة، إلى جانب هذا التغير الذي شمل الهيكل التنظيمي فقد تجددت المهام التي يقوم بها الحلف خاصة بعد طرح برنامج "الشراكة من أجل السلام" في قمة بروكسل (1994) تغيرت الوظائف التي يقوم بها حيث أصبحت كما يلي:

- الوظيفة السياسية: وتقوم على أساس دعم وترسيخ عمليات التحول السياسي الديمقراطي لدول وسط وشرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، لهذا فقد اشترطت اتفاقية الشراكة من أجل السلام أن تقوم هذه الدول بحل مشكلاتها العرقية والدينية والاجتماعية بالطرق السلمية من خلال الاتفاقيات الحرة ومنح شعوبها حق تقرير المصير وأن يكون للحلف إشراف على هذه التحولات. كما تمت المصادقة في نفس البرنامج على مشروع "الدبلوماسية الوقائية" والتي تعني تحديد مناطق الأزمات الموجودة في أوروبا والعالم بما يتيح للحلف التدخل لاحتواء الأزمات⁽³⁾.

¹ - المرجع نفسه، ص. 121.

* - للمزيد من التوضيح بهذا الصدد أنظر: الملحق رقم (04)، ص. (146).

² - لخميسي شبيبي، مرجع سابق، ص. 177.

** - للمزيد من التوضيح بهذا الصدد أنظر: الملحق رقم (05)، ص. (147).

³ - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سابق، ص. 76.

- الوظيفة الاقتصادية: وتتمثل في التخفيف من المنافسة بين أعضاء الحلف وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينهم حتى لا يؤثر ذلك سلباً على متانة إستراتيجيته الدفاعية ضد التهديدات السوفيتية وهذا لتحقيق الأهداف التالية:
- § تحقيق الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية على النظام الدولي.
- § التقليل من الحروب الاقتصادية بين الدول.
- § ضمان وحدة الحلف وعدم تعرضه للانقسام.
- § سهولة السيطرة على موارد الطاقة والموارد الخام من دول العالم الثالث.
- § الانفتاح على الأسواق العالمية.
- الوظيفة العسكرية: وتتمثل في تهيئة وإعداد الدول المنضمة لبرنامج "الشراكة من أجل السلام" في أوروبا ومنطقة الأطلسي لتكريس هيمنة الغرب على العالم⁽¹⁾.
- كل هذه التغيرات والتعديلات التي شهدتها الحلف الأطلسي ما هي إلا تعديلات قامت بها الدول الغربية لتكريس هيمنتها على العالم في ظل تغيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

¹- المرجع نفسه، ص.77.

المبحث الثالث: دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحلف الأطلسي

بسقوط حائط برلين، وانتهاء الحرب الباردة وظهور الأحادية القطبية كان من المنطقي حل حلف الناتو لزوال التهديد الذي أقيم لصدفة في الأساس إلا أن الرغبة الأمريكية في ربط الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي ومحاولة أمريكا توسيع نطاق عمل الحلف، والانفتاح نحو الشرق أدت إلى إبقاء الحلف وتوسيعه وإعادة رسم دور جديد له في النظام العالمي، وما تهدف إليه الدراسة من خلال هذا المبحث هو تحديد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الحلف الأطلسي من خلال عملية التوسيع التي أثارت جدلاً واسعاً بين مؤيدين ومعارضين.

المطلب الأول: توجيه الولايات المتحدة الأمريكية للحلف الأطلسي

تعد الولايات المتحدة الأمريكية حالياً القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً لشعورها بالعظمة، وهي تدعي مناصرة حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، وتحرص على فرض الأمن والاستقرار العالميين، غير أنها تهتم بمصالحها الخاصة وتحرص على تحقيق أهدافها مستخدمة في ذلك كل الوسائل المتاحة⁽¹⁾.

لهذا تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية حلف الناتو كألية عسكرية من الآليات التي تفرض بها هيمنتها، وسيطرتها تحت ذريعة أنها تقف على رأس " النظام الدولي " لذلك يجب الاعتماد على قوات حفظ السلام التي شكلتها الأمم المتحدة، وعدم قبول تدخل أو الاستعانة بحلف "الناتو" بدلا عنها، لأن ذلك مخالف لميثاق الحلف والقواعد العامة في قانون المنظمات الدولية وقواعد القانون الدولي وينبغي التعامل معه خارج نطاقه المحدد والمحصور في الميثاق على أن قواته قوات احتلال يجب مقاومتها⁽²⁾.

¹ - عبير بسيوني، "الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، ع. 127، 1997، ص. 112.

² - هبة الله أحمد خميس بسيوني، الإرهاب والصراع والعنف في الدول الغربية (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط. 1، 2011)، ص. 217.

من هذا الجانب نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل الحلف الأطلسي كدرع واق للدفاع عن مصالحها خاصة ونحن في زمن العولمة الأمنية والاقتصادية، وقد وصف السفير الفرنسي (Andream Jacques) الأوضاع ما بين عامي (1989-1995) يختلف كل الاختلاف عن الوصف السائد منذ عام (2001)، فيقول: "الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يعتمد وضع السياسة الخارجية فيها بشكل كبير على التشريعات، فهي تظهر عندما يكون من غير المجدي التشكيك في إستراتيجية رئيس السلطة التنفيذية وذلك لأن هذا الأخير معفى من خيارات سياستها الخارجية"⁽¹⁾.

وبشكل عام نجد صلاحيات الرئيس فيما يخص العمليات العسكرية الخارجية لهذا نجد أن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تسعى لتحقيق أهدافها باستعمال كل الوسائل المتاحة بما يشمل الحلف العسكري الناتو، ويظهر الوفاق الأمني الجديد بين القوى الكبرى في مستويين:

أ. على مستوى خلق منظومة أمنية جديدة تستوعب الدول الأقوى.

ب. وعلى مستوى وضع أساليب ووسائل جديدة لمعالجة حالات العنف المسلح في المجتمع الدولي، و تتولى هذه المهمة الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

"... وفي حقيقة الأمر فقد لا يعرف الكثيرون أن جهاز المخابرات الأمريكية لـ (CIA) قام عمدا بتنظيم عمليات عرضت قوات الحلف الأطلسي إلى خطر حقيقي، وعرقلة مهام الحلف الأصلية المنوط بها... في حين قام الأوروبيون بتناسي الوضع حيث قامت واشنطن بخطط رامية إلى تسليح الصرب والكروات رغم أنها تتعارض مع رغبتها في خفض التسليح في أرجاء القارة الأوروبية"⁽³⁾.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الأعضاء المتحمسين لفكرة توسيع الناتو نحو الشرق، فهي التي طرحت مشروع "الشراكة من أجل السلام" مع دول وسط وشرق أوروبا كخطوة أولية نحو إعدادها وتأهيلها للانضمام إلى الحلف حيث ترى

¹ عامر زياد السبائلي، الإدارة الأمريكية العامة (في الشرق الأوسط الدبلوماسية والسياسة الخارجية محدثاتها وانعكاساتها) (الأردن: عالم الكتب الحديث، ط.1، 2010)، ص.25.

² عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص.51.

³ سعيد اللانودي، أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة (مصر: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.2، 2004)، ص.63.

واشنطن أن توسع الحلف سيكون له فوائد عديدة على عملية البناء الأمني الأوروبي فبعد حل حلف وارسو أصبح هناك فراغ أمني، وسيتمكن الحلف الأطلسي من ملئه وبالتالي سيعود الاستقرار على غرب أوروبا عبر ترتيب الأوضاع الأمنية في الشرق إلى جانب منع روسيا من ممارسة سياسة قيصرية تخل بالتوازن والاستقرار في أوروبا⁽¹⁾.

وثمة من يصرح قائلاً: "إن الولايات المتحدة افتعلت حرب الخليج لكي توجد سوقاً لصواريخ (توماهوك) التي تم تصنيعها في السبعينيات، وكان لابد تحت ضغط اللوبي الصناعي الأمريكي من إيجاد منافذ بيع لها"⁽²⁾، والثابت أن الحلف اقترف جرائم عديدة في كوسوفو عندما استخدم أسلحة محظورة دولياً، وخرق بنود اتفاقات (دايتون) وضرب لأسباب اقتصادية محضة أهدافاً مدنية فوزراء "الناطو" الأوروبيون عارضوا الخطة الأمريكية الخاصة بتسليم التحالف الكرواتي- الإسلامي في البوسنة، استناداً إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتبنى سياسة تخفيض التسليح في القارة...⁽³⁾.

لكن ما يؤخذ على الدول الأوروبية أنها لم تطالب بفرض حظر التسليح، وإنما اكتفت بعدم المشاركة في دفع حصتها في هذا البرنامج، وغاب عن بال أوروبا أن أمريكا لم تكن تعتبر القضية المالية عقبة أمامها في ذلك الوقت، فالأمر كان بالنسبة لها أمراً تجارياً محضاً حيث تبين أن كل قطعة سلاح ثقيلة في أوروبا تعتبر مكسباً اقتصادياً للأمريكيين⁽⁴⁾. لهذا يظهر ذلك الضغط الأمريكي على الأطراف الأعضاء في الحلف الأطلسي بكونها القوة الأولى والمتحكمة في سلطة اتخاذ القرار.

¹ - ليلي مرسلي وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص. 59.

² - عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص. 65.

³ - سعيد اللاوندي، "جهاز الـ CIA يدير حلف الناطو"، في: سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة (مصر: شركة نهضة مصر، ط. 2، 1999)، ص. 104.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 105.

المطلب الثاني: إستراتيجية توسيع حلف شمال الأطلسي

نتيجة لإفرازات فترة ما بعد الحرب الباردة شهد الحلف الأطلسي عملية توسيع من أجل تطوير مهامه ووضع في إطار يتناسب والمتغيرات الجديدة. فقد شرع الحلف الأطلسي قبل نهاية سنة 1997 بتوسيع عضويته لتشمل في البداية ثلاثة دول هي: بولونيا، هنغاريا، تشيكيا، على أن تمتد فيما بعد إلى باقي دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق بعد استيفاء الشروط المطلوبة، ومن المحتمل أن يمتد توسيع العضوية إلى بعض الدول المحايدة كفنلندا والسويد، وإلى أوكرانيا وبعض جمهوريات آسيا الوسطى (السوفيتية)، وبالفعل فقد التحقت بعضوية الحلف سبع دول بعد مؤتمر براغ في نوفمبر (2002) وهي بلغاريا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا⁽¹⁾ (*).

وفي نفس السياق أجريت دراسة سنة (1995) توصلت إلى:

- اعتبار نهاية الحرب الباردة فرصة لتوسيع الأمن الأورومتوسطي وتقويته من خلال حلف شمال الأطلسي الذي هو الضامن لأمن الجميع.
- توسيع حلف الناتو سيسمح بدعم الإصلاحات الديمقراطية وتشجيعها من خلال: الرقابة المدنية، والديمقراطية على القوات المسلحة، بلورة روح مخططات التعاون.
- تشجيع علاقات حسن الجوار.
- تحقيق المزيد من الشفافية في مخططات الدفاع والميزانيات العسكرية والثقافية المتبادلة بين الدول الأعضاء.
- تشجيع نزعة الاندماج الأوروبية.
- زيادة قدرات وإمكانات الحلف وهو ما يوفر الأمن والاستقرار للمنطقة الأوروبية الأطلسية⁽²⁾، ثم جاءت قرارات قمة مدريد في جوان (1997)، لتؤكد هذا المسار حيث تقرر:

¹ - عبد الواحد الناصر، المتغيرات الدولية الكبرى متغيرات السياسة الدولية في بدايات القرن الحادي والعشرين (المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، ط.1، 2004)، ص.51.

* - للمزيد من التوضيح بهذا الصدد أنظر: الملحق رقم (06) - ص. (148).

² - لخمبستي شبيبي، مرجع سابق، ص.195.

أ. دعوة دولة أو أكثر من تلك التي عبرت عن نيتها في الانضمام للحلف لبدء مفاوضات الحصول على العضوية.

ب. استعداد الحلف لضم أي دولة من دول شرق ووسط أوروبا إلى الحلف.

ج. إتباع أسلوب التوسع التدريجي في ضم دول وسط وشرق أوروبا لتجنب أعباء التوسع⁽¹⁾، وهناك مجموعة من الآراء حول هذا التوسع:

1- الآراء المؤيدة لقضية توسيع الناتو:

أبرز الساسة الذين كتبوا تأييد لقضية التوسع السيناتور الأمريكي السابق "ريتشارد لوجار"، "هينري كيسنجر" و"بريجنسكي" في كتاباتهم حول توسيع "الناتو" وقد حدّوا المبررات التالية:

- إنّ قضية توسيع الحلف قضية محورية لأنها تأتي بطلب من دول شرق ووسط أوروبا وليس من جانب الحلف الذي عليه أن يتجاوب مع هذه الطلبات التي تلح عليها دول عانت الاحتلال السوفيتي و تخشى المستقبل.

- إنّ ضم بعض دول شرق ووسط أوروبا سوف يسد ما ترتب على تحلل حلف وارسو من فراغ أمني يمكن أن يفجر المنطقة وبالتالي فالانخراط في الحلف يأتي ضمان لاستقرار غرب أوروبا عبر ترتيب الأوضاع الأمنية لدول شرق ووسط أوروبا.

- إن ضم دول من شرق ووسط أوروبا يتحول دون عودة روسيا لممارسة سياسة قيصرية جديدة تخل بالتوازن والاستقرار في هذه المنطقة.

- كما أن توسيع الحلف شرقا يساعد على تكريس قيم الديمقراطية واقتصاد السوق وهي مصلحة حيوية للعالم الغربي⁽²⁾.

- الحيلولة دون إقامة تحالف روسي- صيني أو تكتل اقتصادي أو سياسي أو عسكري أوراسي مهدد للنفوذ الأطلسي.

¹- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2007)، ص.120.

²- ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج الاستراتيجية الدولية في عصر العولمة (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط.1، 2002)، ص.100.

- الاستعداد لإمكانية انهيار السلطة المركزية بموسكو وتراجع سيطرتها على أقاليمها الواسعة وانتشار الفوضى، إضافة إلى التخوف من تصاعد المافيا الروسية وتراجع الإجراءات الأمنية لحماية الأسلحة النووية الروسية⁽¹⁾.

2- الآراء المعارضة لتوسيع الناتو:

- ركزت الآراء المعارضة لعملية توسيع الحلف الأطلسي على النقاط التالية:
- لا يوجد أي مبرر لتوسيع حلف الناتو شرقاً إذ لا يوجد تهديد حقيقي يقضي معه إحداث تغييرات في هياكل الحلف لضم دول جديدة.
 - إن الحلف قادر بهيكله الحالية وسادته العسكرية الراهنة على مواجهة أي تهديد يطرأ في أوروبا أو غيرها دون حاجة لزيادة أطراف جديدة.
 - لفكرة التوسيع أخطار عديدة ومن أبرزها إعادة إحياء خطوط التقسيم في أوروبا وإثارة عداوة روسيا الاتحادية وإشعارها بالهزيمة والمهانة.
 - كما أن عملية توسيع الحلف سوف يكون خطوة تعرقل عمله وتضعفه وربما تؤدي إلى انقسامات عديدة داخلية وهذا عبر عدم مراعاة مواقف بعض الدول الأعضاء الراضية لتوسيع الحلف، والإلحاح على توسيع الحلف تسبب الضغط على الدول الأعضاء الراضية للتوسع مما يدفعهم إلى الخروج من الحلف أو عرقلة أداء مهامه التقليدية⁽²⁾.
 - التركيز على قضايا تهدد الأمن الأوروبي مثل الأوضاع ببوغسلافيا وشمال إفريقيا.
 - بناء هيكل للأمن الأوروبي من خلال تطوير مؤسسات السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي والارتقاء بالعلاقات الأوروبية الأطلسية.
 - التخوف من الصراعات العرقية المهددة لاستقرار في شرق أوروبا وكذلك مسار التحول والإصلاح الاقتصادي وهنا نبرز ضرورة إدماجها ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

1- لخميسي شيببي، مرجع سابق، ص. 198.

2- ثامر كامل محمد، مرجع سابق، ص. 100.

3- لخميسي شيببي، مرجع سابق، ص. 197.

غير أن عملية توسيع حلف الناتو لا يمكن تفسيره فقط بالمخاطر التي ستنشأ عند عودة روسيا وألمانيا إلى انتهاج سياسات توسعية إزاء الدول الراغبة في الانخراط في الحلف وإنما يتعين النظر إليه في ضوء الحقيقتين التاليتين:

- الحقيقة الأولى: وهي أن توسيع الحلف الأطلسي تندرج ضمن الإستراتيجية العالمية للغرب والتي لا تستهدف فقط محاصرة أي دور عالمي أو إقليمي لروسيا لاسيما إذا قام تحالف بين روسيا والصين، وإنما تستهدف أيضا فرض هيمنة الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على مناطق البترول الغنية في الخليج، وشمال إفريقيا وجمهوريات آسيا الوسطى، إلى جانب محاصرة النفوذ الإيراني وبقية التيارات الإسلامية في هذه المناطق.

- الحقيقة الثانية: وهي الاتجاه نحو تطوير مهام الحلف الأطلسي عن طريق توسيع العضوية واتفاقيات الشراكة من أجل السلام وتوثيق التعاون المؤسسي مع منظمة الأمم المتحدة، يعني تحويل الحلف الأطلسي من حلف للدفاع المشترك عن أوروبا إلى مؤسسة للتعاون الاستراتيجي على الصعيد العالمي⁽¹⁾.

وقد عبّر المؤرخ "دونالد كاجان" من جامعة بال عن إستراتيجية التوسع للحلف الأطلسي بقوله: "إن توسيع حلف الناتو سيكون أمرا سيئا (وليس فقط غير مفيد) إذا لم يفرض القوة العسكرية التي تضمن له الوفاء بالالتزامات التي كان قد تعهد بها"⁽²⁾.
 مما سبق يلاحظ أنّ الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، والمتمثلة في عملية التوسيع أدت إلى وجود فئتين معارضة، وأخرى مؤيدة لكن تبقى هذه الخطوة التي قام بها الحلف الأطلسي نقطة مهمة في مساره التقدمي نحو تحقيق أهدافه المطلوبة.

¹ - عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص. 52.

² - سعيد اللاوندي، أمريكا-أوروبا ساكس بيكو جديد في الشرق الأوسط ملامح أولية لوفاق دولي جديد (مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2006)، ص. 37.

المطلب الثالث: برنامج الشراكة من أجل السلام

طرحت فكرة الشراكة من أجل السلام من طرف الولايات المتحدة في اجتماع وزراء خارجية دول الحلف "بترافدون" بألمانيا في (20 و 21 أكتوبر 1993م)، ثم طرحت أيضا في اجتماع مجلس تعاون شمال الأطلسي ببروكسل في (10 و 11 يناير 1994م)، وكانت تهدف إلى زيادة الثقة ودعم الجهود التعاونية، والتكيف مع تغيرات البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة، كما أكدت على ما يلي:

- المحافظة على المجتمعات الديمقراطية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).
 - الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.
 - احترام الحدود القائمة وحل النزاعات بالطرق السلمية.
 - الالتزام بمعاهدات ضبط التسليح.
 - تطبيق قرارات اتفاقية هلسنكي وكل مواثيق منظمة الأمن و التعاون في أوروبا.
- وقد حُصرت العضوية في دول مجلس تعاون شمال الأطلسي، ودول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبلغ عدد الدول التي انضمت إلى البرنامج سبعة وعشرون (27) دولة في نهاية (1995)، ويبلغ عددها في سنة 2008، (23) دولة (*،¹) وتشمل هذه المبادرة العديد من الأهداف التي تخدم المصالح الغربية وسنذكرها فيما يلي:

1- أهداف الشراكة من أجل السلام:

وتتمثل في:

- أ. تحقيق الشفافية في تخطيط الدفاع الوطني والميزانيات العسكرية.
- ب. تأكيد السيطرة المدنية على القوات المسلحة.
- ج. المساهمة في الأعمال التي تقررها الأمم المتحدة أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

*- للتوضيح أكثر بهذا الصدد أنظر الملحق رقم (07)، ص. (149).
¹- لخميسي شيببي، مرجع سابق، ص. 212.

د. تطوير العلاقات التعاونية بين دول الشراكة من أجل السلام وحلف الأطلسي، وبالأخص في مهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية التي يتفق عليها.

ه. تطوير قوات قادرة على العمل مع قوات الحلف، وهذا على المدى البعيد.

و. التشاور مع الحلف والمشاركة الفاعلة لمواجهة أي تهديد للوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي أو الأمن الوطني لأي من هذه الدول⁽¹⁾، ولتنفيذ هذه الأهداف تم الاتفاق على الآتي:

- إرسال ممثلين إلى القيادة الأطلسية من أجل تشكيل وحدة شراكة تعاونية.
- إنشاء لجنة التوجيه السياسي و العسكري، الذي يعقد اجتماعاته برئاسة نائب الأمين العام للحلف، أو على أساس تعاون شمال الأطلسي والشراكة من أجل السلام وكذلك تحديد القضايا المشتركة.
- إنشاء لجنة مشتركة للانتشار، تختص بمتابعة انتشار الأسلحة وتقديم التقارير إلى مجلس تعاون شمال الأطلسي.
- إنشاء وحدة تنسيق الشراكة، حيث تخضع لسلطة مجلس تعاون شمال الأطلسي وهي مسؤولة عن تنسيق الأنشطة العسكرية وتنفيذ التخطيط العسكري في إطار البرنامج⁽²⁾،(*)).

حيث يرى أنصار هذا الاتجاه، ضرورة التحرك وانتهاز فرصة تاريخية لتقوية علاقات الحلف مع دول الشرق، وفي الوقت نفسه لا يسعى إلى استقرار المشاعر القومية للروس بشكل واضح، فضلا عن أخذه مطالب وانشغالات بلدان أوربا الشرقية والوسطى بعين الاعتبار والقدر الذي تؤهله لها قدرات التحالف على استيعابها، وبالكيفية التي تدعم هدف تحقيق الاستقرار والمحافظة عليه في هذه المنطقة وفي كامل القارة الأوروبية⁽³⁾.

وقد انتهت إدارة كلينتون إلى تبني وجهة النظر هذه، بعدما تبين لها أن الواقعية تقتضي اعتماد "صيغة وسطية" (*Formule Intermédiaire*) بين بديلين يتضمن كل

¹ - تبارني وهيبية، مرجع سابق، ص. 93.

² - أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية (القاهرة: عالم الكتب، ط. 1، 2008)، ص. 11.

* - للمزيد من التوضيح بهذا الصدد أنظر: الملحق رقم (07)، ص. (149).

³ - مزيان رياض، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: جامعة باتنة، 2004-2005)، ص. 104.

منهما مخاطر حقيقية إن هو طبق فعليا؛ فالتوسع السريع يعني إقامة ستار حديدي جديد يقسم القارة الأوروبية مجددا، أما عدم الاستجابة لمطالب الديمقراطيات الجديدة في الشرق معناه عزل هذه الدول سياسيا وبشكل تام في الميدان الأمني، وهو وضع قد يؤدي بها مجددا في اتجاهات ضد رغبتها السياسية الطبيعية وضد مصالحها لتصبح مصدرا للاستقرار، قد يصل إلى نقطة حساسة كما حدث في عديد المرات في تاريخ القارة الأوروبية⁽¹⁾.

وقد ركز الحلف على فكرة أن الغرب أمامه فرصة تاريخية فريدة لبناء أوروبا حرة، ديمقراطية، وموحدة وأن الولايات المتحدة التي خاضت الحرب الباردة للقضاء على الشيوعية وإرساء السلام، والعمل على دمج الدول المتوسطة في الحلف قصد بسط نفوذه السياسي. لذلك تقدمت الإدارة الأمريكية عن طريق وزيرها للدفاع السيد لس أسبن بمبادرة عرفت بمشروع "الشراكة من أجل السلام" (*Partnership For Peace PFP*)، وهي المبادرة التي تبناها الحلفاء في قمتهم المتميزة بالعاصمة البلجيكية "بروكسل" يومي (10 و 11 جانفي 1994م)، ولم تجد الإدارة الأمريكية هذه المرة أي صعوبة في تمرير هذا المشروع الأمريكي نصاً وروحاً، حيث أعلن الحلفاء دعوتهم إلى دول الشرق لعقد هذه الشراكة: "لقد أطلقنا اليوم برنامجا عمليا ويمكن تطبيقه حالا، وهو مدعو لتحويل العلاقات بين الحلف الأطلسي والدول التي تشارك فيها هذا البرنامج الجديد يرمي إلى ابعاد من الحوار والتعاون، إلى إقامة شراكة حقيقية، شراكة من أجل السلام"⁽²⁾.

وقد أشار الرئيس "بيل كلينتون" في تدخله أما قادة الدول أعضاء الحلف المجتمعين في هذه القمة، إلى دوافع اختيار إدارته لهذا البديل الواسطي في التعامل مع مسألة توسيع الحلف الأطلسي، قائلا: "إنّ الحلف الأطلسي لا يمكنه تحمل رسم خط جديد بين الشرق والغرب، يمكن أن ينذر بمواجهة مستقبلية... إنني أقول لكل أوروبي أمريكي يطلب منا ببساطة رسم خط جديد في أوروبا إلى الشرق أكثر ما بوسعنا تحقيقه

1- لخميسي شيببي، مرجع سابق، ص. 210.

2- زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص. 320.

من خلال ذلك هو قتل فرصة صنع مستقبل أفضل لأوربا منطوق على ديمقراطية واقتصاد سوق في كل مكان، مع تضامن الشعوب في كل بقعة طالبة الأمان⁽¹⁾.

هذه الشراكة المقترحة لا تقصي توسيع الحلف، ولكنها تضع هذه المسألة في إطار "مسار تدريج" يرتبط تقدمه بالتطورات السياسية والأمنية في القارة الأوروبية، وبما تبديه كل دولة شريكة من استعداد وقدرة على استيفاء جملة من المؤهلات والشروط والمعايير الواجب الالتزام بها، ويتضمن هذا المسار التدريجي في عملية الشراكة من أجل السلام، ثلاث مراحل أساسية :

- المرحلة الأولى: تشارك فيها بلدان أوربا الوسطى والشرقية في أنظمة وآليات التشاور السياسي، بالإضافة إلى المشاركة في المجلس البرلماني للحلف الأطلسي.
- المرحلة الثانية: يتم فيها اشتراك قوات من هذه الدولة الشريكة مع قوات حلف الناتو في مهام حلف السلام في أوربا وعمليات حفظ السلام الدولية، تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا.
- المرحلة الثالثة والأخيرة: يتم فيها قبول العضوية الكاملة لتلك الدول التي تكون قد أثبتت الجدارة والكفاءة في المرحلتين الأولى والثانية، وتكون قد استكملت مؤهلات العضوية⁽²⁾.

لقد كان إطلاق مبادرة الشراكة من أجل السلام المدرجة في إطار مجلس التعاون لشمال الأطلسي، في وقت كان فيه التعاون مع دول الشرق في هذا الإطار حقيقة مجسدة قبلاً وليس مجرد آمال وطموحات. ولكن كثافة واتساع مدى هذه الشراكة يجعلها شيئاً مختلفاً عما تم إنجازه سابقاً، فهي تتجاوز طبيعة الحوار والتعاون المحقق في إطار مجلس التعاون الأطلسي، وتنتقل من النشاطات المشتركة العامة إلى تعاون عملي وخاص بين حلف الناتو وكل شريكٍ على حدى.

1- ثامر كامل محمد، مرجع سابق، ص.120.

2- سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص.112.

هذا الامتداد الأكثر اتساعا وتعمقا يظهر بشكل جلي في أهداف "الشراكة من أجل السلام"، كما جاء عرضها في "الوثيقة الإطار" (*Framework Document*) المنشورة خلال قمة بروكسل، وهي:

- تسهيل الشفافية في إجراءات وضع مخطط وميزانيات الدفاع الوطني.
- العمل على ممارسة رقبة ديمقراطية على قوات الدفاع.
- الاحتفاظ بالوسائل وحالة الاستعداد التي تسمح بجلب المساهمة، إلا في حالة وجود تحفظ لاعتبارات دستورية لعمليات تُنجز تحت سلطة الأمم المتحدة أو تحت مسؤولية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.
- تطوير علاقات عسكرية للتعاون مع حلف الأطلسي، من خلال نشاطات تخطيط وتكوين وتمارين مشتركة لأجل تحسينها حتى تكون قادرة على القيام بمهام في مجال حفظ السلم، البحث والإنقاذ، عمليات إنسانية، ومجالات أخرى يمكن اعتمادها لاحقا؛ امتلاك في مدى أبعد قوات أكثر قدرة على العمل مع قوات أعضاء الحلف الأطلسي⁽¹⁾(*).

ظهر حلف شمال الأطلسي كآلية لمواجهة الخطر السوفييتي الذي كان بعد الحرب العالمية الثانية حيث تطرقت هذه الدراسة من خلال هذا الفصل إلى نشأة الحلف، والتطور التاريخي الذي مر به، إضافة إلى توضيح الهيكل التنظيمي والوظائف المنوط بها وبعد الحرب الباردة قام الحلف الأطلسي ببلورة آليات جديدة لتتواءم مع هذه المرحلة الجديدة حيث طرح سؤال مفاده: ما جدوى بقاء الحلف الأطلسي بعد زوال الخطر الشيوعي؟

لهذا قام الحلف بإعادة بناء هيكله والوظائف المنوط بها ليتكيف مع التغيرات الجديدة ثم قام بإطلاق مشاريع مثل الحوار المتوسطي كآلية لدمج دول الضفة الجنوبية والاطلاع على إمكانياتها، وتطرقنا إلى مشروع "الشراكة من أجل السلام"، الذي ركزت عليه الدول الغربية الأعضاء.

¹- إيدمون غريب، الوطن العربي في السياسة الأمريكية (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط1، 2002)، ص.83.
* - للتوضيح أكثر بهذا الصدد أنظر: في الملحق رقم (07)، ص. (149).

الفصل الثالث

الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي تجاه منطقة المغرب العربي



تمثل منطقة المغرب العربي منطقة جيواستراتيجية مهمة بالنسبة لدول الحلف الأطلسي الأوروبية بحكم القرب الجغرافي، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى تبحث عن منفذ يمكنها من السيطرة على منطقة المتوسط لتحقيق مكاسب سياسية، واقتصادية هامة مرتبطة خاصة بجانب الاستثمار في المنطقة لاسيما في مجال الطاقة، كما تشكل المنطقة أهمية أمنية إستراتيجية بالنسبة لمكافحة الإرهاب العالمي في منطقة الساحل الإفريقي، ومحاربة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال وغيرها من القضايا الأمنية، لهذا عمل الحلف الأطلسي على توجيه سياسة خارجية نحو المنطقة بهدف الوصول إلى الأهداف المسطرة.

ومن خلال هذا الفصل ستعرض الدراسة إلى الأهمية الجيوستراتيجية للمغرب العربي، بالإضافة إلى التهديدات التي تعاني منها وصولا للاستراتيجيات التي تبناها الحلف داخل منطقة المغرب العربي، وكيف ساهم الناتو في التأثير على السياسة الدفاعية في المنطقة.

المبحث الأول: المغرب العربي: الواقع والتحديات

يعتبر المغرب العربي من أهم المناطق في العالم لما يكتسبه من أهمية إستراتيجية، لهذا ما جعله ضمن أولويات اهتمامات الدول الكبرى، وحسب دراسات حديثة أكدت أنه منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين ستشهد السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي انعطافة كبيرة، مثلما تزايد الاهتمام وتكثيف العلاقات السياسية والاقتصادية بدولها بعد أن كانت تلك العلاقات محصورة مع المصالح الأوروبية، وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الحلف الأطلسي لبلوغ أهدافها ومن خلال هذا المبحث سيتم إبراز أهمية منطقة المغرب وأهم التحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية للمغرب العربي

المغرب العربي من أهم المناطق الإقليمية التي تشترك في العديد من الخصائص، لكونها تاريخيا تمثل كيانا واحدا إلى حد ما فقد حاولت بعض الدول إنشاء تجمع مشترك من خلال بناء اتحاد المغرب العربي، لكن رغم كل العوامل المشتركة فقد فشلت المحاولة رغم كل مؤهلات النجاح من تقاليد وقيم مشتركة، وفيما يلي سنحدد الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة من خلال:

1- الموقع والمساحة:

المغرب العربي متسعٌ جغرافي متّصل الجهات متجانس العمران، ومتقارب في الملامح البشرية، يتشكل على الضفاف الجنوبية الغربية للبحر المتوسط، فهو يمتد من الشرق إلى الغرب بين خطي الطول (25) درجة شرقا، أي الحدود الليبية المصرية إلى (17) درجة غربا التي تشمل الساحل الأطلسي لموريتانيا، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي العرض (73) درجة شمالا، وتقدر المساحة الإجمالية بـ: 5.997.326 (كلم²)، تتوزع على دوله كالتالي:

. الجماهيرية العربية الليبية ← 1.759.540 (كلم²).

. الجمهورية التونسية ← 163.610 (كلم²).

- . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ← 2381741 (كلم²).
- . المملكة المغربية ← 446.550 (كلم²).
- . جمهورية الصحراء الغربية ← 213.420 (كلم²).
- . الجمهورية الموريتانية ← 1.032.455 (كلم²).

وبهذا، فالمغرب العربي يغطي حوالي (04%) من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، (20%) من مساحة القارة الإفريقية، و(40%) من مساحة العالم العربي⁽¹⁾،(*)).

كما يعتبر المغرب العربي من الناحية الطبيعية جزءاً من حوض البحر المتوسط رغم وجود المؤثرات الصحراوية والبحرية نظراً لعدة اعتبارات أهمها:

- موقعه الجغرافي في الحوض المتوسطي جعله يصل إلى الضفة الأخرى من المتوسط عن طريق مضيق جبل طارق وصقلية، وعن طريق الساحل الشمالي لإفريقية الذي يقوده إلى دول المشرق العربي .
 - تأثر مناخه بالمناخ المتوسطي سواء في المناطق شبه المدارية، أو مناطق "أستبس" البحر المتوسط.
 - المحاصيل التي تتواجد به تتحمل الجفاف، وتعتمد على الرّي وتستطيع مقاومة الجفاف الصيفي، وتتمثل هذه المحاصيل في: الزيتون، التين، أشجار البلوط... وغيرها من المحاصيل.
 - وجود شبه كبير بين تلك المحاصيل التي تكون في منطقة المغرب العربي، وبين تلك التي تتواجد في منطقة البحر المتوسط لأوروبا⁽²⁾.
- كما أن منطقة المغرب العربي بموقعها الاستراتيجي والحيوي، من خلال تواجدها على ضفتي البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي لشمال إفريقيا وبامتدادها للعالم

¹ - جمعة أحمد السويسي، مرجع سابق، ص.26.

*- للتوضيح أكثر بهذا الصدد أنظر: الملحق رقم (08)، ص. (150)

² - يسرى الجوهري، جغرافيا المغرب العربي (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ط.1، 2001)، ص- ص.8-9.

العربي وقربها من أوروبا قادرة أن تكون منطقة دولية حرة بامتياز لتنقل الأشخاص والمنتجات ومنفتحة على الجهات الأربعة للعالم⁽¹⁾.

2- المنطقة المغربية اقتصاديا:

شهدت دول المغرب العربي الخمس نموًا اقتصاديا، مهما وزيادة في الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع مناطق العالم مثل جنوب وشرق آسيا، حيث يشير البنك العالمي إلى أن ما يقارب (16) مليون منصب عمل ستوفر في المنطقة في الفترة ما بين (2.000) إلى (2.020)، لكن إشكالية البطالة لا تزال قائمة، والتي تمس فئة الشباب⁽²⁾،(*).

ويتوفر المغرب العربي على:

- . خمسين (50) مليار برميل من النفط أي ما يقدر بـ: (4.58%) من الاحتياطي العالمي، ونسبة (7.34%) من الاحتياطي العربي.
- . يملك المغرب العربي ما يقدر بـ: (6100م³) من الغاز الطبيعي أي ما يعادل نسبة (3.93%) من الاحتياط العالمي، و(17.58%) من الاحتياط العربي.
- . (44) مليون طن من الفوسفات بما يمثل 34 % من الاحتياط العالمي.
- . (134) مليون طن من الفحم مشكلة ما نسبته (10%) من الاحتياط العالمي.
- . (210) مليون طن من الكوبالت أي ما يعادل (10%) من الاحتياط العالمي .
- . (45) مليون طن من الزنك بنسبة (02%) من الاحتياط العالمي⁽³⁾، من خلال هذه الإحصائيات يلاحظ أن هناك تنوعا كبيرا في الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها دول المنطقة، مما يساهم في دفع نموها الاقتصادي وتقويته مع وجود المؤثرات

¹ - العمري عمر، "مشروع الحكم الذاتي وأفاق التعاون المغربي"، مجلة الفقه والقانون، من الموقع الإلكتروني: [www-magalah.new.ma] ، تاريخ التصفح: 2014-11-29، التوقيت، 09:01.

² - Thomas More Institut, **Towards a Sustainable Security in the Maghreb: An Opportunity for the Region, a Commitment for the European . Special Report**, Union. Thomas More Institut , April 2010. P:08

* - للمزيد من التوضيح بهذا الصدد أنظر: الملحق رقم (09)، ص(151)
³ - أسماء بن لمخربش، التوازنات الإقليمية بمنطقة المغرب العربي: المحددات والرهانات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة (2010-2011)، ص.38.

العالمية، كالأزمة الاقتصادية العالمية والتي جعلت المنطقة تتأثر بشكل متفاوت وهذا ما يبينه الجدول رقم (02) في الصفحة الموالية:
الجدول رقم (02): يبيّن نسبة النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة

السنوات	الجزائر	ليبيا	المغرب الأقصى	تونس	موريتانيا
2007	3	7.5	2.7	6.3	1
2008	2.4	2.3	5.6	4.5	3.7
2009	2.4	2.3 -	4.9	3.1	1.1 -
2010	3.8	10.6	4	3.8	4.7

المصدر: Jeune Afrique Série N° 27, 2011, PP :100 -109

من خلال الجدول أعلاه يُلاحظ تذبذب في النمو الاقتصادي بالنسبة لكل من ليبيا وموريتانيا خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب انخفاض سجل في تونس سنتي (1010-2009)، أما بالنسبة للمملكة المغربية، فارتفع معدل النمو وانخفض بنسبة متوسطة في حين انخفض بالنسبة للجزائر بشكل بسيط ليستقر سنتي (2008-2009)، ثم يعاود الارتفاع بشكل مستمر سنة (2010).

كما توجد بعض الدول التي تملك احتياطي من النفط الخام، وهي تنتمي إلى المغرب العربي، وهذا من خلال الجدول التالي:

الدولة	ليبيا	نيجيريا	الجزائر	أنغولا	السودان
احتياطي البترول	44.3	37.2	12.2	9.5	5

المصدر: صور لطفي، التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة البحر المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (2011-2012)، ص.102.

ومن هذه المعطيات تجد هذه الدراسة أنّ الجزائر تتمركز على المرتبة الثالثة من حيث الاحتياطي الخام بعد ليبيا ونيجيريا، أما الغاز الطبيعي: فتحتل الجزائر المرتبة الثانية من حيث الاحتياطي الطبيعي في إفريقيا ما يقدر بـ: (159.0) تريليون قدم مكعب، مصر بـ: (58.5) تريليون قدم مكعب، ثم ليبيا بـ: (54.4) تريليون قدم مكعب.

أما باقي الدول الإفريقية تمثل ما يقدر بـ: (38.1) تريليون قدم مكعب من الاحتياطي حسب إحصائيات سنة (2010)، وبهذا فالجزائر تمتلك أكبر قدر من الاحتياطي لهذه المادة، وهي من بين البلدان المغاربية، لهذا تسعى الدول الغربية إلى التغلغل داخل المنطقة واستغلال ثرواتها.

المطلب الثاني: الوضع الأمني بالمغرب العربي واهتمامات الدول الكبرى بالمنطقة

انطلاقاً من المكانة الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي، فهي تمثل نقطة التقاء بالنسبة لثلاث قارات: آسيا، إفريقيا، أوروبا، وهو ما جعلها تحدد أبعاداً مختلفة تتمثل في: البعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً، البعد الإفريقي جنوباً، البعد الشرق أوسطي شرقاً، البعد الأطلسي غرباً⁽¹⁾.

مما سبق وجدت هذه الدراسة أن الدول المغاربية سمح لها الموقع الاستراتيجي من توجيه سياستها الخارجية بسهولة ومرونة، فهي تتعامل مع أطراف متعددة، ويغلب على علاقاتها طابع المنافسة والصراع على المصالح، فالمنطقة تشهد تاريخياً وإلى غاية يومنا هذا منافسة حادة بين القوى الكبرى في العالم للسيطرة على منطقة البحر الأبيض المتوسط كمكسب استراتيجي بهدف استغلال ثرواته وفي مقدمتها الطاقة، واستعماله كورقة ضغط في لعبة التوازنات الدولية خاصة في فترة الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الغربي بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي بزعماء الإتحاد السوفيتي وفيما يلي نحدد اهتمامات الدول الكبرى بالمنطقة:

1- الإتحاد السوفيتي واهتمامه بمنطقة المغرب العربي:

انحصر اهتمام الإتحاد السوفيتي بالمنطقة بهدف الوصول إلى المياه الدافئة والبحار المفتوحة، وعلى البحرين المتوسط والأسود، حيث كانت تسعى إلى الوصول إلى منطقة أكرانيا التي تزخر بالمنتجات الزراعية، وهذا من خلال العبور عبر البحر الأبيض المتوسط، نشر الشيوعية في المنطقة التي كانت تحمل توجهات غربية تابعة

¹ - سعيد اللاوندي، "الثقافة والسياسة والاقتصاد في العلاقات الأورومتوسطية"، مقالة ضمن المؤتمر: "أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية: نحو رؤية عربية للتفعيل"، تنسيق علمي: نادية محمود مصطفى، القاهرة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، 2007، ص.86.

للمعسكر الغربي، محاولة السيطرة على المعابر، والمضايق وخطوط المواصلات التي تمر بين البحر الأسود إلى المضايق التركية، ثم إلى البحر المتوسط وصولاً إلى المحيط الهندي، محاصرة النفوذ الأمريكي في المنطقة⁽¹⁾.

2- الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي:

كما لاحظنا سابقاً فتعتبر منطقة المغرب العربي، منطقة صراع بين المعسكرين في حقبة الحرب الباردة، وهي مركز انطلاق بالنسبة للولايات المتحدة لضرب الاتحاد السوفيتي ونفوذه الشيوعي في المنطقة إلى جانب اعتبار المنطقة خط الدفاع الأخير عن أوروبا الغربية، وعمق استراتيجي لدفاعات الحلف الأطلسي في آن واحد خاصة عقب الحرب العالمية الثانية، حيث شكل تواجد الأسطول السادس الأمريكي كقاعدة عسكرية القوة الضاربة في إستراتيجية الحلف الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط⁽²⁾.

كما لعب دور الولايات المتحدة الأمريكية دوراً حاسماً في التصدي للنفوذ الفرنسي والأوروبي عامة في منطقة المغرب العربي وبررته العوامل التالية:

أ. العامل الأول: الاختراق السوفيتي لإفريقيا في سنوات الستينات والسبعينات الذي حقق نجاحاً في أنغولا، وغينيا بيساو، وإثيوبيا، والمزنبق... الخ، لهذا حرصت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد نقاط ارتكاز عسكرية وسياسية في القارة الإفريقية وفي منطقة المغرب العربي تحديداً.

ب. العامل الثاني: يتعلق بتخوف أمريكا من الدور السياسي الفعال الذي قامت به الجزائر في عهد الرئيس "هواري بومدين" سواء على صعيد القارة ومنظماتها الإقليمية "منظمة الوحدة الإفريقية" أو على صعيد العالم الثالث^(*) إجمالاً، والحقيقة أن هذا الاهتمام الأمريكي بالجزائر ينصرف إلى دورها السياسي الإقليمي فحسب

¹ - لعجال أعجال محمد الأمين، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، (2007/2006)، ص.63.

² - Yahya H. Zoubir, Haizam Amirah Fernandez, North Africa: Politics, region, and the Limits of Transformation. New York: Routledge, 2008. p:253

* - العالم الثالث (Third World; Tiers Monde): تعبير استعمله لأول مرة الاقتصادي الفرنسي (Alfred Sauvy)، سنة (1952) مطابقة لتعبير "الطبقة الثالثة"، دلالة على دول أفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية القابعة في وضع التخلف الاقتصادي... للمزيد من الإطلاع بهذا الصدد، أنظر: أحمد سعيّان، مرجع سابق، ص.234.

بل هو موجه أيضا إلى قوتها الاقتصادية كبلد منتج للطاقة في إطار نشاطها المعارض للسياسة الأمريكية الأوبك.

ج. العامل الثالث: يتمثل فيما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية دورا تخريبيا لها في المحيط الإقليمي العربي، والإفريقي من خلال دعم "معمر القذافي"، لفصائل الثورة الفلسطينية، والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي إضافة إلى الحركة الثورية في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية وإيرلندا إلى جانب تفجيرها لطائرة أمريكية (Panam) فوق سماء قرية لوكا ربي الاسكتلندية، إضافة إلى تصنيف ليبيا ضمن لائحة الدول المساندة "للإرهاب"!**.

د. العامل الرابع: ويتعلق الأمر بصلة المغرب العربي بقضية الصراع العربي الصهيوني، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع المغرب على لعب دور سياسي في بناء الجسور السياسية العربية، و الفلسطينية وبين الدول العبرية في اتجاه نحو تفعيل (السلام) ينهي حالة الحرب ضد "إسرائيل"، وقد زاد الاهتمام بالمنطقة عقب انتقال جامعة الدول العربية إلى تونس بعد اتفاقية "كامب دافيد" ومقاطعة مصر عربي⁽¹⁾.

3- الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغربية:

تعود جذور هذا الاهتمام إلى حقبة ما قبل الاستعمار وما بعده باعتبار المغرب منطقة عبور بالنسبة للقوى العظمى (بريطانيا، فرنسا)، فكانت دول المغرب العربي من نصيب السيطرة الفرنسية باستثناء ليبيا التي كانت من حصة الاستعمار الإيطالي، أي أن المغرب العربي هو منطقة نفوذ للقوى الاستعمارية الأوروبية، وهي تراهن عليه بعد الحرب الباردة ليكون مصدر قوة لها في إطار المنافسة الأمريكية، إلى جانب كونه

** - للمزيد من التوضيح بهذا الصدد أنظر: الملحق رقم (10)، ص. (152).

¹ - عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، في: إدمون غريب، الوطن العربي في السياسة الأمريكية (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط.1، 2002)، ص-ص. 72-73.

مصدرا مهما للطاقة (النفط، الغاز)، ومصدر لإمدادها باليد العاملة، وسوقا مربحا لمتوجاتها سعيا منها لامتناس الأزمات الحادة التي تمر بها⁽¹⁾.

ونظراً لهذه الاعتبارات، فتمثل منطقة المغرب العربي امتدادا للفضاء الأوروبي بجميع إبعاده الأمنية، الاقتصادية والثقافية، وأن فصل هذا الفضاء عن أوروبا سوف يخل بمركز القوة الأوروبية في سلم القوى العالمية⁽²⁾. هذا ما برر التدخلات الأجنبية في مختلف المواقف التي مر بها المغرب العربي سواء على الصعيد الاقتصادي أو الأمني.

المغرب العربي أمنياً وسياسياً:

يرى بعض المحللين أن منطقة شمال إفريقيا، والمغرب العربي تحديدا لن تعود كما كانت في السابق، بحيث يُلاحظ في السنوات الأخيرة تحولات جديدة أثرت على استقراره ففي (14 جانفي 2011) غادر الرئيس التونسي الأسبق (زين العابدين بن علي) البلاد تحت ضغوطات شعبية، ثم استقالة الرئيس المصري حسني مبارك في (11 فيفري 2011)، ثم تشكل المجلس الانتقالي الليبي في بنغازي والممثل للمعارضة الليبية بحيث تلقى هذا المجلس دعم العديد من القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق استخدام الحلف الأطلسي للضغط على الرئيس السابق معمر القذافي⁽³⁾.

كل هذه المعطيات المتسارعة التي شهدتها المنطقة خلقت نتائج مهمة، لأن هذه الدول ذات ثقل إستراتيجي كبير في منطقة الشرق الأوسط، وعليه سوف تتطرق هذه الدراسة للوضع الأمنية لدول المغرب العربي من حيث المستجدات والوضع السياسي^(*).

¹ - صور لطفي، التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة البحر المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الموسم الجامعي (2011-2012)، ص.30.

² - لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سابق، ص.67.

³ - مريم براهيم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغربية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة (2011-2012)، ص.29.

* - للمزيد من التوضيح بهذا الصدد أنظر: الملحق رقم (11)، ص(153).

فبالنسبة للجزائر: كدولة مغاربية شهدت تحولات جذرية منذ الاستقلال ويشمل ذلك الوضع الأمني، حيث شهدت احتجاجات شعبية في فترة الثمانينيات مع أحداث "الربيع الأمازيغي" لمنطقة القبائل ثم تلتها أحداث (05 أكتوبر 1988)، والتي أعقبتها أزمة سياسية قادت البلاد نحو الركود في مختلف الميادين، ففي تلك الفترة شهدت استقالة الرئيس الأسبق "الشاذلي بن جديد"، وتزامن ذلك مع شغور منصب رئيس الجمهورية مع شغور آخر تمثل في قرار الرئيس المستقيل في يوم (30 ديسمبر 1991) وهو حلّ المجلس الشعبي الوطني⁽¹⁾، وفي ظل هذه الأزمة السياسية، والأمنية المتدهورة للدولة شكّل المجلس الأعلى للأمن، والذي يتكون من: رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد السيد "أحمد غزالي"، وزير الداخلية السيد "العربي بالخير"، وزير العدل السيد "حمداني بن خليل" وزير الدفاع الوطني السيد "خالد نزار"، وزير الشؤون الخارجية السيد "الأخضر الإبراهيمي"، رئيس أركان الجيش اللواء "عبد المالك قنايزية"، وتولى هذا المجلس قيادة أمن البلاد، والإشراف على الانتخابات التشريعية لتلك المرحلة⁽²⁾، وفي الفترة الحالية ظهرت العديد من التغيرات المهمة على المستوى السياسي في الجزائر.

ومن بين هذه التغيرات تصريح الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" يوم: (15 أبريل 2011)، عن ضرورة إدخال إصلاحات تشريعية ودستورية من أجل تقوية الديمقراطية التمثيلية إلى جانب رفع "حالة الطوارئ" التي دخلتها البلاد ابتداء من (09 فبراير 1992)، حيث تم ذلك بمرسوم رئاسي صدر في (23 فبراير 2011)، ويدخل هذا الإجراء ضمن الأعمال والتدابير لحل الوضع الأمني في الجزائر⁽³⁾ وقد دخلت الجزائر المخطط الخماسي الثالث (2010-2014) في (ماي 2010)، حيث خصصت له ميزانية مرتفعة فمثلا بلغت حصة الموارد المائية (40) مليار دولار مخصصة لتوفير المياه الصالحة للشرب إلى جانب بناء السدود والطرق مثل مشروع طريق

¹ - عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية أحداث ومواقف (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 1992)، ص.24.

² - المرجع نفسه، ص.38.

³ - أمال لكال: "بوتفليقة يعلن رسميا رفع حالة الطوارئ"، جريدة النهار، ع. 1025، الصادرة بتاريخ 23 فيفري 2011، ص.03.

شرق غرب تحلية مياه البحر والاهتمام بقطاع السكن والعمران وتوفير مناصب الشغل، وقد شهدت سنة (2010)، عددا من الإضرابات مسّت قطاعات الصحة، التعليم... وغيرها من القطاعات⁽¹⁾.

أما بالنسبة **لليبيا**: فأوضاعها الأمنية والسياسية لا تزال غير مستقرة بسبب عدم وجود بنية نظام يضمن الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث تواجه البلاد مشكلتين بارزتين هما ظهور "التطرف الإسلامي" إلى جانب تردي الأوضاع الاقتصادية فقد بلغت نسبة البطالة (30%) إلى (40%) أما بالنسبة لوجود الجماعات الإسلامية الجهادية فهناك الجماعة الليبية الإسلامية للقتال التي ظهرت سنة (1995) هذا ما جعل المنطقة في حالة لا استقرار خصوصا بعدما أدت الثورة الشعبية الليبية إلى إسقاط نظام معمر القذافي بداية (15 فيفري 2011)⁽²⁾.

وقد شهد النمو الاقتصادي انخفاضا فقد وصل إلى (2,3%) سنة 2009، وتعتمد ليبيا كغيرها من الدول المغاربية على الاقتصاد الريعي، فقد تم التوصل إلى ما يقارب (24) اكتشاف بترولي جديد سنة (2010)⁽³⁾، ولعل هذا هو السبب الذي جعل الدول الغربية الكبرى تتدخل في شؤونها رغبة منها للسيطرة على الموارد الطاقوية، في حين نجد كلا من تونس والمغرب وموريتانيا دول مغاربية تعتمد على الجانب السياحي في مداخيلها الاقتصادية.

¹ - مريم براهيم، مرجع سابق، ص.30.

² - جلال راشد، "حقيقة ماجرى في ليبيا"، من الموقع الإلكتروني: <http://www.masRess.com/author> ? [Mame ، تاريخ التصفح: 30-07-2015، التوقيت، 02:30.

³ - بدون مؤلف، «النفط الليبي»، من الموقع الإلكتروني <http://www.Libyan> you t hs [، تاريخ التصفح، 20-05-2014، التوقيت، 11:30.

المطلب الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة
تغيرت بيئة ما بعد الحرب الباردة لتصبح أكثر انفتاحا حيث عرفت ترابطا للمظاهر الداخلية والخارجية للأمن، وهذا يرجع لتوسيع مجالات التعاون والاستثمارات إضافة إلى تطوير التكنولوجيا كل تلك العوامل جعلت ظاهرة العولمة بكل أبعادها تحمل معها لدول المغرب العربي تهديدات جديدة ساهمت في جعله في حالة اللأمن ومن بين أخطر هذه التهديدات:

1- الهجرة غير الشرعية:

لغة يقصد بالهجرة الاغتراب، والانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أما من الناحية السياسية، والقانونية فالمفهوم يختلف كثيرا لأنه أصبح خطرا يهدد الدول الغنية، والفقيرة على حد سواء، وتتعدد أسباب تلك الهجرة فقد تكون سياسية اقتصادية لرفع المستوى المعيشي أو لأسباب أمنية من أجل البقاء مثل حالة الحرب أو عدم الاستقرار السياسي داخل البلاد⁽¹⁾، كما تعرف الهجرة في علم الديموغرافيا بأنها: "الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع إلى آخر، بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا"⁽²⁾، وتمثل منطقة المغرب العربي مراكز عبور لممرور الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا تاريخيا، ويرجع ذلك في الأساس إلى وجود روابط تاريخية بالمنطقة خاصة فرنسا والماضي الاستعماري للدول المغربية، حيث قدر عدد المهاجرين الجزائريين نحو أوروبا حسب إحصائيات وزارة الخارجية الفرنسية (900000) مهاجر أما المهاجرين المغربيين فيقدر عددهم (800) ألف مهاجر أما المهاجرين التونسيين فقدرة عددهم (250000) إلى (300000) مهاجر حسب إحصائيات (2010) ويتحمل المهاجرون في طريقهم نحو المجهول ظروفًا قد تؤدي بهم إلى الموت، خاصة وأنهم يستخدمون وسائل تقليدية للعبور⁽³⁾.

¹ - جمعة أحمد السويسي، مرجع سابق، ص.90.

² - هيثم الكيلاني، "الشراكة الأوروبية المتوسطية" تحليل نتائج مؤتمر برشلونة"، مجلة شؤون الأوسط، ع.49، بيروت، فيفري 1996، ص.72.

³ - غربي محمد، الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ب.ط، ب.س.ن)، ص.256.

2- الجريمة المنظمة:

عرفت الشرطة الدولية "الأنتربول" الجريمة المنظمة على أنها: "كل تجمع أو جمعية لأشخاص يتعاطون عمل مشروع ومتواصل هدفها الأول تحقيق الأرباح والفوائد دون اعتبار للحدود الوطنية"⁽¹⁾، وتعتمد هذه المجموعات في مداخلها على الاتجار بالمخدرات، والهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، وغيرها من الأخطار التي أصبحت تهدد الأمن العالمي عامة والدول المغاربية بشكل خاص، وتساهم المداخل المتحصّل عليها من هذه المصادر في إضعاف الهياكل الحكومية لعدد البلدان، فهناك (90%) من مادة الهروين المروجة في القارة الأوروبية تأتي من مناطق زراعية في أفغانستان ويتم نقل الجزء الأكبر من مادة الهروين عن طريق شبكات إجرامية بلقانية التي تقوم باستغلال أكثر من (200.000) إلى (700.000) امرأة في تجارة الرقيق عبر العالم كما تشكّل القرصنة البحرية بعداً جديداً للجريمة المنظمة التي تعمل على إضعاف الدول عبر العالم"⁽²⁾.

فمن خلال هذه المعطيات، وكما تشير الدراسة إلى وجود جاليات مغاربية بأوروبا، هذا ما يمكنها من التعاطي والدخول في شبكات للتهريب نحو الدول المغاربية، وبذلك يتّضح وجود ترابط وتشابك بين هذه الأخطار والتهديدات.

3- الإرهاب:

لا يوجد تعريف محدد للمصطلح الإرهاب وهو في الغالب حالة لا استقرار والشعور بالخوف، وتعرض ظاهرة الإرهاب حياة الناس والشعوب للخطر بالإضافة إلى امتلاك الجماعات الإرهابية لهم الكثير من الموارد الهامة على غرار الشبكات الالكترونية المتطورة الخاصة بالاتصالات، وتتسم الموجة الإرهابية في الوقت الراهن بطابع عالمي فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تسويق مفهوم الإرهاب بشكل

¹ - المرجع نفسه، ص. 257.

² - محمد معيوف، "الأمن الدولي تحديات وتهديدات"، مجلة الجيش، ع. 594، الجزائر، جانفي 2013، ص. 41.

واسع فسخرت كل الإمكانيات اللازمة للتخلص من هذا التهديد⁽¹⁾، وملاحظ للواقع المغربي يجد أن دوله عانت من هذا التهديد خاصة الجزائر، المغرب، فبعد نهاية الحرب الباردة اعتبر مجلس الأمن في العديد من الحالات بأن دعم دولة ما للإرهاب يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين وحدد الدول وهي ليبيا السودان وأفغانستان، حيث صنفت ليبيا وهي إحدى الدول المغاربية كدولة داعمة ومساندة للإرهاب⁽²⁾.

وخلال الحرب الباردة سافر الجزائريون، الليبيون والمغاربة باتجاه أفغانستان للمشاركة في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي، حيث شكلوا علاقات مع أشخاص هناك وبعد سقوط جدار برلين ونهاية الشيوعية (1989) بقي البعض من المحاربين هناك رغبة منهم في إجراء تدريبات تمكنهم من التخطيط للجهاد ببلدانهم، ومن بين تلك الجماعات الإرهابية نجد الجماعة الإسلامية للجهاد في الجزائر (الجيا)، الجماعة الليبية للقتال وغيرهما⁽³⁾، حيث يرى شارل زورغيب (Charles Zorgbibe) أن المنطقة المتوسطة تواجه جملة من التحديات الأمنية تتخذ ثلاثة أشكال رئيسية:

أ. التطرف الديني: الفهم الأوروبي لمشكلة التطرف الديني لا يقتصر على آثارها اللحظية إطارها العام، أعمال عنف وإرهاب بل يتعداها إلى اعتبارها أخطار ذات طبيعة علائقية بالتماسك المجتمعي واستقرار الدول الأوروبية.

ب. انتشار أسلحة الدمار الشامل: يشكل هذا التهديد صلب الاهتمام بأمن البحر المتوسط، فالمنطقة تمثل أكبر مجال لتجارة الأسلحة في العالم، و قد أعطت إسرائيل المبرر للدول الأخرى للسعي لامتلاك هذا النوع من الأسلحة بعدما تمكنت هي من ذلك.

¹- Amar Mansouri , "Ces grands périls qui nous guettent" ,Revue mensuelle de l'armée nationale populaire éditée par l'Etablissement des publications militaires, N°575, Juin 2011, p 45.

²- عبد الواحد الناصر، المتغيرات الدولية الكبرى متغيرات السياسة الدولية في بدايات القرن الحادي والعشرين (المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، ط.1، 2004)، ص.65.

³- مريم براهمي، مرجع سابق، ص.145.

ج. الضغط الديمغرافي: وهو خطر يرتبط بمجموعة من الأبعاد، كالفجوة الكبيرة بين ضفتي المتوسط من حيث الإمكانيات الاقتصادية، والاجتماعية ومشاكل الهجرة غير المراقبة وارتباطها بقنوات الأسلحة والمخدرات⁽¹⁾.

ويشير الباحث "دوارد مورتيير" في دراسة للرؤية الأمنية الأوروبية في علاقتها مع دول جنوب المتوسط إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية فصارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي، بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط⁽²⁾، وهو ما يفسر التوجه العالمي نحو تحقيق الأمن المشترك أو الجماعي الذي في ظله أصبح التعاون المتبادل بين مجموعة متجانسة من الدول وليس التحالف العسكري هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية (التجمعات الإقليمية)، فالتصورات المتعلقة بالأمن لما بعد الحرب الباردة تركز على أن الأمن ظاهرة ذات طبيعة شمولية ومعقدة، ولا يتألف فقط من مكونات عسكرية بقدر ما يشتمل على مكونات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وإنسانية.

¹ - مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص. 123.

² - صور لطي، مرجع سابق، ص. 95.

المبحث الثاني: سياسة حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة المغرب العربي

عمل الحلف الأطلسي على تبني الاستراتيجيات التي تمكنه من بسط نفوذه في منطقة المغرب العربي الذي يعتبر ضمن منطقة المتوسط خاصة في فترة التي أعقبت الحرب الباردة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق هذه الدراسة إلى هذه السياسات، ولعلّ أبرز هذه الاستراتيجيات الحوار المتوسطي الذي تبناه الناتو لدخول منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: الترتيبات الأمنية الأطلسية في المتوسط.

بعد الاتفاق على استمرارية الحلف الأطلسي في أداء المهام المنوط بها بعد الحرب الباردة، وفي إطار سعي الدول العربية الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للتصدي للخطر القادم من دول الجنوب، وفي مقدمة تلك الأخطار الإرهاب والتطرف الديني قامت الدول الغربية ببلورة مشاريع أمنية تجاه المنطقة، ففي نفس السياق جاءت تحركات حلف شمال الأطلسي لتؤكد أن الدول الجنوب تمثل عدوا جديدا يجب السيطرة عليه، وذلك من خلال تنظيم مناورات عسكرية في المتوسط على مقربة من السواحل المغربية ومن بينها مناورات (ماي 1992) والتي "سميت" (Drago Hammer92)، شاركت فيها كل من بريطانيا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما سمح بإنشاء أسطول حربي دائم في المتوسط وكذلك قوة التدخل السريع ويتولى الأسطول الحربي الدائم في المتوسط لتقوية حماية الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي أما قوات التدخل السريع شكلت للقيام بعمليات خارج المنطقة⁽¹⁾.

¹ - عبد النور بن عنتر، "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة إستشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيها" ،مجلة شؤون الأوسط، قطر، 2009، من الموقع الإلكتروني: [jcforstudies@aljazeera.Net]، تاريخ التصفح: 16-12-2014، التوقيت 19:04 ص.06.

وفي هذا الجانب يُلاحظ أنّ حلف الشمال الأطلسي لم يتخلى عن الجانب العسكري الذي تبناه أساساً، وتفسّر هذه المناورات لوضع الدول المغاربية في الصورة التي تريدها الدول الغربية، ويمكن أن يصطلح عليها باستعراض القوة حتى تسيطر على المنطقة، وباعتبار الحلف الأطلسي كأداة تسيّر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه منطقه المغرب العربي.

- أولها: زوال الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي وبداية العد التنازلي للعمل بمبدأ احترام خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.
- ثانيها: انفجار حرب الخليج الثانية وانهيار العراق، ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية في بسط هيمنتها السياسية على مختلف المنطقة العربية.
- ثالثهما: الانقلاب العسكري على الديمقراطية على الجزائر، وصعود الحركة الإسلامية

- رابعهما: فرض الحصار الجوي على ليبيا، وما أتاحه من اختراق سياسي كبير لشؤون المنطقة أمريكياً⁽¹⁾.

وهذا ما يفسر التدخلات الأمريكية في المنطقة خاصة في ليبيا أين اتضحت أهداف السياسة الأمريكية، كما أن الإجراءات الأمنية المتخذة في إفريقيا الشمالية من طرف الدول الأوروبية "التهديد الأصولي" تمت على ثلاثة مستويات:

أ. على المستوى الوطني.

ب. على المستوى الإقليمي (المغاربي الليبي، والعربي الليبي).

ج. على مستوى الأورومتوسطي، وبالتنسيق الدائم بين هذه المستويات فمحاربة الإسلاميين (*anti.islamiste*) التي تقودها بعض الأنظمة والتي تشكل محوراً حيويّاً لسياستها من أجل البقاء في السلطة بالقوة، والعنف مثل الجزائر، ومصر بالتعارض مع الحرية السياسية، وضدّ العملية الديمقراطية، والإرادة الشعبوية لهذا يبحثون في هذا الواقع عن الدعم السياسي، الدبلوماسي، المالي، العسكري والأمني من البلدان المغاربية والعربية، لذلك اجتمع وزراء الداخلية العرب سنتي (1994/1995) في

¹ - عبد الإله بالقريز، مرجع سابق، ص.67.

تونس لاتخاذ إجراءات ضد "الأصولية والإرهاب" الذين يهددان الوطن العربي وفي هذا الإطار أيضا كثفت اللقاءات حول "التعاون الأمني الثنائي أو المتعدد الأطراف" مثل الندوة الوزارية في تونس التي جمعت في يناير 1995 وزراء داخلية فرنسا، إسبانيا وإيطاليا والبرتغال ووزراء داخلية تونس والجزائر وموريتانيا بمبادرة من وزير الداخلية الفرنسي⁽¹⁾.

وقد شكل الدعم الدبلوماسي، والأمني الغربي للبلدان المغاربية الذي تحدد منذ عام (1992) في شكل ندوات واتفاقيات ثنائيته ليأخذ في عام (1995) شكل عقد (سري) بين حلف الأطلسي (OTAN) وخمسة بلدان متوسطية هي: مصر، إسرائيل، تونس، المغرب، موريتانيا قبل أن يمتد إلى الجزائر في مرحلة لاحقة كما أكد ذلك ويلي كلاوس (willy claes) الأمين العام للحلف الأطلسي في بداية عام (1995).

أخذ الحوار شكل ندوات عقدت في إسبانيا تحت رمز (5+16) حول التعاون العسكري الذي يهدف إلى إنشاء قوات مشتركة للتدخل السريع في جنوب المتوسط، وهذا المشروع يندرج ضمن المرحلة الأولى "التعاون العسكري" بين الحلف الأطلسي والبلدان المغاربية الخمسة المعنية بالأمر لمواجهة تصاعد الأصولية، وكذلك التدخل العسكري المباشر وإنزال قوات حلف الأطلسي في بعض البلدان المغاربية، والعربية في حالة وصول الإسلاميين إلى السلطة، والبلدان التي اعتبرت أكثر تهديدا بسبب الحركة الإسلامية في منطقة المتوسط هي: الجزائر، مصر، فلسطين، تونس وموريتانيا⁽²⁾.

وقد كان موقف الدول المغاربية اتجاه هذه القوة ومنها الجزائر مبنيا على اعتبار أن المساعي الأوروبية الأمنية والدفاعية هي مساعي أحادية الجانب، بل وإقصائية وبالتالي فالتدخل الأوروبي يكون أحاديا أيضا في الفضاء المتوسطي الأمر الذي يعني إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وباقي دول المنطقة العربية، كما أن هذا الموقف استند كذلك إلى أن منطقة حوض المتوسط أو القضاء المتوسطي يحتوي

¹- المرجع نفسه ، ص.68.

²- عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1996)، ص.399.

مصالح مشتركة، أمنية وسياسية وعسكرية مما يستدعي تعميق الحوار المتوسطي بخصوص هذه المصالح، وبموجب أن هذه المصالح تهددها مخاطر لا نظامية تقتضي إشراك جميع الفاعلين الجهويين المعنيين في الدفاع عن هذه المصالح، بشكل يضمن نوعاً من الانسجام بين جميع الفواعل في المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع في المنطقة⁽¹⁾.

لهذا قامت الدول المغاربية بردود أفعال مختلفة فكل دولة اتخذت إجراءات تضمن مصالحها دون النظر بعين الاعتبار للدول المجاورة ودخولها في حوارات مع الحلف بشكل انفرادي، وضعها في موقع الضعف مقابل هذا التجمع العسكري العالمي.

المطلب الثاني: الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي.

خلال اجتماع عقد في مجلس الحلف الأطلسي باسطنبول في جوان (1994) طالب وزراء دفاع الحلف مناقشة احتمال مساهمة الأعضاء في تدعيم واستقرار المنطقة المتوسطية، وكلف المجلس بعدها إسبانيا وإيطاليا بإعداد مشروع الحوار وإجراء الاتصالات بدول الحوض الجنوبية لوجود علاقات مميزة مع دول المتوسط⁽²⁾. بعدها فتحت المنظمة حواراً سياسياً مع دول جنوب المتوسط سنة (1994) تزامن مع الحوارات الأمنية المختلفة، ويضم هذا الحوار كلا من: مصر، إسرائيل، المغرب، تونس، موريتانيا ثم انضمت الأردن، وبعدها الجزائر عام (2000) وفي حقيقة الأمر أثارت الدول المشاركة في هذا الحوار جدلاً واسعاً بين الأطراف الغربية فقد ساندت إسبانيا عضوية موريتانيا فيما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط من أجل إشراك "إسرائيل" ثم فيما بعد الأردن وقد تم إجماع الحلفاء على إقصاء سوريا

¹ - بدون مؤلف: "تنسيق وإدماج السياسات الأوروبية في مجال الأمن والدفاع مع مقتضيات مسار برشلونة" من الموقع الإلكتروني: [http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-]، تاريخ التصفح، 20-06-2014، التوقيت: 02:00.

² - خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي"، من الموقع الإلكتروني: [www.reefnet.gov.sy/blogbooks/projet/fikv/18/15army.pdf]، تاريخ التصفح 16-06-2014، التوقيت 01:30.

وليبيا بدعوى دعمهما للإرهاب مع وجود شبه إجماع لإقضاء الجزائر من الحوار باستثناء إيطاليا وإسبانيا⁽¹⁾.

ومنه يتضح أن الحوار الأطلسي قد عمل على دمج "إسرائيل" على حساب الدولة الفلسطينية التي تلقى دعماً لقضيتها من قبل الدول المغاربية وفي مقدمتها الجزائر ومواقفها المساندة، وكانت هذه المبادرة الأطلسية تهدف إلى زيادة الثقة ودعم الجهود التعاونية والتكيف مع التغييرات الأمنية الجديدة وأكدت على المبادئ التالية:

- المحافظة على المجتمعات الديمقراطية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).
- الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستخدامها.
- احترام الحدود القائمة وحل النزاعات بالطرق السلمية.
- الالتزام بمعاهدات ضبط التسليح.
- تطبيق قرارات واتفاقيات "هلسنكي" وكل المواثيق الدولية⁽²⁾.

كما أصبحت المباحثات السياسية منذ بدء الحوار المتوسطي أكثر تكراراً وكثافة واكتسب الحوار بنية أكبر، وفتحت أمامه تدريجياً فرصاً جديدة لتعاون ملموس أكثر حيث توسع المشروع بداية من سنة (1997) بشكل متواصل ليضمن عدداً متزايداً من العناصر والأنشطة المنبثقة عن برنامج "الشراكة من أجل السلام"، ومنها التعاون العسكري وتخطيط الطوارئ المدنية، والتعاون العلمي والبيئي⁽³⁾.

ويمكن إجمالاً وضع الأهداف الأساسية للحوار الأطلسي المتوسطي ضمن

النقاط التالية:

- المساهمة في الأمن والاستقرار الدوليين.
- تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل.
- تبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 79.

² محمد صالح المسفر، "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 13، بيروت، 2007، ص. 57.

³ إيفودندر وآخرون، هلال الأزمات الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، تر: حسان البستاني (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 1، 2006)، ص. 116.

- تعزيز علاقات الحلف مع جميع الشركاء في الحوار المتوسطي من خلال تعزيز الحوار السياسي القائم.
- تحقيق قابلية تبادل التشغيل.
- التعاون في مجال أمن الحدود.
- تطوير الإصلاح الدفاعي.
- المساهمة في مكافحة "الإرهاب"⁽¹⁾.

غير أن كل هذه الأهداف المسطرة لم تلقى تطبيقاً على الواقع، فالدول الأطلسية تحاول بهذه الشعارات جذب الدول المتوسطية التي يعاني معظمها انقسامات وعدم استقرار داخلي، كما يتضمن برنامج العمل السنوي الأبعاد العسكرية التالية:

- قيام عناصر بحرية تابع للحلف بزيارات إلى موانئ دول الجوار.
- إرسال الحلف فرق للتدبير لتنظيم برامج تدريبية لتمكين مهارات المدربين في دول الحوار الجنوبية.
- قيام خبراء من الحلف بزيارات لدول الحوار الجنوبية لتقييم إمكاناتها في تحقيق المزيد من التعاون العسكري.
- إلحاق عناصر وضباط من دول الجنوبية ببرامج دراسية ونشاطات أكاديمية أخرى في كل كلية الحلف التي تشرف عليها القيادة العليا لقوات الحلف بأوروبا (*Shape*) التي توجد بمدينة أوبرا ميغاو (*Oberammergau*) الألمانية وكلية الناتو الدفاعية بروما⁽²⁾.
- قيام دول الحوار الجنوبية بزيارات لمنشآت الحلف العسكرية.
- توجيه الحلف بدعوات لدول الحوار لحضور التمرينات، والمناورات العسكرية التي تتم في إطار برنامج "الشراكة من أجل السلام" أو حتى المشاركة فيها⁽³⁾.

¹ - لخميسي شيببي، مرجع سابق، ص. 298.

² - عماد جاد، مرجع سابق، ص. 127.

³ - مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص. 107.

وفي هذا الإطار يُلاحظ أنّ الدول الأطلسية حولت بهذا الحوار الإطلاع على الإمكانيات العسكرية للدول المشاركة وهي الدول المتوسطية، وبصفة خاصة الدول المغاربية التي هي محط اهتمام في هذه الدراسة، والقيام بالمناورات، التدريبات والزيارات المتبادلة ما هو إلا إستراتيجية تبنها الحلف الأطلسي اتجاه الدول المجاورة حتى يضمن أهدافه.

المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 ومحاربة الإرهاب في المتوسط

لقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001(*) الفكر الغربي الأوروبي كله في مواجهة قضية الإرهاب لذا فقد جاءت هذه الأحداث لتشكل نقطة مفصلية في تطور العلاقات العربية الغربية ومن هنا لابد من قراءة كل ما تعلق بالإرهاب بعد (2001) في كل العلاقات الدولية ضمن سياق أحداث سبتمبر⁽¹⁾.

وقد شكلت هذه الأحداث نقطة تحولية مناسبة لتطوير مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم فقد أدركت هذه الأخيرة أن الزمن قد تغير من سياسة "الاحتواء" والاقتراب غير المباشر وأن عليها التواجد بشكل مباشر في المناطق التي تشكل تهديدا بالنسبة لها وفي نفس الإطار تزامنت هذه الأحداث مع وجود حالة انهيار وعجز بالنسبة للدول العربية نتيجة لحصار الانتفاضة الفلسطينية وتعاضم التهديدات الأمريكية للعراق وسوريا ولبنان والسودان⁽²⁾، وقد غيرت هذه الأحداث إدراكات الولايات المتحدة الأمريكية، لكونها جمعت تهديدين كانا يشكلان هاجسا بالنسبة لها وهما متفرقان: "الإسلام الرادكالي"، و"أسلحة الدمار الشامل"، وكلا التهديدين كانا موجودين لوقت

* أحداث 11 سبتمبر 2001: هي هجمات انتحارية تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية قام بتنفيذها (19) شخصا على صلة بتنظيم القاعدة... "للمزيد من الإطلاع أنظر: هبة الله أحمد خميس بسيوني، الإرهاب والصراع والعنف في الدول الغربية (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2011)، ص. 207.

¹ - خليفة عبد السلام الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية الغربية (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2008)، ص. 219.

² - مصطفى مجدي الجمال، "الأمن القومي العربي في ضوء التفاعلات الدولية (سياقات وآفاق)"، في: أحمد بركاوي وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير: بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2003)، ص. 234.

طويل بوصفه قضية في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية، فالأول كان منذ الثورة الإيرانية (1978)، والثاني كان موجود منذ بداية العصر النووي⁽¹⁾.

ومنه فإن أحداث (11 سبتمبر 2001) شكّلت تغييراً في نمط العلاقات الغربية مع الدول العربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم تسجل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية مع دول المغرب العربي عموماً منذ نهاية الحرب الباردة إلى غاية بداية العشرية من الألفية الثالثة ما عدا في أعقاب (11 سبتمبر 2001)، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر اهتماماً بالحرب على الإرهاب الدولي والذي بدأته باحتلال أفغانستان في (2000) وغزو العراق (2003)، وقد سعت إلى نقل القاعدة العسكرية الأمريكية "أفر يكوم"* من ألمانيا إلى إحدى دول المغرب العربي وذلك بهدف المحافظة على زعامتها العسكرية والاقتصادية على مستوى العلاقات الدولية⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق فقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية نشر إيديولوجيتها لمكافحة "الإرهاب" وقد ساهم في ذلك عدة وسائل ففي العالم العربي هناك مصدر واحد للأخبار حر ومتفتح، وهي محطة الأخبار التلفزيونية الفضائية التي بُنيت من قطر "الجزيرة" على غرار المحطة البريطانية (B.B.C) ولديها جمهور واسع من العالم العربي وبالخصوص المغرب العربي⁽³⁾.

ومنه تجد الدراسة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية روّجت لدول المغرب العربي للتعاون معها في إطار حربها على الإرهاب باستخدام كل الوسائل المتاحة وكما لاحظنا استخدامها لقنوات الاتصال ذات الاستقطاب الجماهيري الواسع، وللقضاء على الإرهاب الدولي أنشأت عدة مشاريع لمكافحة الظاهرة كقيادة إفريقيا الأفريكوم

¹ - فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق (ما بعد المحافظين الجدد)، تر: محمد محمود التوبة، (الرياض: مكتبة العيكان، ط.1، 2007)، ص.96، متوفر على الرابط الإلكتروني: [WWW.Books4ALL.NET]، تاريخ التصفح: 2015/06/09، التوقيت: 12:32.

* - أفر يكوم: هي المبادرة المضادة للإرهاب.
² - بن خليف عبد الوهاب، "تجاذبات المصالح الأوروبية- الأمريكية في منطقة المغرب العربي"، مجلة المفكر، ع.11، الجزائر، ب.س.ن، ص.85.

³ - نعوم تشومسكي، الحادي عشر من أيلول الإرهاب والإرهاب المضاد، تر: ريم منصور الأطرش (سوريا: دار الفكر، ط.1، 2003)، ص.162، كتاب متوفر على الرابط الإلكتروني: [www.Iqra.foumarabia.com].

دعت *(un commandement pour l'Afrique africoml)*، ففي ديسمبر (2001) دعت قيادة الحلف الأطلسي كلا من القيادة الأوروبية الأمريكية العليا وقيادة التحالف العليا من منطقة الأطلسي لبناء إطار دفاعي خاص بالإرهاب، وتم الاتفاق رسمياً خلال قمة "براغ" في نوفمبر (2002) على نقاط محددة أهمها: معاداة الإرهاب والحرب عليه والتعاون العسكري مع السلطات المدنية للدولة، القيام بالتعديلات الإدارية المناسبة لمحاربة بشكل فعال⁽¹⁾.

وكان رداً رسمياً حول "رد الناتو على الإرهاب" بالاتفاق مع دول الحوار المتوسطية تضمن "نحن نحبي الموقف الذي اتخذته شركاء الحوار بشكل واضح، حيث أدانوا هذه الهجمات دون تحفظ... ليضيف البيان... أنه أكد استعداداه للمساعدة فردياً وجماعياً حسب ما تستدعيه الحاجة للقضاء على التهديدات الإرهابية المتزايدة"⁽²⁾. وفي قمة براغ (2002) تبني الحلف وثيقة بعنوان (تعزيز الحوار المتوسطي)، مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة، وتندرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد الحادي عشر سبتمبر لهذا شدد الحلفاء على ضرورة التعاون للتصدي لخطر الإرهاب وعلى إمكانية إشراك الشركاء المتوسطيين في خطة الشراكة بين مجلس "الشراكة الأوروبية الأطلسي"، و"الشراكة من أجل السلام" لمكافحة الإرهاب⁽³⁾. ومن هذه الخطط الإستراتيجية يُلاحظ أنّ الحلف الأطلسي حاول فرض هيمنته بحجة القضاء على الإرهاب في منطقة المتوسط.

وقد قرّر مجلس الحلف في (ماي 2002) "رفع مستوى الأبعاد السياسية والعلمية للحوار المتوسطي والتشاور مع الشركاء المتوسطيين حول القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك قضايا الإرهاب من أجل تقريب الشركاء المتوسطيين أكثر من الحلف وإعطاء الحوار المتوسطي دفعة جديدة في قمة براغ"⁽⁴⁾، كما تعد منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية بسبب اتساعها وتضاريسها الصعبة التي

¹ - مريم براهمي، مرجع سابق، ص.85.

² - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.75.

³ - مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص.120.

⁴ - تباتي وهيبية، مرجع سابق، ص.163.

تمثل صعوبة لمراقبتها أصبحت تمثل منطقة إستراتيجية للجماعات الإرهابية المتطرفة وسوف تصبح قاعدة خلفية لهذه الجماعات للاختباء والتدريب، وفي نفس السياق صرّح "ياب دي دون ثيفر" الأمين العام لحلف الناتو في تلك الفترة (2002)، إن التهديد المتزايد للإرهاب يعني الشركاء السبعة للحوار: "إسرائيل، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، موريتانيا التي لها مصلحة مشتركة في التعاون مع الحلف..."، إننا نواجه تهديدات مشتركة تتطلب تطوير العلاقة مع الشركاء المتوسطيين إلى أبعد من مجرد حوار" وبعد هذه المبادرة قام الحلف بإطلاق "مبادرة اسطنبول للتعاون وتخص هذه المبادرة نشاطات تعاونية أمنية في مجالات متعددة مثل: مكافحة الإرهاب، مكافحة انتشار الدمار الشامل، تبادل المعلومات والتعاون البحري⁽¹⁾، خصوصا وأنّ أغلب دول المتوسط تعاني من ظاهرة "الإرهاب".

إلى جانب ذلك فقد قام الحلف الأطلسي خلال القمة التي عقدها في جمهورية "لاتفيا" في 2006/11/29، وتضمّنت هذه القمة إستراتيجية الحلف لخمسة عشر سنة قادمة وحملت عنوان (دليل سياسي شامل) وبعيدا عن الإسهاب، فإننا نشير بإيجاز إلى أهم استراتيجيات الحلف الأطلسي كما ذكرتها هذه الوثيقة:

- . دعم قدرته على مواجهة التحديات.
- . أن يكون قادرا على الاستجابة بسرعة إلى الظروف والمستجدات.
- . مواجهة الأخطار المتمثلة في السلوك الإرهابي، الفردي، والمجموعي، والدولي وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- . القدرة على الحماية من السلوك الإرهابي.
- . القدرة على حماية نظم المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار التهديدات التي تفرضها أسلحة الدمار الشامل، وبالأخص الأسلحة النووية⁽²⁾، ولعلّ الحروب التي خاضها في الفترة الراهنة، كالحرب على ليبيا دفعت به إلى إعادة النظر في استراتيجياته خصوصا، وأنه عانى من مشاكل مالية وخسائر معنوية للقيام بهذه العملية.

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.173.

² - عبد السلام جمعة زاوود، الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد (قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن) 1989-2011 (مصر: شركة الأهرام المصرية، ط.2011، ص.158).

المبحث الثالث: انعكاسات الإستراتيجية الأطلسية على دول المغرب العربي

كثف الحلف الأطلسي مشاريعه في فترات معينة تجاه منطقة المغرب العربي فقد شكل الحوار المتوسطي منذ انطلاقة سنة (1994) جزءا متكاملًا من النهج التعاوني الذي تبناه الحلف الأطلسي منذ نهاية الحرب الباردة. وفي هذا السياق فقد كانت الدول المغاربية كمنطقة تجارب لتلك الاستراتيجيات ومن بين تلك الاستراتيجيات نجد عملية التدخل في ليبيا وما تبع ذلك من آثار ترتب عنها وضع سياسات جديدة تواكب هذه التطورات، وهذا ما سنتطرق إليه الدراسة من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: آثار استراتيجيات الناتو على الدول المغاربية

تشكل التهديدات التي واجهتها دول المغرب العربي تحديًا بالنسبة لها وفي هذا السياق حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل دورها ونفوذها في المغرب العربي كما استثمرت السياسة الأمريكية مسألة "الأصولية الإسلامية" في الجزائر إلى جانب النزاع المغربي- الجزائري حول مسألة الصحراء الغربية ومع وجود هذا التهديد و التدخل الذي انتهجته الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام حلف الناتو كآلية عسكرية لتحقيق الأهداف الامبريالية(*)⁽¹⁾.

حيث عملت دول المغرب العربي على حماية أمنها عن طريق تكثيف إمدادها بالسلاح حيث قامت الأمم المتحدة مؤخرا بإرسال تحذير للدول المغاربية لاشتداد هذا السباق الذي لفت انتباه المجتمع الدولي لانعكاساته على مستقبل العلاقات المغاربية

* - الإمبريالية: حسب لينين: " هي مرحلة تاريخية خاصة من مراحل الرأسمالية لهذه الخصوصية ثلاث جوانب فالإمبريالية هي:- رأسمالية احتكارية، رأسمالية طفيلية أو متعقنة، رأسمالية في طور الاحتضار". للمزيد من الاطلاع بهذا الصدد أنظر: ربيع داغر، إسرائيل والصراع المستمر (بيروت: الشركة الوطنية للمطبوعات والنشر، ط.1، 2007).

¹ - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص.76.

المغربية واستتباعا ته على الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا والحوض الغربي المتوسط⁽¹⁾.

فقد قامت الجزائر بعقد صفقة مع روسيا بعد زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى موسكو (2007) قيمتها (7,5) مليار دولار لشراء (28) طائرة حربية، وبالنسبة لليبيا فقد عقدت صفقة قيمتها (2,2) مليار دولار مع روسيا إلى جانب عقد صفقات أخرى مع فرنسا، كذلك عملت المغرب على عقد صفقات لزيادة العتاد الحربي وقد اشتد التنافس بين الدولتين بهدف تعزيز إمكاناتها الحربية، وبالنسبة لتونس فهي تنفق على الجانب العسكري أقل من الدولتين الجارتين الجزائر والمغرب وليبيا لكونها تقوم بحصر القوات المسلحة في دور دفاعي فقط⁽²⁾، ومن هذه المعطيات نجد أن دول المغرب سعت من خلال هذه الصفقات العسكرية لتعزيز دورها في المنطقة وحماية أمنها.

وتعتبر القاعدة العسكرية البحرية التي يرغب المغرب في تشييدها في منطقة "القصر الصغير" المطلة على البحر الأبيض المتوسط، حلقة أخرى في سباق التسلح بين كل من إسبانيا، الجزائر والمغرب لأن هذه الدول الثلاث ترغب في إعادة هيكلة قواها البحرية من خلال إعادة انتشارها وتدريبها واقتناء عتاد بحري متطور، كما قامت المغرب بإبرام اتفاقية مع الشركة الفرنسية (DCNS) التي تعتبر من كبريات شركات السلاح عالميا⁽³⁾، وفي هذا الإطار نلاحظ أن المغرب حاول بهذه الإستراتيجية فرض سيطرتها على المنطقة وإنشاء القواعد العسكرية بها لتتمكن من أن تمثل حارسا على منطقة المغرب العربي.

¹ - رشيد خشانة، "سباق التسلح في المغرب العربي"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة للرهانات والتحديات، 27-28 فيفري 2013، الجزائر: جامعة ورقلة، ص.02.

² - المرجع نفسه، ص.06.

³ - حسين مجدوبي، "بعد سباق سلاح الجو... المغرب والجزائر وإسبانيا في سباق تسلح بحري"، مجلة شؤون عربية، ع. 07، أبريل 2008، ص.05.

وفي إطار تدخل الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة في دول المغرب العربي بإصدار حوار (1994) الذي كان يسعى من خلاله لتحقيق:

- المساهمة في الأمن والاستقرار في المتوسط.
- تحقيق تفاهم متبادل.
- تبديد الصورة الخاطئة عن الحلف⁽¹⁾، فمن حيث طبيعة العلاقة مع الأطلسي انتهجت الدول المغاربية سياسات مختلفة فالمغرب وتونس تبنتا مبكرا توجهها أطلسيا أما موريتانيا فكان لها نفس التوجه تقريبا التوجه وبالنسبة للجزائر فقد تميزت بالتردد ثم بالتطوير السريع للعلاقة مع الناتو تحت شعار "محاربة الإرهاب"، وقد كانت الحالة الليبية خارجة عن كل المبادرات الإقليمية وإذا كانت العلاقة مع الأطلسي قد تساهم في أمن تونس وموريتانيا فإن إسهامها في أمن الجزائر والمغرب أمر غير وارد⁽²⁾.

وفي هذا الجانب تجد الدراسة أنّ الحالة الليبية تمثل تدخلا مباشرا للحلف الأطلسي، لهذا تكون الأوضاع به مغايرة لتلك التي تكون في كل من تونس المغرب الجزائر، وعلى هذا الأساس تتكون علاقات ما بين الدول الأطلسية. ومن خلال طرح مشروع الحوار الأطلسي الذي كان ينطوي على كثير من الأبعاد فعلى الصعيد السياسي الذي يتمثل في:

أ. تغيير الخريطة الإدراكية لدى الشعوب والدول المتوسطية غير الأطلسية لاسيما الدول المغاربية حول دور ومهام الحلف باعتباره تجمعا عسكريا تقوده الولايات المتحدة لتنفيذ أهدافها التوسعية، من خلال مشاركتها في إطار (1+26) كدولة أطلسية تشارك اهتمامات الحلف بعيدا عن مصالحها الضيقة حيث تولت اللجنة السياسية للحلف، ومن بعدها مجموعة التعاون الأطلسي مسؤولية الإشراف على

¹ - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سابق، ص.150.

² - مريم براهيم، مرجع سابق، ص.52.

عملية الحوار لمواجهة التهديدات العسكرية بإجراءات سياسية وإدارة الأزمات بشكل جيد من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في المتوسط⁽¹⁾.

ب. يتيح الحوار السياسي عقد لقاءات بين الحلف والجانب الرسمي (الحكومي) وغير الرسمي (أكاديميين وصحفيين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني...) من دول جنوب المتوسط يتم خلالها تبادل المعلومات والتشاور واطلاع الطرف الآخر على سياسات الحلف، وإقامة قنوات اتصال على مستويات مختلفة، والاستعانة بها للسيطرة على الأزمات.

ج. صعوبة حشد الدول العربية وتجنيدتها عسكريا في ميدان الأمن المتوسطي والشرق أوسطي دون تبرير سياسي رغم النجاح في حرب الخليج الثانية وهو ما يسمح باختواء عواقب تحمل أعباء العمليات العسكرية المحتملة².

لهذا تتضح أهداف ونشاطات الحلف السياسية والتي تتمثل أساساً في تأهيل بيئة الأمن المتوسطي، وجعلها أكثر استعدادا للتعامل مع العمليات العسكرية داخل المنطقة مباشرة أو في محيطها الإقليمي أو الأطلسي.

المطلب الثاني: نتائج تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا

منذ نشأة حلف الناتو وحتى الحرب الباردة، ظل مفهوم التدخل(*) الأطلسي في الأزمات محددًا بما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الحلف والتي تعني أن أي هجوم مسلح لأحد الأعضاء يعتبر على دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس، ويعني ذلك أمرين:

- الأول: إن التدخل ما قبل انتهاء الحرب الباردة ظل محددًا بمنطقة جغرافية معينة هي أراضي الدول الأعضاء.

¹ - نزار إسماعيل الحبالي، مرجع سابق، ص.120

² - أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية (القاهرة: عالم الكتب، ط.1، 2008)، ص.238.

* - التدخل: يرى هانس مورغاننو " بأنه منذ عهد اليونان القديم إلى يومنا الحالي تجد بعض الدول منفعة في التدخل في شؤون دول أخرى غصبًا عنها لتحقيق مصالحها الخاصة".

- الثاني: هو ارتباط ذلك بوقوع عدوان من عدمه علي أحد أعضاء الحلف⁽¹⁾. وفي ظل هذه التحولات العالمية منذ مطلع التسعينات وما ترتب عنها من تهديدات مثل الحرب في يوغسلافيا، وكوسوفو مثلت تحديا للحلف الأطلسي لهذا تبني إستراتيجية للتدخل في الأزمات وهذه الإستراتيجية تستجيب ومعطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة وتطبيقا لهذه الإستراتيجية قام الحلف الأطلسي بالتدخل في ليبيا، حيث تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية إذ أنه في نهاية شهر مارس أعلن "أندرس فوغ راسمونس" تولى حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في ليبيا، وجاء هذا الإعلان لحسم الخلاف والتردد بين الدول الأوروبية حول قيادة العمليات العسكرية على ليبيا ففي (19 مارس 2011)، قامت دول الحلف الأطلسي^(*)، بحملة عسكرية سددت فيها ضربات جوية، وبحرية ضدّ قوات العقيد "معمر القذافي"⁽²⁾، وقد قامت دول الحلف بهذه الخطوة مستندة على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (1973) الصادر بتاريخ (17 مارس 2011)، الذي فوض للدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المعرضون لخطر الهجوم في الجماهيرية العربية الليبية ففي 23 مارس 2011 أعلنت قوات التحالف أنها سيطرت على المجال الجوي الليبي ثم قرر الحلف تنفيذ قرار الحظر الجوي على ليبيا⁽³⁾.

وقد تأثرت ليبيا بما حدث في تونس ومصر، وبعد تردي الأوضاع جاء هذا التدخل الأجنبي لحسم الوضع في المنطقة، غير أنه في حقيقة الأمر يسعى وراء حماية مصالحه في المنطقة خاصة التزويد بالموارد الطاقوية التي تحتاجها دول الحلف خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كما طرح هذا التدخل العديد من التساؤلات التي ظلت

¹ - تباتي وهيبية، مرجع سابق، ص.106.

* - الدول المشاركة في عملية التدخل: بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، هولندا، النرويج، قطر، رومانيا، اسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، المرجع نفسه، ص.138.

² - زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغربية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة (2012-2013)، ص.138.

³ - منظمة العفو الدولية، ليبيا الضحايا المنسيون لضربات الناتو حلف الناتو، (المملكة المتحدة: مطبوعات منظمة العفو الدولية، ط.1، 2012)، ص.05، رقم الوثيقة (MDE19/003/2012) من الموقع الإلكتروني [www.amnesty.org]. تاريخ النصف 15-12-2014، التوقيت 23:37.

مطروحة إلى غاية يومنا هذا خصوصا في ظل التشابه للظروف والمواقف التي تشهدها التحولات في المنطقة العربية في كل من تونس، مصر، سوريا، وبالنسبة لردود الأفعال الدولية حيث عبر المغرب عن رفضه لتدخل الناتو، في حين ظل الموقف الجزائري غير واضح وتميز بالدبلوماسية وعدم المعارضة، وفي نفس الوقت عدم الترحيب بالعمل التداخلي⁽¹⁾.

من جانب آخر فقد شكلت الأحداث في ليبيا خاصة بعد مقتل الزعيم الليبي معمر القذافي في 20 أكتوبر (2011)، والإعلان عن تحرير ليبيا من طرف المجلس الوطني الانتقالي في (2011-10-23)، عدة نتائج على جميع المستويات سواء الداخلية أو على مستوى الدول المجاورة و يمكن إجمالاً وضع نتائج التدخل في ليبيا من خلال:

1- النتائج السياسية والعسكرية:

ساهم تدخل الحلف في ليبيا نشر الفوضى خاصة على الحدود إذ أصبح تأمينها أكبر التحديات التي يواجهها المغرب العربي، مما يجعل المنطقة مكانا مناسباً لأسواق السلاح والمخدرات إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع مع ما يترتب عن ذلك من عواقب على المنطقة المغاربية ككل، خصوصا بعد أن أصبحت ليبيا منطقة آمنة لتسليح و مرور الشبكات الإرهابية التي تشكل خطرا على المناطق المجاورة والعالم⁽²⁾، وعلى الصعيد العسكري أيضا فقد تم وبصورة مُنهجة، ومخطط لها تدمير المؤسسة العسكرية الليبية بشكل كامل، والقضاء على جهاز المخابرات، وسرقة الأرشيف، والوثائق، والمحفوظات السرية لهذه المؤسسة⁽³⁾.

2- النتائج المادية والاقتصادية:

أدى التدخل في ليبيا إلى وقوع خسائر اقتصادية عالمية كبيرة سواء على الاقتصاد الليبي أو العالمي، حيث شهد تراجع كبير في معدلات النمو بالنسبة للاقتصاد الأوروبي والأمريكي اللذان يعتمدان على النفط الليبي حيث سجلت الواردات الليبية

¹حسان عامر، "الموقف العربي من الأزمة في ليبيا"، من الموقع الإلكتروني [http://www.alamyia.org/index.php?option=]، تاريخ التصفح: 16-04-2014، التوقيت 00:03.

² زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص. 142.

³ حسان عامر، مرجع سابق، ص. 20.

خلال الأشهر الأولى من سنة (2011) انخفاضا بنحو (35%)، أما بالنسبة للصادرات فقد سجلت هبوطا بـ(26%) رغم تزايد الطلب من الأسواق العالمية وارتفاع الأسعار فيها كما بلغت نسبة التضخم فيها (3,1%)، بالإضافة إلى خسائر دول الجوار وفي مقدمتها مصر، الجزائر، تونس حيث قدر حجم الخسائر الإجمالية للشركات الأجنبية والأوروبية بوجه خاص نتيجة العمليات العسكرية نحو (50) مليار دولار⁽¹⁾.

- اقتصاديا الدولة الليبية ملزمة بسداد فاتورة حلف شمال الأطلسي، والتي تقدّر بمئات المليارات بالدولار الأمريكي، وكذلك دفع نفقات مؤتمرات مجموعة الاّصال، أو ما اصطلح عليه "أصدقاء ليبيا"، وكل المصروفات الدولية.
- من التداعيات السلبية لهذا التدخل الأطلسي، تدمير البنية التحتية للدولة الليبية، هدم المنشآت، والمؤسسات العسكرية والمدنية، إذ تمّ في مدينة واحدة تدمير أكثر من اثني عشرة مدرسة.
- تعطيل بل وإيقاف العملية التنموية، والقضاء على مشاريع الإصلاح والتطوير، التي كانت سائرة للأمام وإن وجد بعض البطء والتأخير.
- وقف الصناعة المحلية، وتعطيل عمليات التصنيع بصورة ممنهجة من خلال منع دخول المواد الخام، وغير ذلك⁽²⁾.

3- النتائج الاجتماعية والإنسانية:

كان الهدف الأساسي من إصدار مجلس الأمن القرار "1973" الذي يجيز اتّخاذ جميع التدابير اللازمة "من أجل حماية المدنيين، والمناطق الأهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات الليبية لكن في الحقيقة خُفّ التدخل في ليبيا العديد من القتلى المدنيين والعديد من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمنشآت القاعدية في دولة ليبيا، إضافة إلى انتشار الأمراض والأوبئة لان الحلف استعمل في تدخله أسلحة لها تأثيرات سلبية على صحة الإنسان"⁽³⁾، وقد جاء في تصريح أحد السياسيين

¹ - عبد الكريم بإسماعيل، "التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع. (12)، جانفي 2015، ص.05.

² - عبد السلام جمعة زاوود، مرجع سابق، ص.158.

³ - منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص.09.

البارزين حول التدخل في ليبيا ما يلي: "... وقد يكون هناك تأثير سلبي لهذا التدخل على مبادرات الناتو في حوض المتوسط وعودة الشك في إجراءات بناء الثقة في المنطقة خاصة أن الجزائر كحليف مهم للناتو تؤكد على مبدأ عدم التدخل الذي تم اختراقه من قبل الحلف، بالإضافة إلى التخوف من تحوّل ليبيا إلى أفغانستان ثانية في المغرب العربي كما ترى بعض التيارات السياسية الليبية وتنظيم القاعدة أن وجود الناتو في ليبيا يعد بمنزلة الاحتلال الذي يستدعي الكفاح المسلح"⁽¹⁾.

مما سبق يستنتج أنّ منطقة المغرب العربي تأثرت بالأوضاع في ليبيا خاصة في ظل وجود قرب جغرافي، جعل أغلب النازحين يلجؤون إلى المناطق المجاورة لوجود قصف داخل دولتهم من قبل قوات الناتو، إضافة إلى ما يلي:

- الحالة الإنسانية المتدهورة، وارتفاع نسبة الوفيات الليبيين إلى ما يزيد عن خمسين ألف مواطن و هو رقم قياسي.
- انتشار العاهات المستديمة، والتي مسّت فئة الشباب كالإعاقات، التشوهات والإصابات الخطيرة،... الخ.
- تمزق النسيج الاجتماعي الليبي، الذي يمثل أخطر التداعيات السلبية ما شئت المدن الليبية، والقبائل، ووصل هذا التمزق حتى داخل الأسرة الواحدة⁽²⁾.

4- النتائج على الصعيد القانوني:

فقد تمّ اختراق سيادة الدولة الليبية، ولم يجرأ مجلس الأمن الدولي على التصدي للانتهاكات الأطلسية لسيادة ليبيا، وهو سكوت قصري يقع ضمن النمط الإقصائي لدوره الذي تفرضه دولة دائمة العضوية أو دولتان استنادا إلى نص ميثاق (الفيتو)، ومن هنا: لا يحقّ للدولة الليبية المطالبة بمسائلة حلف شمال الأطلسي عن تصرفاته، والمطالبة على الأقل بتعويض مادي عمّا سببته تلك الانتهاكات من تفويض سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة؟، إذن فقد تسبّب تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا إلى

¹ - حسان عامر، مرجع سابق، ص.20.

² - عبد السلام جمعة زاغود، مرجع سابق، ص.157.

تعطيل القانون، وتغييب دور القضاء، و ترك الأمر لسيادة قانون القوة بدل قوّة القانون⁽¹⁾.

مما سبق تجد الدراسة أنّ التدخل في ليبيا شكل منعرجاً خطيراً أدى بالدولة إلى التأخر في جميع المجالات سواء كانت اقتصادية، عسكرية، سياسية وغيرها الأمر الذي جعلها في مصاف الدول المتخلفة.

المطلب الثالث: آليات التصدي لاستراتيجيات الناتو

تسعى الدول الكبرى للسيطرة على منطقة المغرب العربي باستخدام كل الوسائل المتاحة وفي هذا الإطار على توجيه الحلف الأطلسي لضمان أهدافه وللتصدي لمخاطر هذه الاستراتيجيات الغربية يتوجب على الدول المغاربية العمل على ضرورة العمل على آليات التكامل "الجهوي والإقليمي" لأنه أصبح سبيلا هاما لتعزيز الأمن الإنساني ويمثل فاعلية أكثر لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة التي تعجز الدول عن التصدي لها بشكل انفرادي لان اغلب هذه المخاطر أصبحت تتجاوز حدود الدول⁽²⁾.

كما تعمل على إصلاح الأركان الثلاثة لقطاع الأمن، والمتمثل:

1. إصلاح الشرطة: يتعين على الدول المغاربية إعادة النظر في جهاز الشرطة الذي يتولى مسؤولية الحفاظ على النظام العام، كما يتعين على الحكومات الانتقالية التواصل مع المجتمع المدني والشرطة لتحديد احتياجات كل طرف من الآخر لتشكيل توافق في الآراء حول إصلاح الشرطة (حالة ليبيا، تونس).
2. إصلاح القوات المسلحة: يمثل إصلاح القوات المسلحة الركن الثاني من أركان إصلاح قطاع الأمن الذي يجب أن يصاحب الانتقال إلى الديمقراطية في بعض الدول المغاربية (حالة تونس، ليبيا)، والتي تمثل حالة مختلفة تحدياً لهذا الإصلاح.

¹ - عبد السلام جمعة زاقود، مرجع سابق، ص. 160.

² - لخميسي شيببي، مرجع سابق، ص. 332.

3. إصلاح أجهزة الاستخبارات: والذي يمثل الركن الثالث من إصلاح قطاع الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تمثل غموضاً، خاصة في دول المغرب العربي⁽¹⁾.

ومن هذا الاتجاه فالإصلاح الذي يشمل قطاع الشرطة هو في الأساس موجّه لتمكين دول المغرب العربي من التصدي للأخطار كالإرهاب، وتنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي بضمان النظام الداخلي بإصلاح سلك الشرطة، ويجب كذلك أن تعمل البلدان المغاربية على تفعيل، وتقوية اتحاد المغرب العربي، ليصبح فضاءً اقتصادياً وجيوستراتيجياً مؤثراً في المشهد الدولي، وقادراً على تغيير سياسات الدول الغربية تجاه القضايا العربية، من خلال استعمال لغة المصالح ومنطق المقايضات والتنازلات المتبادلة. ولعل أول عقبة يجب تجاوزها على هذا الدرب هي معضلة الصحراء الغربية التي يتوجب على الجزائر والمغرب أن يتحليا بالمرونة المطلوبة للتوصل بشأنها إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف ويضع حدا يرضي الطرفين، وهذا ما عمل على تعطيل مؤسسات المغرب العربي وعرقلته مسيرته.

كما أنه يتوجب على البلدان المغاربية تكثيف التعاون الاقتصادي، والتنسيق العسكري والاستخباراتي من أجل مواجهة العصابات الإرهابية التي تنتشر فساداً في كل الفضاء المغاربي، وتسعى إلى عرقله الجهود المبذولة داخله من أجل الانتقال السلس إلى النظام الديمقراطي الذي تطمح إلى إقامته كل الشعوب المغاربية، علماً أن تحقيق هذا الهدف في مختلف أبعاده يتطلب وجود إرادة سياسية مشتركة ورؤية إستراتيجية موحدة لمستقبل التكامل المغاربي ولطبيعة مشروع المجتمع الذي يجب أن يقام داخله في منظور ما سوف يواكب ظاهرة العولمة من تحديات يلزم رفعها ومن رهانات يجب كسبها⁽²⁾.

¹ دونالد جبه بلانتي، تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية، معهد السلام الأمريكي، SPECIEL REPORT، ص.06، من الموقع الإلكتروني: [2301constitution AVE. Nw.washington.dc20037] تاريخ التصفح 2015/03/04، التوقيت، 08:45.

² محمد الأمين ولد الكتاب، "تداعيات حرب الشمال المالي على الأوضاع في موريتانيا"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر المغاربي الدولي حول: "التحديات الأمنية في الدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة"، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، أيام 27-28، فيفري 2013.

مواجهة تداعيات الحرب على ليبيا عن طريق:

- تقوية جبهاتها الداخلية من خلال انتهاج سياسة توافقية تشرك كافة القوى الوطنية الحية، تفعيل وسائلها العسكرية والإستخباراتية من خلال تكثيف تعاونها مع بلدان الجوار في الفضائين المغربي والساحل الصحراوي ومع البلدان المحبة للسلام، تأمين حدودها وتحصين منشآتها الاقتصادية وبنيتها التحتية الإستراتيجية ما أمكنها ذلك، العمل بالتعاون مع دول الجوار على تطوير التناقضات والاحتكاكات ذات الطابع القبلي والعرقى والإيديولوجي، السيطرة على تدفق اللاجئين إلى البلاد من خلال المراقبة والتأطير والإيواء، إضافة إلى كل ما يستلزمه تطور الأحداث من إجراءات تنظيمية وترتيبات أمنية.⁽¹⁾
- إنّ الأزمات الأمنية الشاملة في المنطقة المغربية/الساحلية/الصحراوية من الخارج، عبارة عن تداعيات للأزمات الأمنية الشاملة الناتجة عن تغيرات النسق الإقليمي والدولي، ومن أسفل أي من الداخل عبارة عن تداعى التغيرات التي تهزّ النسق الوطني أو بالأحرى الأنساق الوطنية، بفعل الضعف المزمن لمستوى الحكومة الداخلية للهياكل الدوتية والمجتمعية معا، وهذه الهزات الأمنية الشاملة التي يشهدها "النسق الإقليمي المغربي/الساحلي/الصحراوي في إفريقيا"، هي انعكاس مباشر لما يتعرض له "النسق الدولي المعولم الجديد المتعدد الأقطاب"، من ديناميكية تغيرات ظرفية وهيكلية، ما يُعرض أمن المنطقتين برمتها، إلى إختلالات بنوية جديدة، قد تعيد بسببها في المستقبل المنظور والبعيد، رسم خريطة جيوسياسية وجيوستراتيجية جديدة⁽²⁾.
- كما تبقى الاعتبارات السياسية، المتمثلة في تضارب المصالح بين دول الضفتين والأخذ بالحل الوسط، الذي لا يتلاءم في الغالب مع المعطيات البيئية، كذلك الشأن بالنسبة للاعتبارات الاقتصادية المتمثلة في نفي كل دولة صفة التلوّث للركيزة الاقتصادية التي تعتمد عليها، بالإضافة للعوائق التقنية، والعلمية لدول الضفة

¹ - دونالد جبه بلانتي، مرجع سابق، ص. 07.

² - من الموقع الإلكتروني [<http://claude.rochet.pagesperso-orange.fr/EU/art/euvsbc.pdf>] تاريخ التصفح 2015-09-10، التوقيت 11:00.

الجنوبية خاصة وهم أهم العوامل التي تؤثر سلبا في مكافحة التلوث في المتوسط وهو ما يستدعي تضافر جهود الجميع، وذلك بدمج البيئة ضمن المنظور الثقافي لبلدان المغرب العربي، ووضع خطط وسياسات بيئية، تضامن بيئي حقيقي وأوسع، استعمال تقنيات جديدة أقل كلفة وأكثر نجاعة بيئية، تبني مبادئ وتفعيلها كالتنمية المستدامة، الاستثمار في المجال البيئي، التفكير بشكل عميق لإنشاء إتحاد إقليمي خاص بالمتوسط، وهي الفكرة التي دعى إليها الرئيس "الفرنسي ساركوزي"⁽¹⁾.

والملاحظ من هذا الاتجاه أنه يتوجب على دول المغرب العربي الاهتمام بالبيئة والتنمية المستدامة، خصوصا، وأن الحلف الأطلسي في إطار تدخلاته المباشرة يستعمل المواد، والأسلحة المضرة بالبيئة والدول المغاربية لا تمتلك تقنيات متطورة لمواجهة هذا التهديد، ومن خلال هذا الفصل توصلت هذه الدراسة إلى أن دول المغرب العربي تشكل هدفا إستراتيجيا للدول الأطلسية في إطار نشاطها الهادف إلى الدخول في منطقة المغرب العربي، واسترجاع مستعمراتها الماضية، من خلال تبني عدة مشاريع تشمل محاربة الإرهاب (حالة الجزائر، والتدخل في ليبيا)، كانت تأثيرات سلبية على الدول المغاربية، وللتصدي لخطر التدخل الأجنبي لابدّ على بلدان المنطقة إعادة النظر في منظومة الأمن لهذه الدول حتى تتمكن من رفع مستوياتها عالميا وإقليميا.

¹ - معلم يوسف، "تأثير البيئة على الأمن في المتوسط"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: الأمن في المتوسط، الجزائر: جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أبريل 2008، ص.17.



تتمتع منطقة حوض المتوسط وبالأخص الدول المغاربية التي هي محل اهتمام هذه الدراسة بإمكانيات هائلة، وموارد تمكّنها من تحقيق مستويات هامة في مجال التنمية بكلّ أبعادها، خصوصا إذا ما قامت الفواعل السياسية في هذه الدول بإجراءات تمكّنها من تفادي أخطار العولمة الإقليمية، خصوصا والعالم يشهد اليوم تعاظم أدوار التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، وحلف الشمال الأطلسي، وإلا سيكون محتما على دول المغرب العربي البقاء على هامش حركة العالم اقتصادياً، سياسياً واجتماعياً والبقاء في دائرة ضيقة.

1- الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:

على ضوء هذه الدراسة التي تناولت الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي تجاه المنطقة المغاربية توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات الأساسية وتتمثل فيما يلي:

- تعتبر مفاهيم "الإستراتيجية"، "الأمن"، "الدفاع"، "السياسة الدفاعية" مفاهيم مترابطة، حيث أن كلاً منها يؤثر في الآخر، وعند تحديد كلّ مفهوم على حدى وجدت الدراسة أن السياسات الدفاعية هي مجموعة من الخطط، والبرامج، والاستراتيجيات التي تمكّن الدول من تنظيم دفاعها في سبيل الحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي، وهي تتأثر بطبيعة الأهداف الإستراتيجية الموجهة ضدّ أمنها الوطني .
- أنّ حلف الناتو منظمة إقليمية عسكرية، لها اختصاصات محدّدة ومحصورة لا يجوز تخطيها بمبررات زائفة لفرض الحضارة الغربية منهجاً، وسلوكاً على العالم أي فرض الهيمنة والسيطرة تحت تهديد السلاح.
- تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية حلف الناتو كآلية عسكرية من الآليات التي تفرض بها هيمنتها وسيطرتها تحت زعم أنها تقف على رأس النظام الدولي، لذلك يجب الاعتماد على قوات حفظ السلام التي شكّلتها الأمم المتحدة، وعدم القبول أو الاستعانة بحلف الناتو بدلاً عنها لأن ذلك يشكل مخالفة لميثاق الحلف الأطلسي، والقواعد العامة في قانون المنظمات الدولية.

- إنَّ خطط توسيع "الناتو"، تتضمن أبعادًا إستراتيجية تتجاوز مصلحة الأمن الأوروبي، ويأتي في مقدمتها تلك الأبعاد الخاصة بخدمة أهداف الإستراتيجية الأمريكية التي تسعى لتعزيز دورها القيادي على حساب الدور الروسي، وهذه الخطط تتطابق مع الدوائر الحضارية المتصارعة التي رسمها "صاموئيل هنتينغتون" باعتبار روسيا قائدة الحضارة "السولافية الأرثوذكسية"، كما تستبعد الصين "الكنفوشوسية"، وتستبعد الدائرة العربية الإسلامية.
- وإجابة على الإشكالية المركزية في هذه الدراسة، هناك نتيجة أساسية وهي أنَّ الاستراتيجيات، والمشاريع التي تبناها حلف (NATO)، تجاه المغرب العربي لاسيما تدخله المباشر في (ليبيا)، أدى إلى القضاء على كلِّ أشكال التنمية والمشاريع التي كانت تسعى الدولة لبنائها في مختلف الميادين (الاقتصادية السياسية، الاجتماعية...)، والوضع الحالي في (ليبيا) متميّز بحالة اللاإستقرار والأمن وظهور تهديدات مسّت حتىّ الدول المجاورة كالإرهاب، الجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات.
- كما أنَّ المشاريع التي تبناها (NATO) في إطار "الحوار المتوسطي" و"مشروع الشراكة من أجل السلام"، كلها تهدف إلى ربط الدول المغربية بالضفة الأوروبية قصد الإطلاع المباشر على الأوضاع، وعمليات المناورات العسكرية في إطار تبادل الخبرات ما هي إلا إستراتيجية غربية للإطلاع على مدى قوّة دول المغرب العربي في الميدان العسكري.

2- اقتراحات الدراسة:

- بناءً على مجموعة الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هناك جملة من المقترحات لعلَّ أهمها ما يلي:
- المطلوب من دول المغرب العربي عموماً توسيع علاقاتها الإفريقية بشكل متكامل والعلاقات المغربية المغربية (البيئية)، بشكل خاص بتطوير، وإرساء أطر التعاون الشامل آخذاً في الاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت على المنطقة والعلاقات الدولية والمصالح الإفريقية المغربية.

- فالدول المغاربية وفي مقدمتها الجزائر والمغرب مدعوة إلى تسريع استكمال بناء الاتحاد المغاربي، وتفعيل مؤسساته وهياكله بما يضيف نجاعة أكبر على التعاون والشراكة المغاربية الإفريقية على مستوى المنطقة الساحلية، والصحراوية حيث أن حالة اللأمن فيها تعود بالسلب على كل دول شمال إفريقيا دون استثناء، وإيماناً بحتمية المصير المشترك، وترابط المصالح بين شعوب المنطقة، وهذا ما قصده الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** بقوله: "... بات الصوت الوحيد غير المسموع، والطرف المنفرد غير مستساغ والحوار الثنائي الذي يتناول القضية المتعددة غير مجدٍ، وإنما هي تكتلات إقليمية، ودولية تقوم على أساس تبادل المنافع والمصالح".

وهذا ما يلحّ عليه الأفارقة ودول المغرب العربي في مواجهة تحديات الأمن والاستقرار على أن تلتزم هذه الدول بمبدأ التعاون المتبادل والتشارك والتشاور، وعدم الميل إلى تقديم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

- وعلى حدّ قول المفكر المغربي "المهدي المنجرة": " سيشهد القرن المقبل انتقال المجتمع الإنساني من حضارة الإنتاج إلى حضارة المعرفة، تمثل فيها المعلومات المعرفية والبنوك الإعلامية المقاييس الكبرى لرأس المال بدلاً من مقاييس الذهب والأرصدة المالية"، لذلك يتوجب على الدول المغاربية الاهتمام بالجانب المعرفي وتشجيع البحث العلمي بتوفير الشروط اللازمة للباحثين، والمفكرين حتى تتمكن من كشف استراتيجيات السيطرة الغربية في الوقت المناسب لتتفادى الأخطار.

- ولا سبيل إلى تحقيق الأهداف الكميّة والنوعيّة، ومقاصد البقاء والرفق مع المقاصد الحضارية إلا في نطاق تنمية شاملة تتخذ من الأفق الجهوي مجال انتشارها، ومن بناء فضاء التضامن والتعاون، فليس بإمكان أي واحد من الأقطار المغاربية أن يصل إلى مراتب التنمية الشاملة بمفرده على انفصال، مهما كان حجم موارده وإمكاناته لأن هذه التنمية هي بالأساس عملية إبداع حضاري، قوامها الاعتماد الجماعي على النفس، ونحن في هذا الجناح الغربي من الأمة العربية مجتمّع على أسس التشارك في القيم، والتشابه في مختلف العادات والتقاليد.

- كما أنّ النظام العالمي يشهد تغيرات متسارعة، تحاول القوى المهيمنة عليه توظيف المفاهيم، والقدرات، والوسائل المتاحة لديها لتدعيم هيمنتها وتوطيد نفوذها. وهكذا فقد تعرّضت مفاهيم السيادة الوطنية في ظلّ هذه التغيرات العالمية الجديدة لعملية إعادة تقييم، ولعلّ أبرز مثال يوضح هذا المفهوم الوضع في "ليبيا" أين برز خرق السيادة الوطنية لأحدى الدول المغاربية من طرف الحلف الأطلسي في ظلّ الصمت الذي تلتزم به دول المغرب العربي، فمتى ستدرك هذه البلدان خطر التدخّلات الأجنبية؟ وإلى متى سيطول صمتها ومواقفها السلبية؟

قائمة المصادر والمراجع

I- باللغة العربية:

- أولا- المصادر:

1. القرآن الكريم:

- سورة قريش ، الآية: {02- 04}، برواية ورش عن نافع.

2. الوثائق الرسمية و القانونية:

1. الميثاق التأسيسي لحلف شمال الأطلسي

- ثانيا- المراجع:

أ- الكتب:

1. أبو خزام، إبراهيم ، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام (بيروت: دار الكتاب المتحدة، ط.1 ، 1999).
2. أحمد أبو الخير، السيد مصطفى ، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1، 2010).
3. (———) ، النظرية العامة للأحلاف العسكرية (مصر: أترك للنشر والتوزيع، ط.1، 2005).
4. (———) ، إستراتيجية فرض العولمة الآليات ووسائل الحماية (القاهرة: إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع ، ط.1، 2008).
5. أعميرايو أحميده، من تاريخ الجزائر الحديث (الجزائر: دار الهدى، ط.2، 2009).
6. إيفودالر وآخرون، هلال الأزمات الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، تر: البستاني، حسان (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2006).
7. الأيوبي، محمد ياسر: النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع أمني (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط.1، 2008).

8. بخوش، مصطفى، حوض البحر المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.1، 2006).
9. براهيم، عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1996).
10. برقاوي، أحمد وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير: بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (القاهرة: مكتبة مدلولي، ط.1، 2003).
11. بسيوني، هبة الله أحمد خميس، الإرهاب و الصراع و العنف في الدول الغربية (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2011).
12. البطوش، معاذ أحمد، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق (عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012).
13. ثامر، كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج الاستراتيجية الدولية في عصر العولمة (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط.1، 2002).
14. الجاسور، ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2007).
15. الجوهرى، يسرى، جغرافيا المغرب العربي (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ط.1، 2001).
16. حداد، سليم، التنظيم القانون للبحار و الأمن القومي العربي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 1994).
17. حسنين توفيق، إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2001).
18. حسين، خليل، النظام العالمي الجديد و المتغيرات والدولية (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.1، 2009).
19. (———)، التنظيم الدولي، المجلد الثاني: المنظمات القارية والإقليمية (بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، ط.1، 2010).

20. حسين، خليل وحسين، عبّيد، الإستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي إستراتيجيات الأمن القومي الحروب وإستراتيجية الاقتراب غيرا لمباشر (بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية، ط.1، 2013).
21. حقّي، سعد توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.2008، 1).
22. حقّي، سعد توفيق، مبادئ العلاقات الدولية (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2000).
23. الحيايلى، نزار إسماعيل، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط.1، 2003).
24. دوروتي ،جيمس وبالسغراف، روبات، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي (بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ولتوزيع، ب.ط ، 1975).
25. الدوري، عدنان طه، العلاقات السياسية الدولية (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، ط.4، 1998).
26. ربيع، داغر، إسرائيل والصراع المستمر، (بيروت :الشركة الوطنية للمطبوعات والنشر، ط/1، 2007).
27. الزوكة، محمد خميس، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، (الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، ط.1، 2011).
28. السبايلية، عامر زياد، الإدارة الأمريكية العامة (في الشرق الأوسط الدبلوماسية والسياسة الخارجية محدداتها وانعكاساتها) (الأردن: عالم الكتب الحديث، ط.1، 2010).
29. السروّجي، محمد محمود، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية من الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ب.ط، 2005).

30. سليم ،السيد،محمد، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1989).
31. الشاوش،خليفة عبد السلام،الإرهاب والعلاقات العربية الغربية (عمان:دار جرير للنشر والتوزيع، ط.1،2008).
32. شكري،محمد عزيز،الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ،الكتاب رقم.07 (الكويت : سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1978).
33. شلبي ،محمد، ،المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقتراب الأدوات (الجزائر: ب. د.ن،ب.ط ، 1997).
34. شلبي،أمين ، نظرات في العلاقات الدولية (القاهرة: عالم الكتب،ط.1، 2008).
35. شيببي ،لخميسي ،الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008 (مصر :المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط.1، 2010) .
36. صبح، علي، الصراع الدولي في نصف قرن (1945 - 1995)، (بيروت:دار المنهل اللبناني، ط.2، 2006).
37. عارف،نصر محمد،إبستمولوجيا السياسة المقارنة- النموذج المعرفي ،النظرية، المنهج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2002).
38. عبد السلام جمعة زاقود،الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد(قراءة في حصاد وقائع و أحداث عقدين من الزمن) 1989-2011 (مصر:شركة الأهرام المصرية، ط.1، 2011).
39. عبد المنعم حسين ،أحمد ، أصول البحث العلمي، ج. 01 (مصر: المكتبة الأكاديمية، ط.1،1996).
40. عماد جاد،الحلف الأطلنطي ، مهام جديدة في بيئة مغايرة (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ط.1، 1988).

41. عمر برامة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية أحداث و مواقف (الجزائر : دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، ط.1، 1992).
42. غالي ،بطرس ،بطرس ،الإستراتيجية و السياسة الدولية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ط.1، 1978)
43. غربي محمد، الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ب/ط، ب.س.ن).
44. غريب، إيدمون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط.1، 2002).
45. فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ و خاتم البشر ،تر: حسين أحمد أمين (القاهرة :مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط.1، 1993).
46. قنديلجي، عامر إبراهيم، البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات (عمان: دار اليازوري العلمية، ط.1، 1999).
47. اللاوندي، سعيد، أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة (مصر: شركة نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، ط.2، 2004).
48. (———) ،أمريكا-أوروبا ساكس بيكو جديد في الشرق الأوسط ملامح أولية لوفاق دولي جديد (مصر: نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، ط.1، 2006)
49. لينتل، ريتشارد ، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج ، تر: هاني تابري (بيروت :دار الكتاب العربي، ط.1، 2009).
50. المخادمي رزيق، عبد القادر، الحلف الأطلسي من الحرب الباردةإلى حروب الهيمنة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.1، 2014).
51. (———) ، (النظام الدولي الجديد....الثابت والمتغير) (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.4، 2010).

52. مرسلي، ليلي و وهبان، أحمد ، حلف شمال الأطنطي :العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945-2000 (الإسكندرية : دار الجامعية الجديدة للنشر، ب.ط، 2001).
53. مسعد، محيي محمد ،المجتمع العربي و أهم تحديات العولمة ،الكتاب الأول : التحديات القانونية (الإسكندرية:مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط.1، 2004) .
54. المشاقبة، أمين و شبلي،سعد شاكر ، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990- 2008) (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012).
55. منذر،محمد،مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة (بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط.1، 1997).
56. منصور،ممدوح،سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية (القاهرة:مكتبة مدبولي ، ط.1، 1997).
57. الناصر، عبد الواحد ، المتغيرات الدولية الكبرى متغيرات السياسة الدولية في بدايات القرن الحادي والعشرين (المغرب: مطبعة النجاح الجديدة ، ط.1، 2004) .
58. ناصيف، يوسف حتي ،النظرية في العلاقات الدولية (لبنان :دار الكتاب العربي، ط.1، 1985) .
59. هاني، حبيب: الشرطة الأوروبية المتوسطة مالها وما عليها ,وجهة نظر عربية (باريس :المنشورات الجامعية والعلمية، ب.ط، 1998) .
60. ياغر، هاري آر،الإستراتيجية و محترفو الأمن القومي:التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن العشرين ،تر:رابح محرز وآخرون (أبو ظبي:مركزا لإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط.1، 2011).
- ب- الموسوعات و القواميس:
1. الكيالي، عبد الوهاب،الموسوعة السياسية، ج.01 (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، 1983).

2. (———) ، الموسوعة السياسية، ج. 02 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى 1985).

3. (———) ، الموسوعة السياسية، ج. 03 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى 1985).

ج- المقالات (المجلات و الجرائد):

1. بإسماعيل، عبد الكريم، "التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، ع. (12)، جانفي 2015.

2. بسيوني، عبير، "الولايات المتحدة الأمريكية و التدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، ع. (127)، 1997.

3. بشّينية، عبد الغني، "إعداد الدولة للدفاع"، مجلة الجيش، ع. (58)، الجزائر، جوان 2012.

4. بن خليف، عبد الوهاب، "تجاذبات المصالح الأوروبية - الأمريكية في منطقة المغرب العربي"، مجلة المفكر، ع. (11)، الجزائر، ب.س.ن.

5. بوبرطخ، نسيم، "الأمن و الدفاع"، مجلة الجيش، ع. (583)، الجزائر، فيفري، 2012.

6. بوزغاية، جمال، "مفهوم الدفاع"، مجلة الجيش، الجزائر والاتصال، ع. (62)، جانفي 2002.

7. جندي، عبد الناصر، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر، ع. (05)، الجزائر، ب.س.ن.

8. عوكل، هشام، "على حلف الناتو أن يتغير"، جريدة العروبة، ع. (183)، بلجيكا: الخميس: 09 - 04 - 2009.

9. غالي، بطرس بطرس، "التكتلات و الأحلاف الدولية في عصر الوفاق" ،تر: محمد عزيز شكري، مجلة السياسة الدولية، ع. (38)، 1974.

10. الكيلاني، هيثم، "الشراكة الأوروبية المتوسطية" تحليل نتائج مؤتمر برشلونة، مجلة شؤون الأوساط، ع.(49)، فيفري 1996.
 11. اللاوندي، سعيد، "جهاز ال C.I.A يدير حلف الناتو"، مجلة السياسة الدولية، ع.(63)، 1999.
 12. لكّال، أمال: "بوتفليقة يعلن رسمياً رفع حالة الطوارئ"، جريدة النهار، ع.(1025)، الصادرة بتاريخ: 23 فيفري 2011 .
 13. مجدوبي، حسين، "بعد سباق سلاح الجو المغرب والجزائر واسبانيا في سباق تسلح بحري"، مجلة شؤون عربية ، ع.(07)، أبريل 2008.
 14. المُسفر، محمد صالح، "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.(13)، بيروت، 2007.
 15. مَعيوف، محمد، "الأمن الدولي تحديات و تهديدات"، مجلة الجيش، ع.(594)، الجزائر، جانفي 2013.
 16. الهوّاري، أنور، "الناتو الجديد مستقبل الأمن الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، ع.(129)، جويلية 1997 .
- د- الملتقيات، الندوات العلمية و المؤتمرات:
- الملتقيات:
1. خشانة، رشيد، "سباق التسلح في المغرب العربي"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرّهانات والتحديات، 27-28 فيفري 2013، الجزائر: جامعة ورقلة.
 2. شلبي، محمد، "الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة" مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: "الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة" جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2004-2005.
 3. عبد الكريم، جمال، "الدفاع الوطني بين متطلبات الأمن الفكري و مقومات الأمن الاستراتيجي"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية أيام 12-13-2014، الجزائر: جامعة ورقلة.

4. مسرّة، أنطوان، "سياسة الدول الصغرى في الدفاع و الأمن ثقافة انعزالية تقدمية في العلاقات الخارجية سياسة دفاع و أمن للسلام في لبنان"، ضمن فعاليات أشغال الملتقى الدولي حول: التجربة السويسرية في تنظيم الأمن والدفاع الجلسة الثانية: تنظيم الجيش السويسري 27-28-29، (لبنان، 2012).

5. يوسف، معلم، "تأثير البيئة على الأمن في المتوسط"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: الأمن في المتوسط، الجزائر: جامعة قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، أبريل 2008.

- الندوات العلمية:

1. عشقي، أنور ماجد، [الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة]، مداخلة مقدمة ضمن الندوة العلمية بعنوان: التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، الرياض: أيام 21-23- مارس 2005.

2. منير، صديق الطيب، [المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي]، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الندوة العلمية حول: "قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية"، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، أيام 25-26-27 فيفري 2008).

- المؤتمرات:

1. الكتاب، محمد الأمين ولد، «تداعيات حرب الشمال المالي على الأوضاع في موريتانيا»، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر المغربي الدولي حول: "التحديات الأمنية في الدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة"، (الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة ورقلة أيام 27-28، فيفري-2013.

2. اللاوندي، سعيد، «الثقافة والسياسة والاقتصاد في العلاقات الأورومتوسطية»، مقالة ضمن المؤتمر الدولي: "أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية: نحو رؤية عربية للتفعيل"، تنسيق علمي: نادية محمود مصطفى (القاهرة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، 2007).

هـ- المذكرات والرسائل الجامعية:

1. الأمين، لعجال أعجال محمد، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، (2006-2007).
2. براهيم، مريم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص : دراسات مغاربية، الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة، (2011-2012).
3. بن لمخربش، أسماء، التوازنات الإقليمية بمنطقة المغرب العربي: المحددات والرهانات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، (2010-2011).
4. بوعمامة، زهير، سياسة إدارة الرئيس "بيل كلنتون" في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، (2007 - 2008)
5. الجرابعة، رجائي سلامة، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الشرق الأوسط، (2011-2012).
6. جندلي، عبد الناصر، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، (2004-2005).
7. رياض، مزيان، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة باتنة، (2004-2005).

8. زلاقي، حبيبة ،تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة،(2009 - 2010)
9. سعيد، قاسم مقبل ، البعث الأمني في إستراتيجية دول الخليج العربي، أطروحة دكتوراه دولة، في العلوم السياسية تخصص: علاقات الدولية، الجزائر:جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام الموسم الجامعي،(2003-2004).
10. السويسي،جمعة أحمد ،المغرب العربي التحديات الداخلية و التهديدات الخارجية،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلاقات الدولية،جامعة الجزائر، (2004-2005)
11. طويل، نسيمه ،الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا :دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص:علاقات دولية ،الجزائر :جامعة الحاج لخضر باتنة ،الموسم الجامعي،(2009-2010)
12. علاء الدين،زردومي،التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط نظام القذافي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص:دراسات مغربية ،الجزائر:جامعة محمد خيضر بسكرة،(2012-2013).
13. لطفى،صور،التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة البحر المتوسط ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص:علاقات دولية،الجزائر:جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الموسم الجامعي،(2011-2012).
14. وهيبه، تباني، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة :ظاهرة الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية تخصص : دراسات متوسطية ومغربية ،(الجزائر: جامعة مولود معمري،تيزي وزو 2013-2014).

و- المحاضرات (غير المنشورة):

- عبد العالي عبد القادر، نظرية العلاقات الدولية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر ،تخصص:دراسات مغاربية ،الجزائر:جامعة سعيدة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الموسم الجامعي (2014-2015).

ز- الوَيْبِلِيـــوغرافيًا :

- الكتب باللغة العربية:

1. أوتيكييف ، أناتولي، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، تر:أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي (القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة، ط.1، 2003).متوفر على الموقع الإلكتروني: [WWW.ibtesama.com/Vb].

2. باري ، هجز و إيفان، يلبراند، اكتشاف المستقبل العالمي وصياغته، تر:هند تركي السديري (الرياض:مكتبة العبيكان، ط.2، 2008)، متوفر على الرابط الإلكتروني: [www.books4ALL.NET].

3. تشومسكي، نعوم، الحادي عشر من أيلول الإرهاب والإرهاب المضاد، تر:ريم منصور الأطرش (سوريا :دار الفكر، ط.1، 2003)، كتاب متوفر على الرابط الإلكتروني: [www.Iqra.foumarabia.com].

4. حمدان، محمد، الحرب الناعمة (لبنان: دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2010)، متوفر على الرابط الإلكتروني: [www.daralwalwlaa.com].

5. فوكوياما، فرانسيس، أمريكا على مفترق الطرق (ما بعد المحافظين الجدد)، تر:محمد محمود التوبة، (الرياض:مكتبة العيكان، ط.1، 2007)، متوفر على الرابط الإلكتروني: [WWW.Books4ALL.NET].

- الموسوعات و القواميس:

1. سَعِيْفَانْ، أحمد، قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية الدولية، عربي، انجليزي، فرنسي (بيروت:مكتبة لبنان ناشرون، ط.1، 2004)، متوفر على الرابط الإلكتروني: [www.iqra.ahlamontada.com].

2. غريفيتس، مارتن وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ط.1، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث 2008)، متوفر على الرابط الإلكتروني: [\[www.gcc.ae\]](http://www.gcc.ae).
3. الكافي، إسماعيل عبد الفتاح ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- انجليزي) متوفر على الرابط الإلكتروني [\[www.kotobarabia.com\]](http://www.kotobarabia.com) - المقالات (المجلات و الجرائد):
 1. بن عنتر، عبد النور، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين..... نظرة إستشرافية وموقع العالم الإسلامي فيها"، مجلة شؤون الأوسط , قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، من الموقع الإلكتروني: [\[jcforstudies@aljazeera.Net\]](mailto:jcforstudies@aljazeera.Net)
 2. جبر، دنيا محمد وابتسام حاتم علوان ، " الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية و تأثيرها على توازن القوى الدولي " ، من الموقع الإلكتروني: <http://www.nato.org>.
 3. راشد، جلال ، "حقيقة ماجرى في ليبيا "، من الموقع الإلكتروني: [http://www.masRess.com/author](http://www.masRess.com/author/?Mame).
 4. عامر، حسان، "الموقف العربي من الأزمة في ليبيا"، من الموقع الإلكتروني : [\[http://www.alamyia.org/index.php?option=com\]](http://www.alamyia.org/index.php?option=com)
 5. العايب، خير الدين ، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي"، من الموقع الإلكتروني: <http://www.fikv/18/15army.pdf.a>: www.reefnet.gov.sy/blogbooks projet
 6. عمر، العمري، "مشروع الحكم الذاتي وآفاق التعاون المغربي"، مجلة الفقه والقانون، من الموقع الإلكتروني: [\[www-magalah.new.ma\]](http://www-magalah.new.ma).
 7. بدون مؤلف، "تنسيق وإدماج السياسات الأوروبية في مجال الأمن والدفاع مع مقتضيات مسار برشلونة" من الموقع الإلكتروني: [\http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-

8. بدون مؤلف، "النفط الليبي" من الموقع الإلكتروني: <http://www.Libyan>

[yout hs com/vb/t135.html]

- الملتقيات، الندوات العلمية و المؤتمرات:

- محمد الأمين ولد الكتاب، "تداعيات حرب الشمال المالي على الأوضاع في

موريتانيا"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر المغاربي الدولي حول: التحديات الأمنية

في الدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الجزائر: كلية الحقوق و العلوم

السياسية جامعة ورقلة أيام 27-28 فيفري-2013. من الموقع الإلكتروني:

[<http://claude.rochet.pagesperso-orange.fr/EU/art/euvsbc.pdf>]

- المذكرات والرسائل الجامعية:

- قريب، بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه - التحديات

والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص

دبلوماسية وعلاقات دولية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة (2010 - 2011)

من الموقع الإلكتروني: [www.pdfactory.com].

- الوثائق الرسمية و القانونية:

1. جيه بلانتي، دونالد، «تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية»، معهد السلام

من الأمريكي، SPECIEL.REPORT،

الموقع الإلكتروني]

[2301constitutionAVE. Nw.washington.dc20037].

2. منظمة العفو الدولية، «ليبيا الضحايا المنسيون لضربات الناتو حلف "الناتو"»،

(المملكة المتحدة: مطبوعات منظمة العفو الدولية، ط.1، 2012)، رقم الوثيقة

(MDE19/003/2012)، من الموقع الإلكتروني: [www.amnesty.org].

- المواقع الإلكترونية:

1. [<http://claude.rochet.pagesperso-orange.fr/EU/art/euvsbc.pdf>]

2. [<http://ar.wikipedia.org>]

3. [<http://www.ladocumentationfrancaise.fr/cartotheque>]

.4 [<https://www.google.dz/search>]

.5 [www.marocainsdumonde.gov.m]

II- المراجع باللغات الأجنبية:

a) Livres:

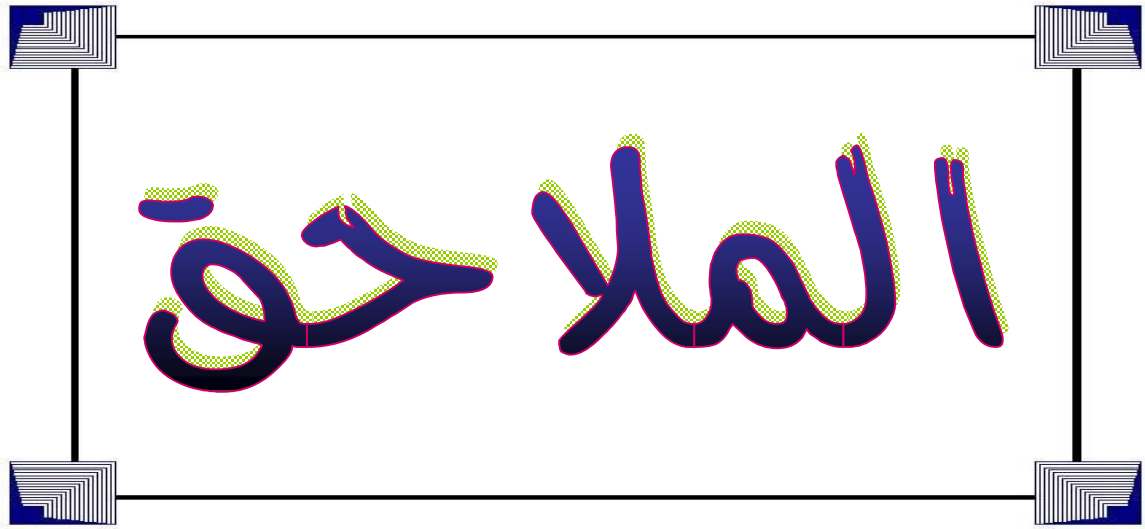
1. Yahiya H. Zoubir, Haizam Amirah Fernandez, **North Africa: Politics, region, and the Limits of Transformation.**(New York: Rout ledge, 2008
2. Farid Zakaria, **From wealth to power the unusual origins of Americas world role,**(primcetion university – press 1998) .
3. James N, Rosenan, and all, **world politics, an introduction.** (New York: The free press,1976.)

b) Articles

1. Amar Mansouri , "Ces grands périls qui nous guettent" ; Revue mensuelle de l'armée nationale populaire ;éditée par l'Etablissement des publications militaires N° 575 Juin 2011.
2. Ernst B. Haas, "The balance of power: prescription, concept, or propaganda", world politics, vol.5, no.4 (July 1953).
3. Jmes Murdoch and Toddler, "NATO burd en staring and the force of change: future observation",international studies quarterly , vol 35. N°1 -1991.
4. Nassim Boubertak, "sécurité et défense", Revue mensuelle de l'armée national populaire ;l'Algerie:éditée par l'Etablissement des publications militaire, N°583,février 2012.
5. Thierry Balzacq, « Qu'est-ce que la sécurité nationale? », in: La revue internationale et stratégique, n° 52, hiver, 2003-2004 .
6. Thomas More Institut, "Towards a Sustainable Security in the Maghreb": An Opportunity for the Region, a Commitment for the European . Special Report Union. Thomas More Institute, April 2010.

c) Articles D'Internet:

1. James M. Goldgeire ", the future of NATO."council special. Rapport NO.51 February 2010 ,[www.cfr.org]



<

الملحق رقم 01: جدول خاص بدول حلف شمال الأطلسي

الملاحظات	الانتساب	الدولة	الراية	تاريخ الانضمام
	دولة مؤسسة	بلجيكا		4 أبريل 1949
	دولة مؤسسة	كندا		4 أبريل 1949
	دولة مؤسسة	الدنمارك		4 أبريل 1949
سحبت فرنسا قيادتها العسكرية سنة 1966، منذ ذلك العام حتى عام 1993 كانت منفردة عن البنية السياسية لحلف الناتو. وقد قرر الرئيس الفرنسي <u>ساركوزي</u> عام 2009 عودة فرنسا لقيادة حلف الناتو عسكرياً بعد انقطاع 43 عام	دولة مؤسسة	فرنسا		4 أبريل 1949
لم تكن لأيسلندا قوة عسكرية قائمة، فقد بقيت بعض القوات الأمريكية بشكل طارئ هناك (سُحبت هذه القوات عام 2006)، أرسل الدفاع البحري الأيسلندي في الآونة الأخيرة بعض القوات المدربة في النرويج إلى حلف الناتو	دولة مؤسسة	آيسلندا		4 أبريل 1949
	دولة مؤسسة	إيطاليا		4 أبريل 1949
	دولة مؤسسة	لوكسمبورغ		4 أبريل 1949
	دولة مؤسسة	هولندا		4 أبريل 1949
	دولة مؤسسة	النرويج		4 أبريل 1949
	دولة مؤسسة	البرتغال		4 أبريل 1949
	دولة مؤسسة	المملكة المتحدة		4 أبريل 1949
سحبت اليونان قواتها من حلف الناتو من عام 1974 حتى عام 1980 بسبب التوترات اليونانية التركية	الأولى	اليونان		18 فبراير 1952
	دولة مؤسسة	تركيا		18 فبراير 1952

9مايو 1955		ألمانيا	الثانية	في ذلك الوقت (أي عام 1955) التحقت ألمانيا بحلف الناتو تحت اسم ألمانيا الغربية، وبعد اتحاد ألمانيا الغربية والشرقية معاً (عام 1990)، بقيت ألمانيا مع حلف الناتو تحت اسمها الحالي
30مايو 1982		إسبانيا	الثالثة	
12مارس 1999		التشيك	الرابعة	
12مارس 1999		المجر	الرابعة	
12مارس 1999		بولندا	الرابعة	
29مارس 2004		بلغاريا	الخامسة	
29مارس 2004		إستونيا	الخامسة	
29مارس 2004		لاتفيا	الخامسة	
29مارس 2004		ليتوانيا	الخامسة	
29مارس 2004		رومانيا	الخامسة	
29مارس 2004		سلوفاكيا	الخامسة	
29مارس 2004		سلوفينيا	الخامسة	
1 أبريل 2009		ألبانيا	السادسة	
1 أيار 2009		كوسوفا	السادسة	

المصدر: الموسوعة العربية والإسلامية من الموقع الإلكتروني (http://ar.wikipedia.org) - تاريخ النشر: 2013-03-17

الملحق رقم (02): معاهدة حلف شمال الأطلسي واشنطن (04 أبريل 1949)

تؤكد أطراف المعاهدة إيمانها بأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ورغبتها في العيش في سلام مع كافة الشعوب و الحكومات.

وتؤكد الأطراف إصرارها على حماية الحريات و التراث و الحضارة المشتركة لشعوبها والقائمة على مبادئ الديمقراطية و الحرية الفردية و حكم القانون . كما تسعى لترسيخ الاستقرار و الرفاهية لمنطقة شمال الأطلسي. وتصر على توحيد جهودها من أجل الدفاع الجماعي و الحفاظ على السلام و الأمن . لذا فإنها توافق على معاهدة حلف الشمال الأطلسي.

البند الأول: تتعهد الأطراف - كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة- بتسوية أية نزاعات دولية تكون طرفا فيها، بالوسائل السلمية بحيث لا يتعرض السلام و الأمن و العدالة الدولية للخطر ، و كذلك تجنب اللجوء للتهديد باستخدام القوة في علاقاتها الدولية بأية صورة لا تتفق مع أهداف الأمم المتحدة.

البند الثاني: سوف تسهم الأطراف في المزيد من تنمية العلاقات الدولية السلمية، وذلك بتدعيم مؤسساتها الحرة ، و تحقيق فهم أفضل للمبادئ التي تقوم عليها هذه المؤسسات ، و بتشجيع الظروف التي تتيح الاستقرار و الرفاهية و سوف تسعى لإنهاء الخلافات في سياستها الاقتصادية الدولية و تشجيع التعاون الاقتصادي في ما بينها.

البند الثالث: من أجل تحقيق أهداف هذه المعاهدة بفاعلية، سوف تبقى الأطراف بشكل منفصل أو مشترك أو عن طريق الاعتماد الذاتي أو التعاون المشترك المستمر، و الفعال على قدراتها الفردية و الجماعية لمقاومة الهجوم المسلح .

البند الرابع: سوف تتشاور الأطراف في ما بينها عندما يكون هناك رأي أي منها – تهديد للسيادة – أو الاستقلال السياسي أو الأمن لأي منها.

البند الخامس: تتفق الأطراف على أن هجوم مسلح ضد أي منها في أوروبا أو أمريكا الشمالية سوف يعتبر هجوما عليها جميعا ، و بالتالي فإنها تتفق على أنه في حالة حدوث مثل هذا الهجوم، فإن كل منها – تطبيقا للحق الفردي و الجماعي في الدفاع عن الذات ،وفقا للبند (51) من ميثاق الأمم المتحدة – سوف تساعد الطرف أو الأطراف التي تتعرض للهجوم ، وذلك باتخاذ إجراء منفرد أو بالتنسيق مع الأطراف الأخرى

،بالصورة التي تراها ضرورية ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ،من أجل استعادة أمن منطقة شمال الأطلسي و الحفاظ عليها.

مثل هذا الهجوم المسلح ،و كل الإجراءات التي تتخذ في هذا الإطار،سوف يتم تبليغها على الفور لمجلس الأمن،و مثل هذه الإجراءات سوف تنتهي باتخاذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية لاستعادة السلم و الأمن الدوليين و الحفاظ عليهما.

البند السادس: لتحقيق البند الخامس فإن الهجوم المسلح على طرف أو أكثر يتضمن هجوما مسلحا على أراضي أي من الأطراف في أوروبا أو أمريكا الشمالية ،أو الإدارات الجزائرية التابعة لفرنسا أو أراضي تركيا،أو الجزر تحت حكم أي من الأطراف في منطقة شمال الأطلسي أو في مدار السرطان ،وعلى القوات أو السفن أو الطائرات الخاصة بأي من الأطراف داخل أراضيها أو في أجوائها أوفي أية منطقة أخرى بأوروبا حيث تنتشر قوات الاحتلال التابعة لأي من الأطراف في التاريخ الذي بدأ فيه سريان المعاهدة، أو في البحر الأبيض المتوسط ،أو منطقة شمال الأطلسي شرق مدار السرطان .

البند السابع: أن المعاهدة لا تؤثر ، ولا يمكن أن تفسر بأنها ستؤثر بأي شكل من الأشكال على الحقوق و الالتزامات ،في ميثاق الأطراف الأعضاء في الأمم المتحدة ،أو على المسؤولية الأولية لمجلس الأمن في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين.

البند الثامن: يعلن كل طرف أن أيًا من الارتباطات الدولية الحالية و أيًا من الأطراف الأخرى أو أي دولة ثالثة لا تتعارض مع بنود هذه المعاهدة ،كما يتعهد بأن لا يتورط في أي ارتباطات دولية تتعارض مع هذه المعاهدة.

البند التاسع: تشكل الأطراف مجلس يكون كل منها ممثلا فيه ،و ذلك لدراسة الأمور المتعلقة بتطبيق هذه المعاهدة ،و سوف يكون المجلس منظما بشكل يمكنه من الإجتماع الفوري في أي وقت ،و سوف يقيم المجلس أجهزة فرعية كما تقتضي الضرورة و بصفة خاصة ،سوف ينشأ على الفور لجنة دفاعية تتولى مهمة التوصية بالإجراءات الخاصة بتطبيق البندين (03 و05).

البند العاشر: تستطيع الأطراف، بإجماع الآراء، أن تدعو أية دولة أوروبية أخرى تكون في وضع يتيح لها تدعيم مبادئ المعاهدة والمساهمة في تحقيق الأمن لمنطقة شمال الأطلسي. وذلك بإيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة وسوف تبلغ الولايات المتحدة كل الأطراف بتلك المستندات.

البند الحادي عشر: سوف يتم التصديق على هذه المعاهدة، ويتم تنفيذ شروطها من جانب الأطراف بما يتفق مع أنظمتها الدستورية، و سوف يتم إيداع مستندات التصديق في أسرع وقت ممكن لدى حكومة الولايات المتحدة، والتي ستبلغ بدورها كل الأطراف الموقعة بما أودع إليها.

وسوف تدخل المعاهدة حيز التنفيذ في ما بين الدول التي صادقت عليها بمجرد إيداع تصديق أغلبية الموقعين، بما في ذلك تصديق بلجيكا و كندا وفرنسا و اللكسومبورغ و هولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، و سوف يبدأ سريانها بالنسبة للدول الأخرى ابتداء من التاريخ الذي سيتم فيه إيداع تصديقها.

البند الثاني عشر: بعد عشر سنوات من سريان المعاهدة، أو أي وقت بعد ذلك سوف تتشاور الأطراف إذا طلب أحدها ذلك، بهدف مراجعة المعاهدة، مع الوضع في عين الاعتبار العوامل التي تؤثر حينئذ على السلام والأمن في منطقة شمال الأطلسي بما في ذلك تطور الترتيبات الدولية والإقليمية بناء على ميثاق الأمم المتحدة وذلك من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

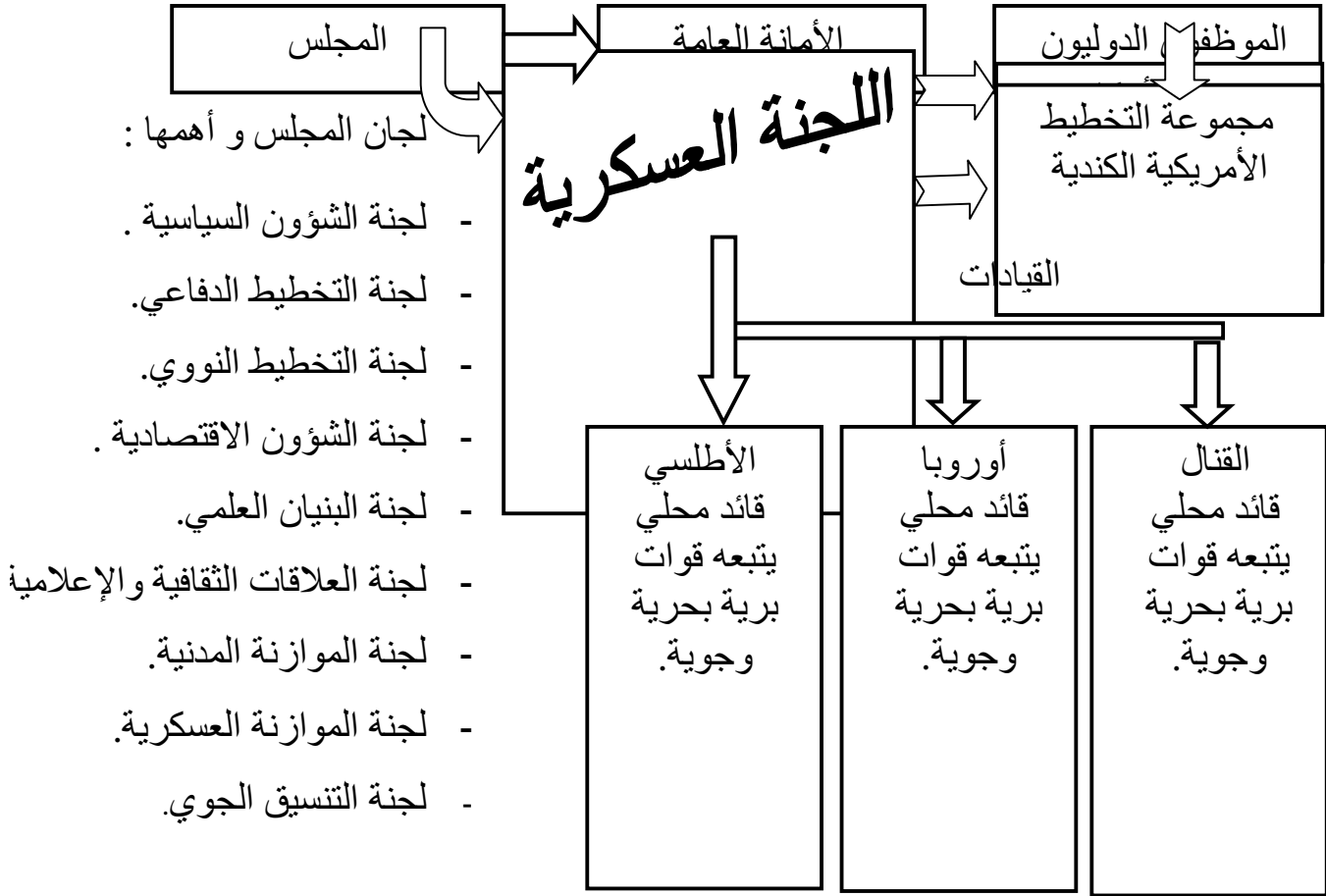
البند الثالث عشر: بعد سريان المعاهدة بعشرين عاما، يصبح من حق أي طرف أن يتخلى عن عضويته، وذلك بعد عام من تسليم هذا القرار لحكومة الولايات المتحدة التي ستبلغ بدورها الأطراف الأخرى بكل بلاغ من هذا النوع.

البند الرابع عشر: هذه المعاهدة - التي سيعتبر كل من نصيها الانجليزي والفرنسي صحيحا- سوف يتم إيداعها في أرشيف الولايات المتحدة، وسوف يبعث بنسخ معتمدة من هذه المعاهدة إلى الحكومات الأخرى الموقعة عليها²³¹.

1- لخميسي شيببي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008) (مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، صص 351-355.

الملحق رقم (03)

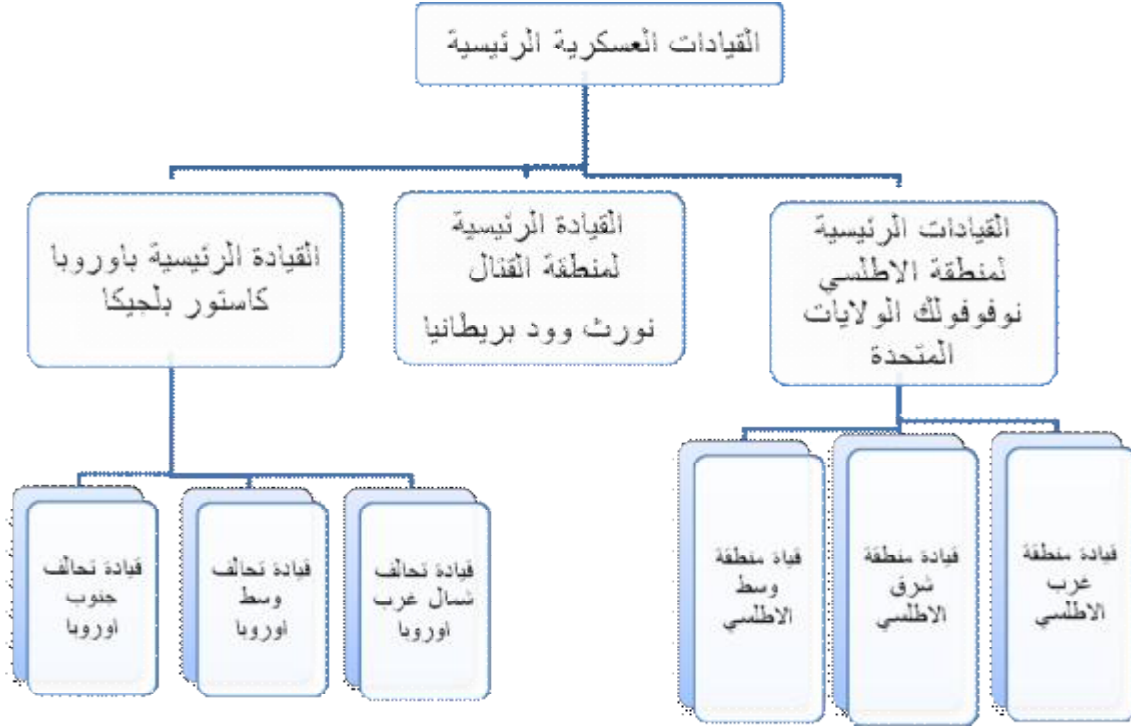
مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للحلف الأطلسي



المصدر: محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** (الكويت: عالم المعرفة، ب/ط، 1978)، ص 38.

الملحق رقم (04)

هيكل القيادات العسكرية الرئيسية



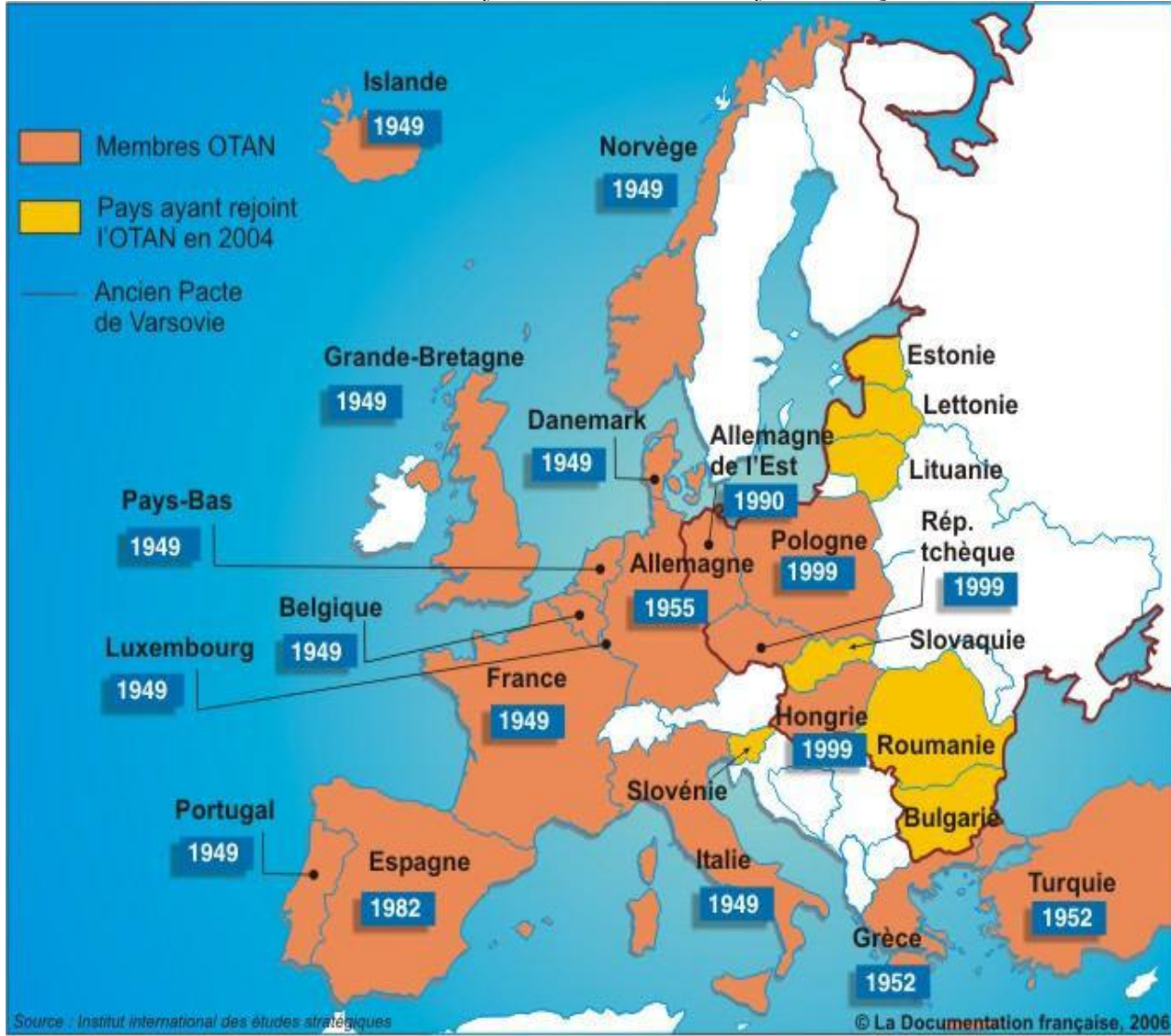
المصدر: لخميسي شبيبي، الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008. " (مصر: المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، ط. 1، 2010)، ص 176.

الملحق رقم (05): يوضح الهيكل التنظيمي الجديد لحلف شمال الأطلسي.



المصدر: عماد جاد، الحلف الأطلسي، مهام جديدة في بيئة أمنية متغيرة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ط.1، 1998، ص27).

الملحق رقم (06)
- التوسع التدريجي لحلف شمال الأطلسي سنة 2006 -



L'élargissement progressif de l'OTAN en Europe

Source : Documentation photographique n°8052

المصدر: من الموقع الإلكتروني

[<http://www.ladocumentationfrancaise.fr/cartotheque>], تاريخ التصفح 06-20-

2015، التوقيت 01:06.

الدولة	تاريخ انضمامها	الدول التي انضمت إلى الحلف في ما بعد	تاريخ انضمامها
ألبانيا	1994/2/23 م	بلغاريا	1994/2/14 م
أرمينيا	1994/10/5 م	التشيك	1994/3/10 م
النمسا	1995/2/10 م	المجر	1994/02/8 م
أذربيجان	1994/05/4 م	لاتفيا	1994/2/14 م
بلروسيا	1995/1/11 م	ليتوانيا	1994/1/27 م
البوسنة و الهرسك	2006/12/14 م	بولنده	1994/2/2 م
كرواتيا	2000/5/25 م	رومانيا	1994/1/26 م
إستونيا	1994/2/3 م	سلوفاكيا	1994/2/9 م
فلنده	1994/5/9 م	سلوفينيا	
جورجيا	1994/3/23 م		
إيرلنده	1999/12/1 م		
كازاخستان	1994/5/27 م		
قرغيزيا	1994/6/1 م		
مالطا	**		
مولدافيا	1994/3/16 م		
مونتينيغرو	2006/12/14 م		
روسيا	1994/6/22 م		
صربيا	2006/12/14 م		
السويد	1994/5/9 م		
سويسرا	1995/11/15 م		
طاجيكستان	1994/5/10 م		
أوكرانيا	1994/2/8 م		
أوزبكستان	1994/7/13 م		

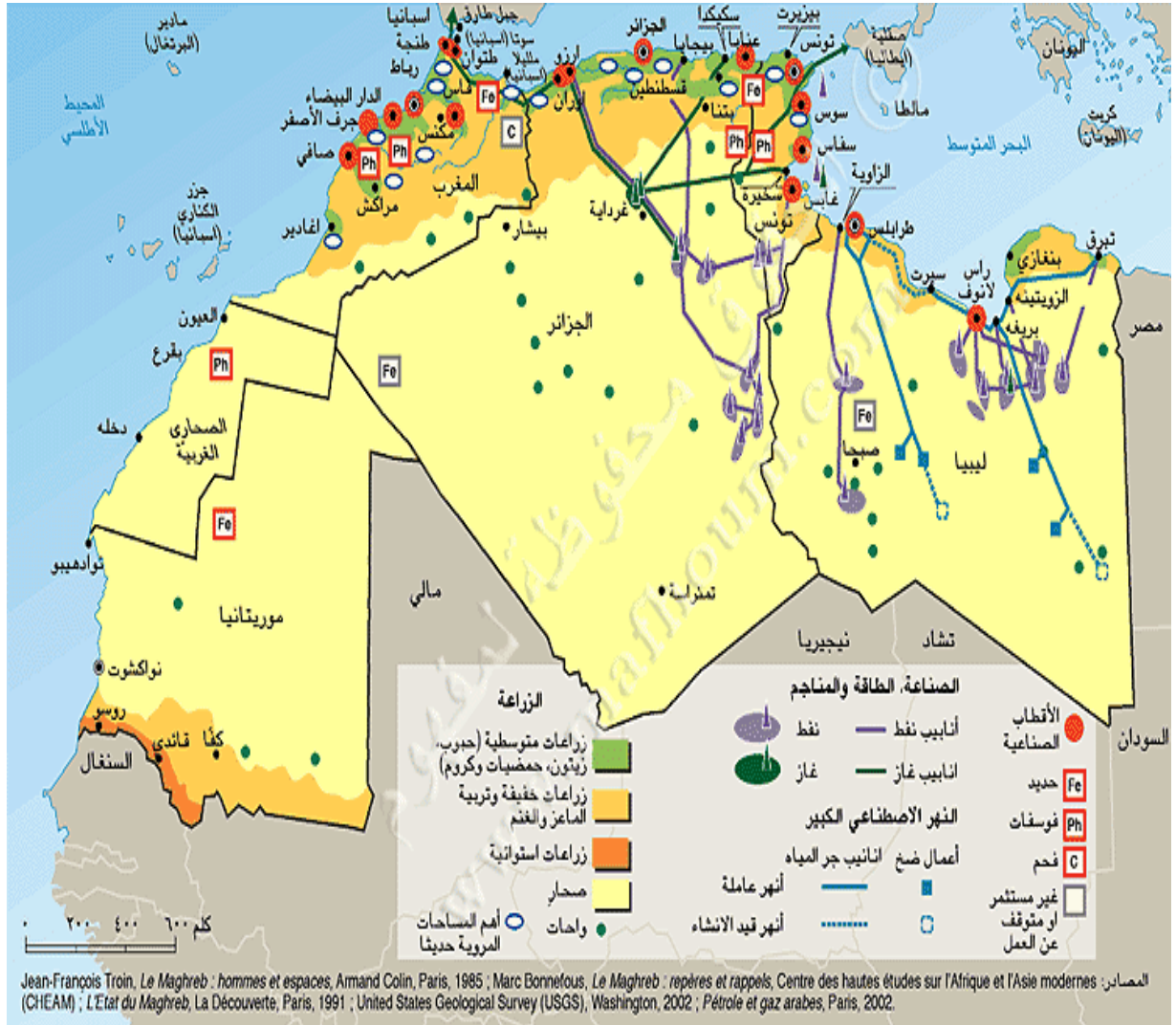
الملحق رقم (07) يوضح دول "الشراكة من أجل السلام"

المصدر: لخميسي شيببي، الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008. " (مصر: المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، ط.1، 2010) ص، 213.

الملحق رقم (08)
خريطة تبين بلدان المغرب العربي

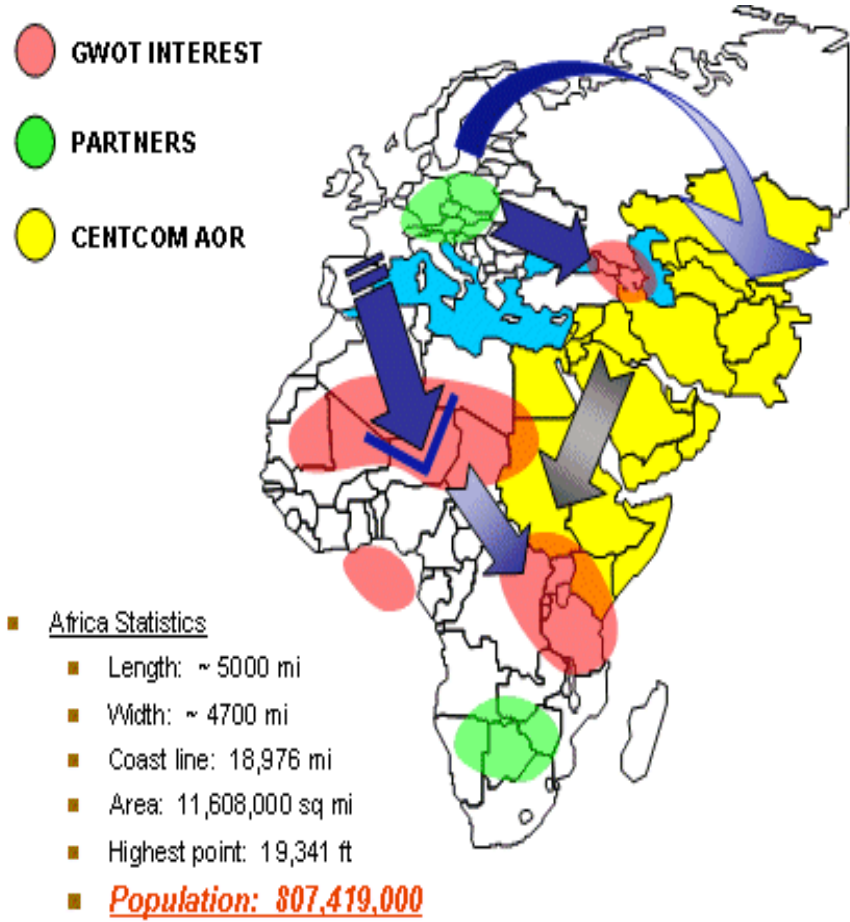


الملحق رقم (09) الخريطة الاقتصادية للمغرب العربي



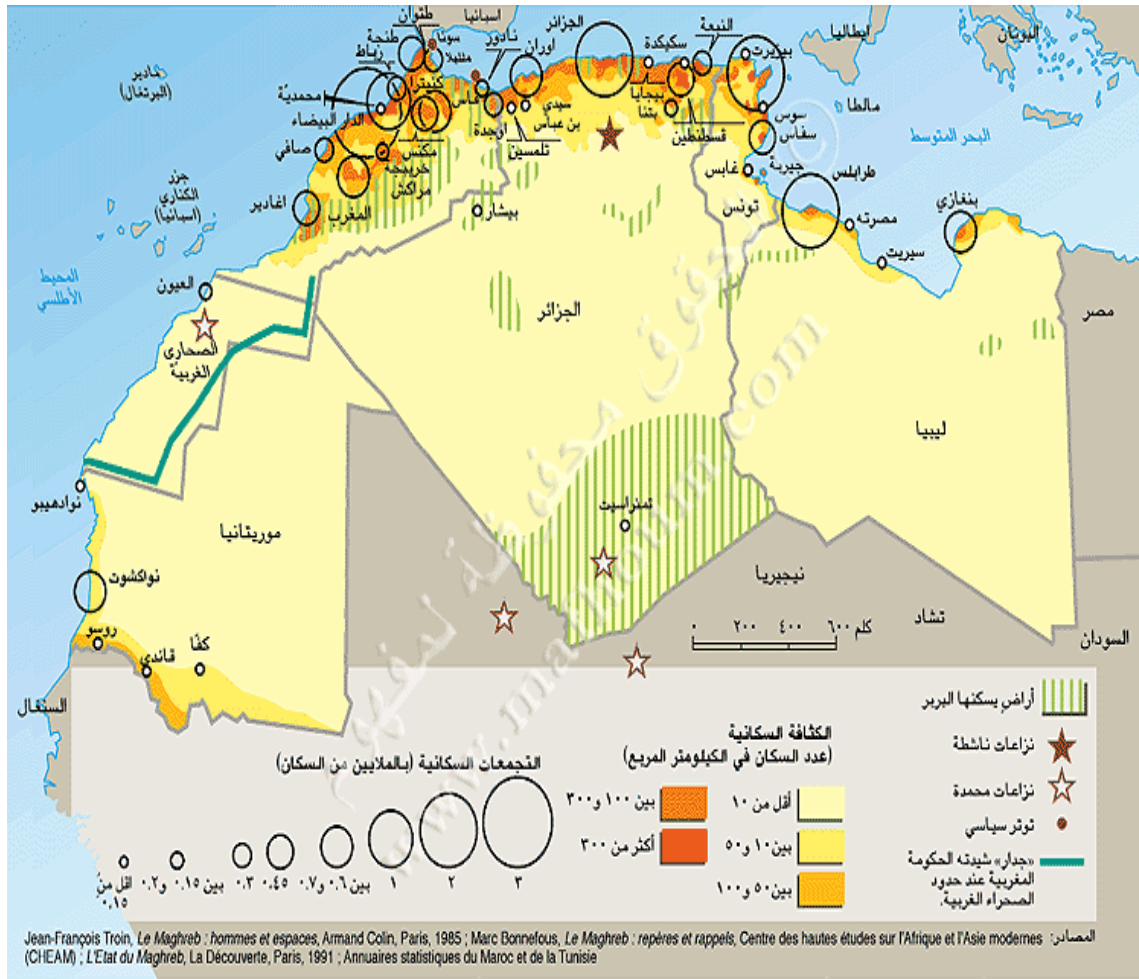
المصدر: الموقع الإلكتروني: [www.marocainsdumonde.gov.m] تاريخ التصفح 20-07-2015، التوقيت 15:20.

الملحق رقم (10)
خريطة توضح مجال الحرب على الإرهاب و قربه من القيادة المركزية



المصدر: مريم براهيم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغربية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص : دراسات مغربية (الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة 2011-2012، ص88).

الملحق رقم (11) الخريطة السياسية للمغرب العربي



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

بسملة	
كلمة شكر	
إهداء	
خطة البحث	
مقدمةأ/ي
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة تأصيل مفاهيمي وضبط منهجي	
المبحث الأول: مدخل نظري لدراسة مفهوم الإستراتيجية13
المطلب الأول: تحديد مفهوم الإستراتيجية13
المطلب الثاني: الإستراتيجية وبعض المفاهيم المشابهة16
1- الإستراتيجية والسياسة16
2- التخطيط16
3- الإستراتيجية العسكرية17
4- الأمن القومي والتفكير الاستراتيجي18
المطلب الثالث: خصائص وضع الإستراتيجية18
1- خصائص الإستراتيجية18
2- شروط وضع الإستراتيجية19
المبحث الثاني: مدخل نظري لدراسة مفهوم الأحلاف العسكرية20
المطلب الأول: تحديد مفهوم الحلف21
1- معاهدة دفاعية23
2- معاهدة عدم اعتداء23
3- حلف الوفاق23
المطلب الثاني: الأحلاف وتوازن القوى24
المطلب الثالث: العلاقة بين الأحلاف العسكرية والسياسة الخارجية27

31....	المبحث الثالث: المقاربة المفاهيمية للأمن، الدفاع والسياسة الدفاعية
31.....	المطلب الأول: تحديد مفهوم الأمن
35.....	المطلب الثاني: تحديد مفهوم "الدفاع" وعلاقته بمفهوم "الأمن"
37.....	المطلب الثالث: تحديد مفهوم السياسة الدفاعية
	الفصل الثاني: تطور استراتيجيات حلف شمال الأطلسي
43.....	المبحث الأول: حلف الناتو: ظروف النشأة، هيكله ووظائفه
43.....	المطلب الأول: نشأة حلف شمال الأطلسي
47.....	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للحلف الأطلسي
47.....	1- الهيكل التنظيمي المدني
48.....	2- الهيكل العسكري
48.....	الهيئات العسكرية للحلف الأطلسي
50.....	المطلب الثالث: وظائف ومبادئ حلف الناتو
50.....	1- وظائف الحلف الأطلسي
53.....	2- مبادئ حلف الناتو
55.....	المبحث الثاني: أثر نهاية الحرب الباردة على إستراتيجية الحلف الأطلسي
55.....	المطلب الأول: طبيعة التحولات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة
59..	المطلب الثاني: انعكاسات البيئة الدولية على إستراتيجيات حلف (الناتو)
62.....	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للناتو ووظائفه الجديدة
62.....	أولاً: المؤسسة السياسية
62.....	1- مجلس الحلف
63.....	2- لجنة تخطيط الدفاع
63.....	3- الأمين العام
64.....	ثانياً: المؤسسة العسكرية
64.....	1- اللجنة العسكرية العليا
64.....	2- القيادات العسكرية الرئيسية

المبحث الثالث: دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحلف الأطلسي	67
المطلب الأول: توجيه الولايات المتحدة الأمريكية للحلف الأطلسي	67
المطلب الثاني: إستراتيجية توسيع حلف شمال الأطلسي.....	70
1- الآراء المؤيدة لقضية توسيع الناتو.....	71
2- الآراء المعارضة لتوسيع الناتو	72
المطلب الثالث: برنامج الشراكة من أجل السلام.....	74
أهداف الشراكة من أجل السلام.....	75
الفصل الثالث: الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي تجاه منطقة المغرب العربي	
المبحث الأول: المغرب العربي: الواقع والتحديات.....	82
المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية للمغرب العربي	82
1- الموقع والمساحة	82
2- المنطقة المغاربية اقتصاديا	84
المطلب الثاني: الوضع الأمني بالمغرب العربي واهتمامات	
الدول الكبرى بالمنطقة	86
1- الإتحاد السوفيتي واهتمامه بمنطقة المغرب العربي.....	86
2- الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي.....	87
3- الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية.....	88
المغرب العربي أمنيا وسياسيا	89
المطلب الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي	
بعد نهاية الحرب الباردة.....	92
1- الهجرة غير الشرعية	92
2- الجريمة المنظمة	93
3- الإرهاب	93
المبحث الثاني: سياسة حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة المغرب العربي..	96
المطلب الأول: الترتيبات الأمنية الأطلسية في المتوسط.....	96

المطلب الثاني: الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي	99
المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 ومحاربة الإرهاب في المتوسط..	102
المبحث الثالث: انعكاسات الإستراتيجية الأطلسية على دول المغرب العربي.	106
المطلب الأول: آثار استراتيجيات الناتو على الدول المغربية	106
المطلب الثاني: نتائج تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا	109
1- النتائج السياسية والعسكرية	111
2- النتائج المادية والاقتصادية	111
3- النتائج الاجتماعية والإنسانية	112
4- النتائج على الصعيد القانوني	113
المطلب الثالث: آليات التصدي لاستراتيجيات الناتو	114
خاتمة	122/119
قائمة المصادر والمراجع	138/124
ملاحق	153/140
فهرس المحتويات	158/155

تتضمن هذه الدراسة

في أعقاب انهيار الإتحاد السوفيتي تكون الأمة العربية قد دخلت في مرحلة جديدة بعيدا عن التمزق الفكري، والأيدولوجي لكنها في حاجة إلى إعادة حساباتها، وتقديم تنازلات إقليمية لحساب الأمن القومي العربي. وفي هذا السياق تتناول هذه الدراسة التأثيرات التي نتجت عن الاستراتيجيات الجديدة التي تبناها حلف شمال الأطلسي والموجهة نحو دول المغرب العربي وتبيري تحت طيات هذا العمل البحثي، محاولة الإجابة على الإشكالية المركزية المتمثلة في: إلى أي مدى ساهم حلف شمال الأطلسي في التأثير على السياسات الدفاعية بمنطقة المغرب العربي؟ وتحاول الدراسة الإجابة على هذه الإشكالية من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث أن: الفصل الأول يتناول: الإطار النظري للدراسة تأصيل مفاهيمي وضبط منهجي لبعض المصطلحات، الفصل الثاني يتناول: تطور استراتيجيات حلف شمال الأطلسي، أما الفصل الثالث فيتناول: الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي تجاه منطقة المغرب العربي، وصولا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تضمنتها الخاتمة، كما وظفت الدراسة بعض المناهج كالمنهج التاريخي والوصفي، واستعملت في الجانب النظري للواقعية التي تتماشى مع متطلبات الموضوع.

This study includes:

In the wake of the collapse of the Soviet Union the Arabic nation has entered a new phase, away from the intellectual and ideological disruption but in need of restoration, and regional concessions to Arab national security.

In this context, this study deals with the effects that resulted from the new strategies adopted by NATO and States of the Arab Morocco oriented, And pitted under the folds of this research work, try answering the central issue: to **what extent has contributed to NATO influence on defense policy Morocco area?** And the study tries to answer this problem by dividing the study into three chapters where Chapter I deals with: the theoretical framework to study the conceptual and systematic tuning rooting, Some of the terminology of chapter II dealt with: evolution strategies, NATO chapter III addresses: the new NATO strategy toward the Arab region Morocco, To a set of conclusions and recommendations contained in the epilogue as hired some approaches as historical and descriptive approach, used in the theory of realism in line with program requirements.

Cette étude comprend des :

Dans le sillage de l'effondrement de l'URSS être arabe nation est entré dans une phase nouvelle, loin de la désorganisation intellectuelle et idéologique, mais besoin de restauration et des concessions régionales à la sécurité nationale arabe.

Dans ce contexte, cette étude porte sur les effets résultant des nouvelles stratégies adoptées par l'OTAN et les Etats du Maroc arabe orienté. Et dénoyautées sous les plis de ce travail de recherche essayez de répondre à la question centrale : **quelle mesure a contribué à l'influence de l'OTAN sur la politique de défense zone Maroc ?**

Et l'étude tente de répondre à ce problème en divisant l'étude en trois chapitres où le chapitre I traite: le cadre théorique pour étudier la conceptuelle et systématique de mise au point d'enracinement, Certains termes, du chapitre II traitent : stratégies d'évolution, l'OTAN chapitre III adresses : la nouvelle stratégie de l'OTAN vers le monde arabe Maroc. À un ensemble de conclusions et recommandations contenues dans l'épilogue comme engagé certaines approches, comme l'approche historique et descriptif, utilisé dans la théorie du réalisme conformément aux exigences du programme

